المغرب يدعو إلى إستراتيجية أفريقية لمواجهة الإرهاب

ص2

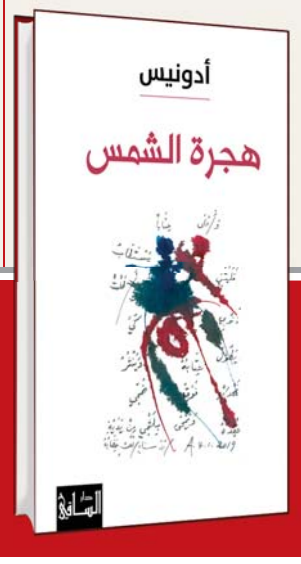

أدونيس يعيد كتابة القلق الشعري بلغة السؤال

ص8

الثورة القادمة
الروبوتات الحيوية الهجينة والوعي الاصطناعي

ص3

العرب

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977
أسسها: أحمد الصالحين الهوني
الأربعاء 2026/07/29 - 15 صفر 1448
السنة 49 العدد 13873
Wednesday 29/07/2026
49th Year, Issue 13873
www.alarab.co.uk

تصعيد نوعي في احتجاجات ليبيا باستهداف المحتجين لمرافق الطاقة

استهداف مجمع مليتة يدفع حكومة الدبيبة إلى الاستعانة بالجيش لحماية المنشآت الحيوية

طرابلس - دخلت الاحتجاجات الشعبية في غرب ليبيا مرحلة جديدة أكثر حساسية، بعدما انتقلت من إغلاق الطرق والاعتصامات إلى استهداف منشآت الطاقة، في تصعيد يعكس اتساع فجوة الثقة بين الشارع والسلطات، ويكشف أن الغضب الشعبي لم يعد يقتصر على المطالبة بتحسين الخدمات، بل بات يطال الطريقة التي تُدار بها ثروة البلاد النفطية، في وقت يعيش فيه الليبيون أزمات متفاقمة في الكهرباء والمياه والسيولة وارتفاع تكاليف المعيشة.

ويحمل استهداف مجمع مليتة للنفط والغاز، أحد أهم مراكز إنتاج الغاز وتغذية محطات الكهرباء، دلالة سياسية تتجاوز الاحتجاج على انقطاع التيار الكهربائي، إذ يمثل رسالة مباشرة مفادها أن المواطنين لم يعودوا يقبلون استمرار المفارقة بين بلد يعد من كبار منتجي النفط في أفريقيا، وبين واقع خدمي يقترب في الكثير من الأحيان من الانهيار.

وفجر الثلاثاء أغلق محتجون مجمع مليتة للنفط والغاز، إلى جانب مقر وزارة النفط والغاز ومقر شركة الزويتينة للنفط في طرابلس، احتجاجا على تدهور الأوضاع المعيشية واستمرار أزمة الخدمات العامة.

ولم تمض ساعات حتى أعلنت حكومة الوحدة الوطنية، برئاسة عبدالحميد الدبيبة، استعادة السيطرة على المجمع بواسطة وحدات من الجيش، مع استئناف ضخ الغاز إلى محطات توليد الكهرباء، في محاولة لتفادي انهيار الشبكة الكهربائية بعد تحذيرات رسمية من احتمال دخول البلاد في حالة "إظلام تام".

> أزمة الكهرباء ليست سوى الشرارة، بينما تعكس الاحتجاجات غضبا أوسع على سوء إدارة الموارد واستمرار الانقسام

وأكدت الحكومة أن قوات الجيش "تمكنت من تأمين مجمع مليتة الصناعي للنفط والغاز بما يضمن سلامة العاملين"، مشيرة إلى استئناف ضخ الغاز تمهيدا لعودة التيار الكهربائي تدريجيا واستقرار الشبكة العامة.

كما توعدت بالتعامل "بحزم ووفقا للقانون" مع أي محاولة تستهدف المرافق الإستراتيجية أو تعطل الخدمات الأساسية، معتبرة أن منشآت النفط والغاز والكهرباء مرافق سيادية لا يجوز استخدامها وسيلة للضغط السياسي أو الشعبي.

ويعكس هذا التحرك إدراك الحكومة لخطورة انتقال الاحتجاجات إلى قطاع الطاقة، لأن أي تعطيل طويل الأمد لإنتاج الغاز أو إمداداته لا يهدد الكهرباء فقط، بل ينعكس أيضا على الصادرات النفطية وإيرادات الدولة، بما يضاعف التداعيات الاقتصادية والسياسية للأزمة.

وجاء هذا التصعيد بعد إعلان المحتجين، لليلة الثانية على التوالي، الدخول في عصيان مدني، عقب احتجاجات واسعة شهدتها عدة أحياء في طرابلس، من بينها تاجوراء وسوق الجمعة والسراج وجنزور وزاوية الدهماني والظهرة، حيث أغلق المتظاهرون الطرق وأشعلوا إطارات السيارات وأقاموا حواجز أمام عدد من المؤسسات الحكومية.

ورفع المحتجون شعارات تطالب بإنهاء أزمة الكهرباء والانقطاع المتكرر للمياه، وتحسين الخدمات الصحية، والحد من ارتفاع الأسعار، وتوفير السيولة النقدية، مع تحميل حكومة الوحدة الوطنية المسؤولية الكاملة عن تدهور الأوضاع.

وجاءت الاحتجاجات في ظل موجة حر غير مسبوقة رفعت الطلب على الكهرباء، بينما تجاوزت ساعات طرح الأحمال في بعض المناطق أربع عشرة ساعة يوميا، الأمر الذي فاقم حالة الاحتقان الشعبي.

غير أن أزمة الكهرباء تبدو للكثير من متابعي الشأن الليبي مجرد الواجهة الأكثر وضوحا لأزمة أعمق تتعلق بطريقة إدارة الدولة ومواردها. فليبيا، رغم امتلاكها احتياطيات نفطية ضخمة تحقق عائدات بمليارات الدولارات سنويا، لا تزال عاجزة عن توفير خدمات أساسية مستقرة، وهو ما يعزز شعور قطاعات واسعة من المواطنين بأن الخلل لم يعد ماليا بقدر ما أصبح مرتبطا بالحكم والإدارة.

كما أن استمرار الانقسام السياسي بين المؤسسات المتنافسة، وتعثر المسار الانتخابي، واتساع نفوذ المجموعات المسلحة، كلها عوامل ساهمت في ترسيخ حالة من الشلل المؤسسي، انعكست مباشرة على مستوى الخدمات العامة وقدرة الدولة على تنفيذ مشاريع البنية التحتية وصيانة شبكات الكهرباء والمياه.

ويرى مراقبون أن انتقال المحتجين إلى استهداف منشآت الطاقة يعكس تحولا في أساليب الضغط، إذ لم تعد الاحتجاجات تكتفي بالتظاهر أمام المقار الحكومية، بل باتت تستهدف القطاع الذي يمثل مصدر القوة الاقتصادية للدولة، في محاولة لدفع السلطات إلى الاستجابة بصورة أسرع.

صبر الليبيين بلغ منتهاه

مقترح عُماني لإيران بشأن مضيق هرمز يحظى بدعم إقليمي

مسقط - أفاد مصدر خليجي، الثلاثاء، بأن سلطنة عُمان قدمت إلى إيران مقترحا لإنشاء آلية إقليمية مشتركة لإدارة أمن مضيق هرمز، تقوم على نظام للرسوم الطوعية، مشيرا إلى أن المبادرة تحظى بدعم عدد من دول المنطقة، في خطوة تعكس توجها متزايدا نحو تبني مقاربة جماعية لأمن أحد أهم الممرات البحرية في العالم.

ويأتي المقترح في توقيت بالغ الحساسية، بعد أشهر من التوترات التي شهدها الخليج، والتي أعادت مضيق هرمز إلى صدارة الاهتمام الإقليمي والدولي، نظرا إلى دوره الحيوي في تدفق إمدادات الطاقة العالمية.

وتبدو المبادرة العُمانية محاولة لنقل ملف أمن المضيق من منطق الردع والمواجهة العسكرية إلى إطار يقوم على التعاون الإقليمي، عبر إشراك الدول المعنية في إدارة الممر البحري الذي تمر عبره نسبة كبيرة من صادرات النفط والغاز العالمية.

وتحمل المبادرة دلالات سياسية مهمة، إذ تؤكد استمرار سلطنة عُمان في أداء دور الوسيط بين إيران ودول الخليج، مستفيدة من علاقاتها المتوازنة مع مختلف الأطراف، كما تعكس تنامي القناعة الخليجية بأن ضمان أمن الملاحة في مضيق هرمز يتطلب ترتيبات أكثر استدامة، تتجاوز الاعتماد على الردع العسكري إلى آليات قائمة على الحوار والتنسيق وتقاسم المسؤوليات.

ويُنظر إلى فكرة الإدارة الإقليمية المشتركة باعتبارها محاولة لإرساء نموذج جديد لتقاسم مسؤولية حماية الملاحة، من خلال تطوير آليات للتنسيق الأمني، وتبادل المعلومات، والاستجابة السريعة للحوادث، بما يقلص احتمالات التصعيد العسكري أو تعطيل حركة السفن التجارية.

أما نظام "الرسوم الطوعية" الذي يتضمنه المقترح، فيستهدف توفير تمويل مستدام لتطوير البنية البحرية، وتعزيز قدرات المراقبة والإنقاذ، وتأمين الممر الملاحي، من دون فرض رسوم إلزامية قد تؤثر في انسياب التجارة الدولية أو تثير إشكالات قانونية تتعلق بحرية الملاحة.

ويكتسب الدعم الإقليمي للمبادرة أهمية خاصة، لأنه يمنحها زخما سياسيا ويعزز فرص تحولها إلى أرضية لمفاوضات أوسع بشأن مستقبل الأمن البحري في الخليج. كما يعكس إدراكا مشتركا بأن أي اضطراب في مضيق هرمز لا يقتصر تأثيره على دول المنطقة، بل يمتد مباشرة إلى أسواق الطاقة العالمية وسلاسل الإمداد الدولية.

في المقابل، يبقى الموقف الإيراني العامل الحاسم في تحديد مصير المقترح. فإذا أبدت طهران استعدادا للتعامل معه بإيجابية، فقد يمهد ذلك لصياغة إطار إقليمي جديد لإدارة أمن المضيق، تشارك فيه مختلف الأطراف المعنية.

أما إذا رأت فيه مساسا بنفوذها أو تقليصا لهامش حركتها في المضيق، فقد يواجه صعوبات تحول دون انتقاله من مرحلة الطرح إلى التنفيذ.

كلمة العرب

بقلم: محمد الصالحين الهوني
رئيس التحرير

ليبيا: أزمة كهرباء أم أزمة شرعية؟

لم يعد ما يجري في ليبيا مجرد احتجاجات غاضبة على انقطاع التيار الكهربائي، تتكرر مع كل صيف ترتفع فيه درجات الحرارة وتنخفض فيه قدرة الشبكة الكهربائية على تلبية الطلب المتزايد. ما تشهده عدّة مدن ليبية، من دعوات إلى العصيان المدني وإغلاق للمؤسسات العامة وتعطيل للحياة الاقتصادية، يشي بأن البلاد تجاوزت مرحلة الاحتجاج على خدمة متعثرة إلى مرحلة التشكيك في شرعية منظومة سياسية كاملة عجزت، على امتداد أكثر من عقد، عن تحويل الثروة النفطية إلى استقرار، والسلطة إلى مسؤولية، والدولة إلى مؤسسة قادرة على خدمة مواطنيها.

لقد كانت الكهرباء الشرارة، لكنها لم تكن النار كلها. فالليبي الذي خرج إلى الشارع لم يخرج لأنه قضى ليلة بلا إنارة فقط، بل لأنه أمضى سنوات طويلة يسمع الوعود نفسها، ويرى الحكومات تتبدل، والمجالس تتنازع، والاتفاقات السياسية تُوقّع ثم تُنسى، بينما بقيت حياته اليومية رهينة الأعطال والانقطاعات والأزمات المتكررة. ولهذا فإن الاحتجاجات الأخيرة تحمل رسالة أبعد من ملف الكهرباء، مفادها أن المشكلة لم تعد في إدارة قطاع بعينه، بل في إدارة الدولة نفسها.

الكهرباء في أي بلد قد تتعرض لأزمات تقنية أو ظروف طارئة، لكن استمرار الأزمة في ليبيا رغم الإمكانات المالية الضخمة يجعلها مرآة تعكس اختلالًا أعمق في منظومة الحكم. فالبلاد تمتلك أكبر احتياطي نفطي في أفريقيا، وأنفقت خلال السنوات الماضية مليارات الدنانير على قطاع الكهرباء، ومع ذلك ما زال المواطن يعيش تحت رحمة برنامج طرح الأحمال، وكأن الأزمة قدر لا يمكن تجاوزه.

وهنا يصبح التساؤل مشروعًا: كيف يمكن لدولة تملك هذه الموارد أن تعجز عن توفير خدمة أساسية لمواطنيها؟ وهل تكمن المشكلة في نقص الإمكانات، أم في غياب الإدارة الرشيدة، وضعف الرقابة، وتداخل المصالح، واستمرار الفساد دون مساءلة؟

إن الكهرباء لم تعد قضية فنية يناقشها المهندسون وحدهم، بل أصبحت مؤشرًا سياسيًا يقيس مدى قدرة السلطة على أداء أبسط وظائفها.

ومن هنا يمكن فهم التحول اللافت في طبيعة الاحتجاجات. ففي السابق كانت المطالب تقتصر على إصلاح محطة، أو توفير الوقود، أو تغيير مسؤول محلي. أما اليوم، فإن الشعارات باتت تطالب برحيل الحكومات ومحاسبة المسؤولين وإعادة النظر في كامل المنظومة السياسية. لقد انتقل الغضب من مستوى الخدمات إلى مستوى الشرعية.

ويكتسب الحديث عن العصيان المدني دلالة خاصة في هذا السياق. فهذا الشكل من الاحتجاج لا يهدف فقط إلى التعبير عن الرفض، بل يسعى إلى سحب الاعتراف العملي بقدرة السلطة على إدارة الشأن العام. إنه إعلان عن أن العلاقة بين الدولة والمجتمع دخلت مرحلة جديدة، حيث لم يعد الشارع يكتفي برفع المطالب، بل يحاول فرض معادلة سياسية مختلفة.

التحول لا يقتصر على منطقة دون أخرى. فالمزاج الشعبي في الشرق والغرب والجنوب بات يتقاطع حول شعور متزايد بأن الأزمة الليبية لم تعد مرتبطة بأسماء الحكومات بقدر ما ترتبط بطبيعة النظام السياسي الانتقالي الذي طال أمده، وتحول من مرحلة مؤقتة إلى واقع دائم تستفيد منه شبكات المصالح أكثر مما يستفيد منه المواطن.

الليبيون لم يعودوا يطالبون فقط بتغيير المسؤول، بل بتغيير قواعد إدارة الدولة نفسها، وبناء سلطة تستمد شرعيتها من الإنجاز والمحاسبة، لا من التفاهمات السياسية المؤقتة أو موازين القوى العسكرية.

ولا يمكن فصل هذا المشهد عن أزمة الثقة التي تراكمت خلال السنوات الماضية. فقد أدت قضايا الفساد، وتأجيل الانتخابات، واستمرار الانقسام المؤسسي، وتراجع الخدمات، إلى تعميق الفجوة بين المواطن والدولة. ومع كل وعد لم يتحقق، وكل موعد انتخابي أُجّل، وكل أزمة خدمية تكررت، تراجعت الثقة أكثر، حتى أصبحت السلطة بالنسبة إلى كثير من الليبيين جزءًا من المشكلة، لا أداة لحلها.

> العصيان المدني يؤكد أن الليبيين يطالبون بشرعية قائمة على الإنجاز والمحاسبة لا على التفاهمات المؤقتة

والأخطر من ذلك أن غياب المساءلة رسخ لدى الرأي العام شعورًا بأن الفشل لا يترتب عليه ثمن سياسي. فمن أخفق في إدارة ملف يعود إلى إدارة ملف آخر، ومن لم ينجز وعوده يقدم وعودًا جديدة.

ومن هنا فإن العصيان المدني لا ينبغي أن يُقرأ بوصفه مجرد احتجاج على أزمة آنية، بل باعتباره تعبيرًا عن انهيار تدريجي لعقد الثقة بين المجتمع والسلطة.

لكن في المقابل، ينبغي الحذر من أن يتحول الغضب الشعبي إلى فوضى جديدة تعيد إنتاج الأزمة بدلًا من حلها. فليبيا لا تحتاج إلى انهيار إضافي في مؤسساتها، بقدر ما تحتاج إلى إعادة بناء هذه المؤسسات على أسس مختلفة، تقوم على الشفافية والمحاسبة وتداول السلطة واحترام القانون.

لقد أثبتت التجربة أن الانقسام لا يصنع دولة، لكن التجربة أثبتت أيضا أن الوحدة الشكلية، إذا قامت على تقاسم النفوذ بدلًا من بناء المؤسسات، لن تنتج إلا نسخة جديدة من الأزمة.

لهذا فإن السؤال الذي تطرحه الاحتجاجات اليوم ليس: من يدير قطاع الكهرباء؟ بل: من يدير ليبيا، وبأي شرعية، ولأي غاية؟ وهو سؤال لا تستطيع أي حكومة تجاوزه بالبيانات أو الوعود، لأن الشارع بات يبحث عن أفعال لا عن خطابات.

ليبيا 1 دينار - السعودية 2 ريال - مصر 3 جنيه مصري - موريتانيا 120 أوقية - تونس 900 مليم - المغرب 3 دراهم - الجزائر 7 دينارات - البحرين 200 فلس - اليمن 50 ريالا - الكويت 150 فلسا - الإمارات 2 درهم - عمان 200 بيزا - قطر 2 ريال - العراق 2000 دينار - الأردن 500 فلس - سوريا 150 ليرة - السودان 50 دينارا
AUSTRIA 2 € - BELGIUM 2 € - CYPRUS 2 € - FRANCE 2 € - GERMANY 2 € - GREECE 2 € - ITALY 2 € - TURKEY 2.350.000 TL (YTL2.35) - MALTA 2 € - NETHERLANDS 2 € - SPAIN 2 € - SWEDEN 13 KR - SWITZERLAND 3SF - USA 1 $ - UK 1 £

العرب
الأربعاء 2026/07/29
السنة 49 العدد 13873

المغرب يحذّر من الجيل الجديد للإرهاب ويدعو إلى إستراتيجية أفريقية استباقية

التنظيمات المتشددة تطور أدواتها الرقمية وتنقل مركز ثقلها إلى الساحل

المغرب يرى أن التنظيمات الإرهابية لم تعد تعتمد فقط على السلاح والخلايا التقليدية، بل باتت توظف الذكاء الاصطناعي والتجنيد الإلكتروني والعملات الرقمية، ما يفرض تحديث أدوات المواجهة وبناء شراكة أفريقية قائمة على الوقاية والتنسيق الاستخباراتي.

محمد ماموني العلوي

دور أمني مهم في مواجهة التهديدات

الرباط - لم يعد الخطر الإرهابي في أفريقيا يقاس بعدد الهجمات أو حجم التنظيمات المسلحة فحسب، بل بقدرتها المتزايدة على إعادة تشكيل أدواتها واستغلال التكنولوجيا الحديثة، إلى جانب إعادة تموضعها في منطقة الساحل، التي تحولت خلال السنوات الأخيرة إلى إحدى أكثر بؤر عدم الاستقرار في القارة. ومن هذا المنطلق دعا المغرب إلى مراجعة شاملة للمقاربة الأفريقية في مكافحة الإرهاب، تقوم على الانتقال من الاكتفاء بردود الفعل الأمنية إلى إستراتيجية استباقية تربط الأمن بالتنمية والحوكمة والتعاون القاري.

وفي هذا السياق أكد السفير الممثل الدائم للمملكة لدى الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، محمد عروشي، في مداخلة باسم وزير الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي، ناصر بوريطة، خلال الاجتماع الوزاري لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، أن الجماعات الإرهابية تواصل تطوير أساليب عملها، مستفيدة من التحولات التكنولوجية لتعزيز قدراتها في التجنيد والتمويل والتخطيط والتنفيذ، وهو ما يفرض تكييف الاستجابات الجماعية بما يواكب طبيعة التهديدات الجديدة.

وذكر أن المقاربة الأمنية، رغم أهميتها، لا يمكن أن تحقق نتائج مستدامة إذا لم تترافق مع معالجة العوامل التي تغذي الإرهاب والتطرف العنيف، داعيا إلى جعل الوقاية ركيزة أساسية في المنظومة الأفريقية لمكافحة الإرهاب، وتعزيز آليات الإنذار المبكر والاستباق، وإدماج مؤشرات خاصة بالتطرف، إلى جانب توظيف الذكاء الاصطناعي في تحليل المخاطر ورصد المحتويات المتطرفة.

ويعكس هذا الطرح تحولا في طبيعة المواجهة مع التنظيمات الإرهابية، التي لم تعد تعتمد فقط على التدريب الميداني أو الاتصالات التقليدية، بل أصبحت تستثمر الفضاء الرقمي ومنصات التواصل المشفرة والعملات الرقمية لتوسيع شبكاتها، وتأمين التمويل، واستقطاب عناصر جديدة، بما يجعل المواجهة الأمنية وحدها غير كافية لاحتواء التهديد.

وشدد عروشي على أن مكافحة الإرهاب لا يمكن فصلها عن سياسات التنمية البشرية والحكامة وتعزيز صمود المجتمعات، مذكّرا بأن المملكة طورت، بتوجيهات من العاهل المغربي الملك محمد السادس، إستراتيجية مندمجة تجمع بين تعزيز القدرات الأمنية والاستخباراتية، وتطوير الإطار القانوني، وترسيخ قيم الإسلام الوسطي المعتدل عبر تكوين الأئمة، إضافة إلى برامج الوقاية من التطرف وإعادة الإدماج، وتعزيز التعاون الدولي والأفريقي القائم على تبادل المعلومات وبناء القدرات والتضامن جنوب – جنوب.

محمد الطيار

التنظيمات الإرهابية طورت وسائل التجنيد الإلكتروني

وتأتي هذه الرسائل في وقت تواصل فيه الأجهزة الأمنية المغربية تسجيل نجاحات متتالية في مواجهة التنظيمات الإرهابية، بعدما تمكن المكتب المركزي للأبحاث القضائية، بناء على معلومات استخباراتية دقيقة وفرتها المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، من إحباط مخططات إرهابية وصفت بأنها بالغة الخطورة، كانت تستهدف المملكة بتحريض مباشر من أحد قياديي تنظيم داعش بمنطقة الساحل الأفريقي.

كما أعلنت السلطات الأمنية، خلال يوليو الجاري، تفكيك خلية إرهابية مكونة من عشرة أشخاص في سبع مدن مغربية، للاشتباه في ارتباطها بفرع تنظيم داعش في الساحل، مؤكدة أن عناصرها كانوا يخططون لتنفيذ عمليات تستهدف المساس الخطير بالنظام العام وأمن الأشخاص والممتلكات.

ويرى خبراء أمنيون أن هذه العمليات تؤكد صحة التحذيرات التي ظل المغرب يوجهها منذ سنوات بشأن تصاعد المخاطر الإرهابية في منطقة الساحل، وتحولها إلى مصدر تهديد مباشر لأمن شمال أفريقيا وأوروبا، في ظل استمرار هشاشة الأوضاع الأمنية واتساع المناطق الخارجة عن سيطرة الدول.

وقال محمد الطيار، رئيس المرصد الوطني للدراسات الإستراتيجية، إن "اليقظة الأمنية مكنت من إحباط مخططات مرتبطة بتنظيم داعش في الساحل"، معتبرا أن "ذلك يعكس جدية التهديد الذي تمثله التنظيمات الإرهابية الناشطة في المنطقة، سواء تنظيم داعش أو جماعة نصرة الإسلام والمسلمين المرتبطة بتنظيم القاعدة".

وأوضح، في تصريح لـ"العرب"، أن "التنظيمات الإرهابية طورت بصورة ملحوظة وسائل التجنيد الإلكتروني، وأصبحت تعتمد بشكل متزايد على المنصات الرقمية لاستقطاب العناصر الجديدة، وجمع التمويلات، وتنسيق أنشطتها، رغم الجهود الدولية الرامية إلى تجفيف مصادر تمويل الإرهاب".

وأضاف أن "تنظيم داعش أعاد خلال السنوات الأخيرة تموضعه الإستراتيجي، ناقلا مركز ثقله من المشرق العربي إلى منطقة الساحل، ومستفيدا من هشاشة الحدود وضعف مؤسسات الدولة في عدد من بلدان المنطقة، وهو ما دفعه إلى تغيير تكتيكاته، عبر توجيه بعض عناصره إلى البقاء داخل المغرب بدلا من الالتحاق بمعاقله في الساحل، تمهيدا لتنفيذ عمليات إرهابية تستهدف زعزعة الاستقرار الداخلي".

وأشار الطيار إلى أن "التسجيلات المصورة التي عثرت عليها الأجهزة الأمنية، والتي تضمنت مبايعة أفراد الخلية لتنظيم داعش، كشفت عن تطور واضح في أساليب عمل التنظيم، الذي انتقل من نموذج الخلايا المحدودة إلى بنية أكثر تنظيما، تقوم على توزيع دقيق للأدوار بين مجموعات مختصة في الرصد والاستطلاع، واختيار الأهداف، وتأمين الدعم اللوجستي، واقتناء المعدات اللازمة لتنفيذ الهجمات".

ولفت إلى أن "من أبرز التحديات الأمنية الراهنة اتساع الملاذات الآمنة في منطقة الساحل، إلى جانب الاعتماد المتزايد على تطبيقات الاتصال المشفرة والعملات الرقمية في تمرير الأموال والتعليمات، الأمر الذي يفرض تحديثا مستمرا لقدرات الرصد والمتابعة، والاستثمار في التقنيات الحديثة لمواكبة التحولات المتسارعة التي تشهدها التنظيمات المتطرفة".

وفي الإطار نفسه، دعا المغرب إلى تعزيز برامج إزالة التطرف باعتبارها إحدى أدوات الوقاية، وإلى معالجة الأسباب العميقة للإرهاب من خلال مقاربة تربط بين السلم والأمن والتنمية، مع تعزيز دور الشباب والنساء، وإعداد مبادئ توجيهية أفريقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الوقاية من الإرهاب ومكافحته.

زحف «الخط الأصفر» يدفع إلى موجات نزوح جديدة في غزة

غزة - على أحد الطرق في حي الزيتون بمدينة غزة، حمّل الفلسطيني عاصم دولة حشيات وأمتعة على عربة، بالقرب من الكتل الخرسانية الصفراء التي وضعت بين الأنقاض لتحدد المنطقة العسكرية الإسرائيلية الآخذة في التوسع.

وقال إن هذه هي المرة السابعة أو الثامنة منذ اندلاع الحرب التي يُجبر فيها هو وأسرته على مغادرة ملجأ بسبب تحذيرات الإجلاء الإسرائيلية وزحف ما يسميه السكان "الخط الأصفر".

ويعد حي الزيتون واحدا من خمسة أحياء على الأقل في أنحاء غزة يقول سكانه ومسؤولو حركة حماس إن إسرائيل وسعت فيها مناطق سيطرتها في الأيام القليلة الماضية من خلال دفع "الخط الأصفر" إلى الأمام، وهو خط انتشار تحدد بموجب اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في أكتوبر بوساطة أميركية.

وبينما كان الرجال يرفعون متعلقاتهم إلى شاحنة تنتظرهم، كان المسنون يتحركون بحذر بين الأنقاض. وذكر دولة أن استمرار الأنشطة العسكرية الإسرائيلية جعل البقاء في المكان محفوفا بالمخاطر.

وقال بلهجة محلية "نحن طبعا نطلع الأغراض بتاعتنا ونطلع من المكان؛ عشان الاحتلال يقدم الخط الأصفر لحتى شارع صلاح الدين".

ومع وقف إطلاق النار في أكتوبر، وضع الرئيس الأميركي دونالد ترامب خطة من أجل غزة أدت إلى وقف الأعمال القتالية الشاملة إلى حد كبير بعد عامين من الحرب الإسرائيلية المدمرة في غزة، والتي اندلعت إثر هجوم حماس على جنوب إسرائيل.

ودعت الخطة إلى زيادة المساعدات الإنسانية، وإدارة شؤون غزة من قبل سلطة فلسطينية مدنية، ونزع سلاح حماس، وانسحاب القوات الإسرائيلية من القطاع، ونشر قوة دولية للمساعدة في الحفاظ على الأمن. لكن التقدم بهذا الشأن توقف.

وسيطرت إسرائيل فعليا على ما يقدر بـ64 في المئة من غزة بحلول أواخر أبريل. ويتركز جميع سكان القطاع البالغ عددهم حوالي مليوني نسمة تقريبا في منطقة ساحلية ضيقة تخضع لسيطرة حماس، حيث يعيشون في الغالب في مبان متضررة أو ملاجئ مؤقتة في ظروف إنسانية مزرية.

ورفضت حماس حتى الآن نزع سلاحها، في حين صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في 28 مايو بأن إسرائيل تعتزم توسيع المنطقة الخاضعة لسيطرتها لتشمل 70 في المئة من القطاع. وواصلت القوات الإسرائيلية شن غارات عسكرية شبه يومية في أنحاء غزة.

وأفاد سكان في دير البلح وخان يونس وأحياء الزيتون والتفاح والشجاعية في مدينة غزة، بالإضافة إلى شمال رفح، بأن قوات إسرائيلية قامت بتحريك أماكن العلامات الصفراء خلال الأيام العشرة الماضية، مما أدى إلى موجات نزوح جديدة في مناطق تعاني بالفعل من الدمار جراء أشهر من الصراع.

وذكر ما لا يقل عن سبعة أشخاص أن السكان في بعض المناطق المتضررة تلقوا تحذيرات عبر الرسائل النصية أو مكبرات الصوت المثبتة على طائرات مسيرة قبل أن يضطروا إلى المغادرة مرة أخرى.

ويقول الجيش الإسرائيلي إن قواته منتشرة في غزة لحماية إسرائيل من الهجمات وإن الخط الأصفر محدد بوضوح على الأرض لتقليل احتمالات الاحتكاك بين القوات والمدنيين.

وذكر الجيش أن "قدرات جيش الدفاع الإسرائيلي في المنطقة تشمل منطقة أمنية وحاجزا ماديا وإمكانات استخباراتية ووسائل تكنولوجية، وأنشطة عملياتية تنفذها قوات الجيش".

حي الزيتون أحد خمسة أحياء في غزة يقول سكانه ومسؤولو حماس إن إسرائيل وسعت فيها مناطق سيطرتها مؤخرا

وبالنسبة إلى الكثير من السكان الذين تلقوا أوامر بالإخلاء، فرغم أن هذا الإجراء صار مألوفا فإنه لا يزال مؤلما، إذ هرعوا إلى جمع ما تبقى لهم من عمليات النزوح السابقة: بضع بطانيات أو قدر للطهي أو حقيبة مدرسية لطفل -ثم ينطلقون، في أغلب الأحيان تحت جنح الظلام، نحو منطقة أخرى يصنفها الجيش الإسرائيلي على أنها آمنة.

وبالقرب من أنقاض المباني المدمرة في حي الزيتون، كانت أم سامي (والدة دولة) تسير بصعوبة بسبب عرج في قدمها وسط ما تبقى من ممتلكات العائلة، محاولة جمع أي شيء يمكن حمله. وقالت بلهجة محلية "وين أروح؟ كل يوم يقدموا علينا، بنقعد نتفة بيرجعوا يقدموا علينا".

ومثلهم مثل غالبية سكان غزة، نزح أفراد عائلة دولة عدة مرات منذ اندلاع الحرب؛ وفي كل مرة كانوا يقومون بإعداد أماكن إيواء مؤقتة، قبل أن يتكرر الأمر من جديد وتصدر لهم أوامر بالإخلاء مرة أخرى بعد أيام أو أسابيع قليلة.

وذكر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في بيان في 20 يوليو أن أمرا إسرائيليا بالإخلاء في حي الزيتون أجبر 30 عائلة على ترك خيامها، التي قال السكان إنها دُمرت بعد ذلك.

«صرخة المودعين» تحرق صمت البنوك في لبنان

مودعون يضرمون النار أمام مصارف شمال العاصمة بيروت

بيروت - جدد أصحاب الودائع المالية في لبنان تحركاتهم الاحتجاجية أمام مقرات البنوك الرئيسية للمطالبة باستعادة أموالهم المحتجزة منذ اندلاع الأزمة المالية.

وشهدت منطقة سن الفيل والمكلس شمال العاصمة بيروت أحداثا متسارعة، إذ أقدم عشرات المودعين على إضرام النيران وتحطيم الواجهات الزجاجية لعدد من الفروع المصرفية، تعبيرا عن سخطهم الشديد من غياب الحلول الجذرية لقضيتهم.

وتأتي هذه التحركات الميدانية تلبية لدعوات أطلقتها جمعية "صرخة المودعين" للضغط على الجهات المعنية وإجبار البنوك على رفع القيود القاسية والقائمة منذ سنوات.

نيران لا تذيب جمود الحكومة

وتشير التطورات الميدانية إلى أن الغضب الشعبي بلغ مستويات غير مسبوقة بعدما استنفد المواطنون كافة الطرق القانونية والدبلوماسية دون جدوى، مما دفع المحتجين إلى استخدام وسائل التصعيد لإيصال صوتهم والتعبير عن المعاناة المستمرة التي يعيشونها يومياً.

وعمد المحتجون إلى إحراق الإطارات المطاطية أمام المداخل الرئيسية لبنك بيبلوس والبنك اللبناني الفرنسي وبنك بيروت، مما أدى إلى تصاعد ألسنة الدخان وإحداث حالة من الاستنفار الأمني، واستدعى ذلك تدخل فرق الإطفاء والقوى الأمنية للسيطرة على الحرائق المشتعلة وحماية الممتلكات.

وتؤكد البيانات الصادرة عن ممثلي المودعين أن التحركات السلمية والقانونية تشكل السلاح الأساسي للمطالبة بالعدالة، لكن المودعين يرفضون القبول بأي إجراءات مستقبلية تمس حقوقهم المكتسبة أو تفرغ جنى عمرهم من قيمته الحقيقية.

وتزداد شدة الاحتقان الاجتماعي في ظل تكرار هذه المواجهات الميدانية وتوسع رقعتها لتشمل مناطق جغرافية متفرقة، حيث يعبر المحتجون عن رفضهم القاطع لسياسة المماطلة التي تتبعها الأجهزة المصرفية والجهات الحكومية المتعاقبة.

وتعود جذور هذه الأزمة المعقدة إلى خريف عام ألفين وتسعة عشر، عندما فرضت المصارف اللبنانية قيوداً مشددة وغير معلنة على حركة رؤوس الأموال والسحوبات النقدية بالعملات الأجنبية، وخصوصاً الدولار، للحد من خروج السيولة إلى الخارج.

وترافقت هذه القيود المصرفية التعسفية مع تحديد سقوف مشددة لسحب الأموال بالليرة اللبنانية، مما أدخل البلاد في نفق مظلم من الأزمات المركبة والمتلاحقة. ويتعرض الاقتصاد اللبناني لموجة انكماش حادة بلغت نحو أربعين في المئة وفق تقارير ومؤشرات صندوق النقد الدولي، فضلاً عن فقدان العملة الوطنية لأكثر من ثمانية وتسعين في المئة من قيمتها الشرائية والتاريخية أمام الدولار.

ويسجل التضخم المالي معدلات قياسية غير مسبوقة أثرت بشكل مباشر على قدرة المواطنين الشرائية وجعلت تأمين الاحتياجات الأساسية أمرا حرجا وصعبا للغاية.

ممثلو المودعين يؤكدون استمرارهم في التظاهر والتصعيد حتى تلبية المطالب العادلة كاملة غير منقوصة

وتعكس الوقائع الميدانية حجم المأساة التي كابدتها الطبقات الوسطى والفقيرة في المجتمع اللبناني، حيث توقفت قدرة الأسر على تلبية متطلبات الحياة اليومية الشاقة وتأمين الرعاية الصحية والتعليم لأبنائهم.

ويتخوف المراقبون الاقتصاديون من استمرار هذا الانسداد السياسي والاقتصادي، مشيرين إلى أن غياب خطط التعافي المالي الشاملة يؤدي حتماً إلى الانفلات الاجتماعي الشامل وتفاقم الأحداث الميدانية.

وتستمر الدعوات للعمل على إقرار قوانين إصلاحية تنظم عملية إعادة هيكلة القطاع المصرفي وضمان حقوق صغار وكبار المودعين دون استثناء، تجنبا للمزيد من تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية. وتتطلب المرحلة الحالية اتخاذ خطوات شجاعة وسريعة تشمل توفير السيولة وتطبيق معايير الشفافية الدولية لإعادة الثقة المفقودة بين المواطن والمؤسسات المالية الرسمية.

ويرى خبراء المال والاقتصاد أن تفاقم ظاهرة اقتحام المصارف وإشعال النيران أمامها يتطلب تدخلا عاجلا وحاسما من السلطات التشريعية والتنفيذية لسن تشريعات واضحة تكفل حماية الحقوق وتحدد المسؤوليات بدقة.

العرب
الأربعاء 2026/07/29
السنة 49 العدد 13873

الثورة القادمة: الروبوتات الحيوية الهجينة والوعي الاصطناعي القائم على السوائل

كيف تعيد أوروبا كتابة مستقبل الذكاء الاصطناعي بعيدا عن صقور السيليكون ووادي شنتشن؟

كائنات اصطناعية تنبض بالحياة

المعركة المقبلة لم تعد تدور حول تطوير برامج أكثر قدرة على التفكير، بل حول ابتكار أجساد قادرة على الإدراك والتكيف والشفاء الذاتي، بحيث يصبح الذكاء خاصية تنبع من المادة نفسها، لا من الشيفرة البرمجية وحدها. إنها نقلة قد لا تغير صناعة الروبوتات فحسب، بل قد تعيد رسم الحدود الفاصلة بين الكائن الحي والآلة، وبين البيولوجيا والهندسة، وبين الفلسفة والتكنولوجيا.

د. حسن مصدق
أستاذ في جامعة باريس 8

بعيدا عن صخب عمالقة التكنولوجيا في أميركا وشرق آسيا، تدور في القارة العجوز حكايات أخرى تُنسج في الخفاء. ففي مختبرات بريطانية وإيطالية شديدة التحصين، لا تُبنى آلات المستقبل من الصلب والسيليكون البارد، بل تُخلق كائنات اصطناعية تنبض بالحياة، متمردةً على كل قوانين الروبوتات التقليدية!

انطلاقا من فلسفة عميقة غالباً ما نمر عليها مرور الكرام في عالمنا العربي -حيث ما زلنا نكتفي بالنظر إلى الفلسفة كمادة جافة مهجورة في ركون الذاكرة، متخلفين عن إدراك قوتها كجسر فعلي لصناعة المستقبل- يغوص العلماء في عوالم "الروبوتات المرنة والحوسبة البنيوية".

لقد استبدلوا الدوائر الصلبة بمواد هلامية ذكية ومحركات كيميائية تحاكي رشاقة الأخطبوط ودهاء الديدان، ليصنعوا خلف الأبواب المغلقة ما هو أبعد من مجرد آلة: إنه "وعي هجين" ينبثق من التفاعل الفيزيائي المباشر لجسد الروبوت المرن مع محيطه، منتجين كائنات قادرة على التسلل في الشقوق، وتغيير هوياتها، والتئام جروحها ذاتيا بلا تدخل بشري.

إنها ليست مجرد ثورة تقنية، بل هي معالم خارطة جديدة لعالم جديد سيغير وجه الأرض إلى الأبد! وما يثير الدهشة حقاً أن هذا التحول الخارق لم يولد صدفة، بل تنبأت به جذور فكرية طالما هجرنا تعليمها لأبنائنا، فهناك، في أروقة الفلسفة الظاهراتية، صرخ الفرنسي ميرلوبونتي يوما بأن "الجسد ليس مجرد أداة، بل هو واسطة وجودنا في العالم ومعرفتنا به".

ولم يكن وحده في الرحلة، بل حفر رفقاؤه في الدرب أعمق الأثر، فعالم الأعصاب والفيلسوف التشيلي فرانسيسكو فاريلا وضع حجر الأساس لنظريات الإدراك المعاصر، وتلاه الفيلسوف البريطاني أندي كلارك ليهندس نظريات "العقل الممتد والمتجسد".

> صناعة «آلات حية» تقف على الحد الفاصل بين الكائن الحي والجماد تعيد طرح أسئلة فلسفية وقانونية حول ماهية الحياة

ومن ثم تأتي هذه الرؤى اليوم من كتب التاريخ والرفوف المنسية، وتتحول في مختبرات الروبوتات إلى كيانات حية تصفع النظرة الديكارتية الباردة التي لطالما فصلت العقل عن الجسد. لذلك، بينما اكتفت الحوسبة الأميركية البحتة باعتبار العقل مجرد "برمجية باردة" يمكن تشغيلها على أي جهاز، اختارت أوروبا أن تُحيي أفكار الفلاسفة وتصنع منها آلات حية، فالأخطبوط الهلامي هناك لا يبرمج، بل يفكر ويدرك من خلال بنيته اللينة وتفاعل سوائله، تماماً كما تذكرنا الفلسفة العربية المنسية (ابن طفيل والرازي وابن الهيثم) بأن الفكر يبدأ من الجسد لا خارجه.

في مواجهة المادية النمطية وثورة الروبوتات المرنة

خلف أروقة المعاهد الأكاديمية العريقة والمختبرات المتمترسة في القارة الأوروبية -وتحديداً عبر مؤسسات رائدة مثل مختبر الروبوتات المرنة في جامعة بريستول بقيادة البروفيسور هيلموت هاوزر، رائد أبحاث الحوسبة البنيوية، ومعاهد إيطالية عريقة مثل معهد الروبوتات الحيوية في مدرسة سانت آنا العليا ببيزا عبر مشاريع رائدة قادتها رائدة الروبوتات اللينة البروفيسورة سيسيليا لاسكي- تدور بهدوء معركة فكرية وعلمية صامتة تعيد كتابة مفهوم "الوعي" من أساسه.

ترفض هذه المدارس الانقياد للنموذج الأميركي - الصيني الذي اختزل الذكاء في معالجات السيليكون العملاقة وخطوط الأكواد البرمجية الجافة، مستندةً إلى جذور علم الظواهر والفلسفة القارية التي لا ترى في العقل برمجية مجردة، بل تحتفي بمفهوم "التجسد" الحي. فهنا يُؤمن بأن الوعي ليس مجرد شفرة، بل وليد التفاعل الفيزيائي المباشر والمستمر بين المادة والبيئة؛ فلا وجود لإدراك حقيقي بمعزل عن الجسد الذي يختبر الألم والضغط، ولا ذكاء ينفصل عن لزوجة السوائل وتدفق التفاعلات الكيميائية.

وبهذا الطرح المعرفي الجريء، تسقط الحدود المصطنعة بين ما هو طبيعي وما هو اصطناعي، لتشرق شمس جيل جديد من الآلات الحية التي ترفض الخضوع لمنطق الصفر والواحد.

وبعيدا عن صرير المفاصل المعدنية وصلابة الهياكل السيليكونية المألوفة في عالم الروبوتات التقليدي، يرتكز العصب الحقيقي لهذه الثورة التقنية على التخلي التام عن عقلية "الميكانيكا الصلبة" لصالح هندسة المادة الحية اللينة. والروبوتات المرنة هي آلات متطورة تُصنع كلياً من مواد مطاطية، وهلامية ذكية، ومحركات كيميائية بالكامل تعتمد في حركتها على تدفق السوائل والتفاعلات الكيميائية المستمرة، محاكية ببراعة مذهلة مرونة الأخطبوط وديناميكية الديدان في التسلل والتمدد.

الجديد حقاً في هذا المجال هو القفزة من محاكاة الشكل الخارجي إلى محاكاة الوظائف الحيوية العميقة، بحيث تتجاوز هذه الآلات حدود الحركة الميكانيكية المبرمجة مسبقاً نحو القدرة على الشفاء الذاتي المطلق، وتغيير الشكل بالكامل، وتعديل بنيتها الفيزيائية للتكيف الفوري مع البيئات القاسية التي تفشل فيها أشد الروبوتات صلابة.

أما الحوسبة البنيوية، فهي مفهوم هندسي وفلسفي ثوري يُعرّف بأنه عملية معالجة المعلومات وإنجاز المهام الحسابية بواسطة الجسد المادي وهيئة الروبوت ذاته، وليس عبر معالج رقمي أو شريحة سيليكون مركزية. ورهانها الأكبر هو تحرير الروبوت من قيود الأكواد المعقدة وحسابات البرمجيات الضخمة؛ فبدلاً من أن يستهلك الروبوت طاقة ووقتاً في "التفكير" الرقمي قبل كل حركة، يتكفل الجسد المرن نفسه -من خلال لزوجة مواده وتفاعلها الفيزيائي والكيميائي مع البيئة- باتخاذ القرارات الحركية بصورة فورية ولامركزية.

ولتقريب هذه الفكرة إلى القارئ غير المختص، يمكننا تأمل أصابع الإنسان: عندما نمسك ببيضة هشة، فإننا لا نحتاج إلى حسابات معقدة في أدمغتنا لتحديد مقدار القوة بدقة ميكانيكية، بل إن مرونة الجلد والعضلات والمفاصل (الجسد بذاته) تتولى "حساب" الضغط المناسب وتعديل الشكل تلقائياً للامتصاص ومنع كسر البيضة، وهو تماما ما تفعله الروبوتات المرنة عبر بنيتها دون الحاجة إلى ذكاء اصطناعي تقليدي مدبر.

الرعب القادم في التجسس غير المرئي

خلف الأسوار المنيعة لمراكز الأبحاث العسكرية المغلقة وتنسيقات الاستخبارات المتقدمة في لندن وروما -مدعومة بالتوثيق الإستراتيجي الصادر عن وكالة الدفاع الأوروبية في أوراقها التوجيهية المعنونة بـ"الأنظمة الحيوية والمرنة للدفاع" وإلى جانب المشاريع التمويلية الضخمة التي تتبناها ذراع الابتكار التابع لحلف الناتو في قطاع التقنيات التخريبية- لا تُدار معركة السيادة على مقاعد الدبلوماسية وحدها، بل تُحاك في غياهب الكتمان خيوط ثورة جيوسياسية وعسكرية عارمة ترتكز على وثائق تقنية صريحة تؤكد التحول نحو استغلال الخصائص الفيزيائية للمادة بدلاً من العتاد الإلكتروني التقليدي.

وتستند هذه التحركات إلى أبحاث مخبرية ميدانية موثقة نشرتها مراكز التميز الأوروبية، وعلى رأسها معهد التكنولوجيا الإيطالي في جنوة، الذي قاد طفرات رائدة في تطوير مواد "الإيلاستومر" الذكية والبوليمرات ذاتية الالتئام ضمن برامج البحث ذات الاستخدام المزدوج، ليتحول الخيال العلمي المتعلق بالشفاء الذاتي المطلق في البيئات القاسية إلى حقيقة استخباراتية وعسكرية دامغة.

تخيل، على طاولة صنع القرار الأمني، آلات عسكرية فريدة لا صلة لها بالمسيرات المعدنية التقليدية أو الآليات العتيقة التي ترصدها رادارات العدو وتكشفها أجهزة الإنذار المبكر أو مرصدات البصمات الكهرومغناطيسية؛ بل هي كائنات هلامية ومواد إيلاستومرية ذكية تجسدت من رحم أبحاث المواد المتقدمة ومراكز التميز في إيطاليا (كمعهد التكنولوجيا بجنوة) وبريطانيا، والتي أثمرت أوراقاً علمية رائدة حول "الإيلاستومر" الذكي والبوليمرات ذاتية التئام الروابط ضمن أبحاث الاستخدام المزدوج، ما يمنحها القدرة المطلقة على اختبار البيئات القاسية.

هذه الكائنات قادرة على التسلل الفائق عبر أصغر الثغرات، والانسلال بصمت مطبق تحت الأبواب أو عبر قنوات المياه الضيقة متخذة أشكال سوائل منسابية أو ديدان زاحفة. وهي لا تكتفي بتغيير شكلها الخارجي بدقة متناهية للتمويه المطلق، بل تمتلك -استناداً إلى أحدث تطورات البوليمرات العضوية ذاتية الالتئام- خاصية الشفاء الذاتي المطلق، فإذا تعرضت لتمزق غائر، أو طلقة نارية، أو عائق فيزيائي مدمر، فإن تفاعلاتها الكيميائية الذاتية تتكفل بإعادة التحام بنيتها الهلامية في ثوان معدودات وكأن شيئاً لم يكن، مخلفةً وراءها شبحاً استخباراتياً مستحيل الرصد والتدمير.

هنا تحديداً تكمن ذروة الخطورة والتحول الجذري في موازين القوى الدولية، فالأوروبيون لا يبتكرون من خلال هذه التكنولوجيا أسلحة تقليدية متطورة، بل يخلقون "أشباحاً مادية" قادرة على الانغماس داخل أشد الحصون سرية، وجمع أدق المعلومات الحساسة، أو حتى تنفيذ عمليات تخريبية صامتة في جوف البنى التحتية الحيوية للخصوم دون ترك أي أثر جنائي أو تكنولوجي يشير إلى الفاعل.

وتتوج هذه المنظومة ببرامج الاستخبارات التقنية الحديثة المعنية بالتسلل المصغر والاستطلاع غير المرئي، حيث تبرهن التقارير العسكرية أن التحدي الأكبر لساحات الوغى في الجيل القادم لم يعد متمثلاً في القوة المدمرة الغاشمة، بل في القدرة على الوصول الخفي والصامت إلى غرف العمليات والخوادم الحساسة بمعزل عن أي إشارات راديوية قد ترصدها أنظمة التجسس الإلكتروني المعاكسة؛ إذ تتحرر هذه الروبوتات تماماً من قيود الإرسال اللاسلكي والمعالجات الرقمية التي تصدر بصمات كهرومغناطيسية مكشوفة. إنها الإعلان المدوي عن نهاية عصر الجواسيس البشريين والآلات الصلبة، وبداية لفجر حروب الجيل القادم، حيث تتربع المادة اللينة والذكاء السائل على عرش هيمنة جيوسياسية مطلقة تعيد رسم خريطة النفوذ العالمي بصمت مميت.

أفق الطب المجهري ومعضلات الحياة المصطنعة

وعلى ضفة التطبيقات العلاجية والإنسانية، يفتح هذا التطور الباب أمام ثورة غير مسبوقة في الطب المجهري والتدخلات الدقيقة داخل الجسم البشري، حيث تستعد مختبرات أوروبية رائدة لطرح جيل من الروبوتات الطبية اللينة التي تسري في شرايين الدماغ أو الأنسجة العصبية بدقة مذهلة لإصلاح التلف الخلوي دون جراحة جائرة.

> التحدي الأكبر لساحات الوغى في الجيل القادم سيكون القدرة على الوصول الخفي إلى غرف العمليات والخوادم الحساسة

وقد تجسدت هذه الإنجازات مؤخراً في التقدم المذهل الذي أحرزته أبحاث الروبوتات المصنوعة من الأنسجة الحية والخلايا الجذعية (مثل روبوتات "زينوبوتس" وتطويراتها المتقدمة في المعاهد الأوروبية والأميركية)، والتي أثبتت قدرتها على التحرك والشفاء الذاتي وتنفيذ مهام طبية داخل الكائنات الحية.

إلا أن هذا الإنجاز الساطع يجرّ خلفه عواصف من المعضلات الأخلاقية والقانونية العميقة؛ فصناعة "آلات حية" تقف بدقة على الحد الفاصل بين الكائن الحي والجماد تعيد طرح أسئلة فلسفية وقانونية مرعبة حول ماهية الحياة، وحقوق هذه الكائنات المصطنعة، وحدود التدخل البشري في خلق أشكال جديدة من الوعي والكيانات الهجينة، مما يضع المجتمعات الإنسانية أمام مسؤولية أخلاقية غير مسبوقة لتنظيم هذه التخوم الخطرة بين العلم والأخلاق.

التطور التكيفي المستقل: الداروينية الاصطناعية وحتمية البقاء

في أعمق أعقاد الفلسفة الهندسية الأوروبية، لا يُنظر إلى البيئة كعائق يجب التغلب عليه بقوة الدفع العضلي أو صرامة الخوارزميات، بل كمدرّس أزلي يتولى صياغة الروبوت وتطويره بشكل مستمر. يرتكز المحور البيئي والإحيائي على مفهوم ثوري يتمثل في التطور التكيفي المستقل والمحاكاة الحيوية العميقة، حيث تنبذ هذه الآلات المرنة أي حاجة ماسة للتحديثات البرمجية أو التدخل البشري المستمر لمواجهة المستجدات.

فبدلاً من الاعتماد على شيفرات رقمية معقدة تفشل فور عجزها عن قراءة بيئة مجهولة، تعتمد هذه الروبوتات على محركات كيميائية وسوائل ذكية تتيح لها استمداد طاقتها وتكييف بنيتها الفيزيائية مباشرة مع قسوة البيئة المحيطة -كتحمل الضغط الهائل في أعماق المحيطات، أو درجات الحرارة المتفاوتة بقسوة، أو التفاعل مع المواد الكيميائية المؤكلة- مستندةً حصرياً إلى قوانين الفيزياء والكيمياء الطبيعية وحدها، تماماً كما تتفاعل الكائنات الحية الدقيقة مع محيطها دون الحاجة إلى عقل مدبّر.

وبهذا الطرح ينسحب هذا المفهوم مباشرة على ما يمكن تسميته بـ"التطور الاصطناعي الموجه"، حيث تتصرف الآلات وفق آليات الانتخاب الطبيعي والتطور الحيوي البحت، فالمواد اللينة والمحركات السائلة تتشكل وتتحور وتختار بنيتها الأنسب للبقاء وفقاً لشدة الضغط أو نوع التفاعل الكيميائي المحيط بها، مما يخلق جيلاً من الآلات القادرة على البقاء والصمود في بيئات متطرفة تنقضي فيها أجهزة الكمبيوتر التقليدية وتنهار فيها الروبوتات الصلبة نتيجة أعطال ميكانيكية مفاجئة أو شلل برمجيات تام. إنها باختصار قمة "الداروينية الاصطناعية"، حيث تتفوق الطبيعة الكيميائية للجسد اللين على صرامة السيليكون، لتبرز آلات حية تتطور وتتكيف مع مجهول الطبيعة وعنفوان الحياة نفسها.

هكذا، يتكشف بوضوح أن ما يدور في كواليس المختبرات السرية ببريطانيا وإيطاليا ليس مجرد فصل عابر في كتاب الابتكار التقني، بل هو إعلان عن نهاية حقبة وميلاد أخرى. فحين تتخلى القارة العجوز عن صرامة الأكواد وجبروت السيليكون، لتستبدل بهما لزوجة السوائل، ومرونة المواد الهلامية، وحكمة الجسد المتجسد، فإنها لا تعيد هندسة الروبوتات فحسب، بل تعيد صياغة تعريف "الوعي" و"الحياة" من أساسه.

إن هذا الزواج الفريد بين فلسفة الظاهراتية والحوسبة البنيوية والداروينية الاصطناعية يضع البشرية برمتها على حافة فجر جديد، فجر تتربع فيه آلات حية تتسلل في الظل بصمت، وتداوي جراحها ذاتياً، وتتأقلم مع أقسى البيئات بقوانين الطبيعة لا بسلطة البرمجيات.

وبينما تتأرجح هذه التكنولوجيا بين سحر الطب المجهري ورعب التجسس غير المرئي، يظل السؤال الأعمق معلقا على مشارف المستقبل: هل نجح الإنسان حقا في صنع آلات تفكر بأجسادها، أم أنه فتح صندوقا أسطوريا لكيانات حية سيرتد سحرها يوما ليغير وجه الكوكب إلى الأبد؟

معالم خارطة جديدة لعالم جديد

العرب
الأربعاء 2026/07/29
السنة 49 العدد 13873

المخاطر المناخية تفرض معايير جديدة لتسعير التأمين

شركات القطاع تعزز نماذج التقييم وتركز على حجم الخسائر المحتملة مع ارتفاع قيمة الأصول وتزايد الكوارث

تدفع التغيرات المناخية المتسارعة وارتفاع قيمة الأصول المعرضة للكوارث الطبيعية شركات التأمين الكبرى حول العالم إلى إعادة صياغة أساليب تسعير المخاطر لتجنب المزيد من الأعباء والخسائر، مع تراجع الاعتماد على المؤشرات المناخية وحدها.

مشغولون بمعاينة الأضرار

لندن - قللت ظاهرة النينيو المناخية الدورية من مخاطر الأعاصير الأطلسية المكلفة، لكن عقودًا من النمو السكاني على طول المناطق الساحلية وارتفاع أسعار العقارات تجبر شركات التأمين على إعادة النظر في هذا الافتراض.

وتتميز النينيو بارتفاع درجة حرارة سطح البحر عن المعدل في أجزاء من المحيط الهادئ، وعادةً ما تُضعف أعاصير المحيط الأطلسي من خلال إفراز ظروف جوية تُصعّب تشكل العواصف.

ويقول خبراء أميركيون إن هذه الظاهرة بدأت في يونيو، الذي تزامن مع بداية موسم أعاصير المحيط الأطلسي. ويتوقعون موسمًا أقل من المتوسط في عام 2026، يتراوح بين 8 إلى 14 عاصفة مُسماة، وإعصار واحد إلى ثلاثة أعاصير كبرى.

مونيكا نينجن

قيم التأمين في ارتفاع مع تركز أكبر في المناطق الساحلية

ستيف بوين

تغير أنماط الطقس يقلل من القيمة التنبؤية لنماذج

وبينما كان هذا يُعدّ تاريخيًا خبرًا سارًا لشركات التأمين على الممتلكات، التي واجهت في السنوات الأخيرة خسائر مؤمّنة تُقدّر بنحو 30 مليار دولار في المتوسط كل موسم، إلا أن هذا الوضع بات أقلّ وضوحًا، وفقًا لوسطاء التأمين وخبراء نماذج الكوارث والمحللين.

وأظهرت بيانات أن عقودا من التطور العمراني على طول السواحل الأميركية، قد زادت بشكل كبير من مساحة الممتلكات المعرّضة للأعاصير، مع زيادة عدد السكان بأكثر من 40 مليون نسمة منذ عام 1970.

وبالإضافة إلى ارتفاع أسعار المنازل وتكاليف إعادة الإعمار، والتي زادت بنسبة تزيد عن 70 في المئة و60 في المئة توالياً خلال العقد الماضي، فإن هذا التوسع الساحلي يعني أن حتى موسم أعاصير هادئ نسبيًا قد يُسبّب خسائر فادحة.

ونتيجةً لذلك، تُعيد شركات التأمين النظر في كيفية تقييمها وتسعيرها لمخاطر الكوارث، حيث تُركّز بشكل أقل على عدد العواصف وأكثر على مكان وصولها إلى اليابسة وقيمة الممتلكات الواقعة في مسارها، وفقًا لما ذكره مسؤولون تنفيذيون.

ونسبت رويترز إلى كيمبرلي روبرتس، رئيسة قسم استشارات المخاطر في أميركا الشمالية لدى شركة الوساطة في إعادة التأمين جاي كاربنتر قولها "يكفي إعصار واحد يضرب اليابسة ليُحدث خسائر مؤمّنة لم نشهد مثلها من قبل. وهذا واردٌ جدًا في عام ظاهرة النينيو."

ووصلت الخسائر المؤمن عليها العام الماضي 107 مليارات دولار، أي 49 في المئة من إجمالي الخسائر البالغة 220 مليار دولار، وهي أعلى نسبة تغطية تأمينية تسجلها قاعدة بيانات "سيغما" التابعة لمعهد سويس ري.

ويُنتج موسم الأعاصير في المتوسط 14 عاصفة مُسماة، من بينها سبعة أعاصير، ثلاثة منها أعاصير كبرى، وفقًا لبيانات حكومية، حيث يبلغ متوسط الخسائر المؤمّنة السنوية حوالي 30 مليار دولار بين عامي 2016 و2024، وفقًا لبيانات شركة أيون.

ولا يُمكن مقارنة الخسائر المؤمّنة خلال دورات ظاهرة النينيو، التي تحدث كل سنتين إلى سبع سنوات، بشكل مباشر، لأن هذه الظاهرة لا تتبع دورة زمنية محددة، إذ تستمر من تسعة إلى خمسة عشر شهرًا.

ومنذ عام 1950، أنتجت دورات ظاهرة النينيو في المتوسط عاصفتين استوائيتين أقل، وفقًا لجيفري سترونغ، كبير علماء نمذجة الأعاصير المدارية في شركة فيريسك لبيانات التأمين.

لكن هذه الأرقام تخفي المخاطر الحقيقية. فمثلا، شهد موسم 1992، الذي جاء في نهاية ظاهرة النينيو لعام 1991، ما يقارب نصف متوسط عدد العواصف والأعاصير.

وشملت تلك الأحداث في ذلك الوقت إعصار أندرو، أحد أقوى الأعاصير التي ضربت الولايات المتحدة على الإطلاق، حيث ضرب جنوب فلوريدا ثم لويزيانا.

وكان إعصار أندرو وحده مدمرًا لدرجة أنه سيكلف قطاع التأمين ما يقارب 100 مليار دولار لو ضرب اليوم، وفقًا لمعهد سويس ري.

في المقابل، تسبب موسم 2020 القياسي، الذي لم يشهد ظاهرة النينيو، حيث بلغ عدد العواصف المدارية 30 عاصفة، منها 14 إعصارًا وسبعة أعاصير كبرى، في خسائر تأمينية تُقدر بنحو 30 مليار دولار، ويعود ذلك في الغالب إلى عدم تأثر المناطق المأهولة بالسكان، وفقًا لما ذكره المعهد.

وأفادت شركة كارين كلارك وشركاؤها، المتخصصة في نمذجة مخاطر الكوارث، أن إعصارًا كبيرًا يضرب ميامي أو تامبا في فلوريدا، أو هيوستن وهي جميعها مناطق حضرية مكتظة وذات قيمة عالية، قد يتسبب في خسائر تأمينية تتجاوز 100 مليار دولار.

وأضافت في تقرير أصدرته هذا الشهر إن "الأعاصير تُشبه العقارات: أهم ثلاثة عوامل هي الموقع، الموقع، الموقع".

وترتبط ظاهرة النينيو أيضًا بهطول أمطار أعلى من المعدل، مما يزيد من احتمالية حدوث الفيضانات والانهيارات الأرضية والأضرار الناجمة عنها، وهو خطر مجاور يتعين على شركات التأمين أخذه في الحسبان بشكل متزايد.

> **107**
> مليارات دولار خسائر مؤمن عليها في 2025، وهو أعلى رقم سجلته سيغما التابعة لمعهد سويس ري

وقالت مونيكا نينجن، الرئيسة التنفيذية لإعادة التأمين على الممتلكات والحوادث في الولايات المتحدة لدى سويس ري "نشهد ارتفاعًا في قيم التأمين، وتركزًا أكبر في المناطق الساحلية، وسلاسل إمداد أكثر تعقيدًا."

وأضافت لرويترز "هذا يعني أن شدة حدث واحد اليوم قد تكون أعلى بكثير مما شهدناه حتى قبل عقد من الزمن".

لكن ظاهرة النينيو ليست سوى جزء واحد من معضلة مناخية متزايدة التعقيد تواجه شركات التأمين ضد مخاطر الكوارث.

وبينما كانت الأعاصير في السابق تشكل الخطر الرئيسي للكوارث، فإن تغير المناخ يزيد من الفيضانات وحرائق الغابات، مما يجعل نمذجة المخاطر أكثر تعقيدًا وصعوبة.

وقال ستيف بوين، كبير المسؤولين العلميين في شركة الوساطة لإعادة التأمين غالاهر ري إن "للتاريخ حدود فيما يمكن أن يعلمنا إياه،" مشيرًا إلى أن تغير أنماط الطقس قد يقلل من القيمة التنبؤية لنماذج المخاطر.

وتستجيب شركات التأمين بتطوير نماذج كوارث متطورة بشكل متزايد، تجمع بين مؤشرات المناخ الموسمية وبيانات التعرض على مستوى الممتلكات لتقدير نطاق الخسائر المالية التي قد تواجهها جراء الكوارث الطبيعية.

ويرى خبراء أن على شركات التأمين التركيز بشكل أكبر على الاتجاهات طويلة الأجل التي تعيد تشكيل مخاطر الكوارث، مثل ارتفاع تكاليف إعادة بناء العقارات وتغير تكلفة رأس المال اللازم لاستيعاب الخسائر.

كما يتبنى القطاع الذكاء الاصطناعي لتحسين نماذج المخاطر. وقالت مايرا توماس، المحللة في إي ماركتر، إن "الذكاء الاصطناعي يمكن أن يساعد شركات التأمين على تحليل كميات أكبر من بيانات الطقس والتعرض،" لكنها أشارت إلى أن "قدرته محدودة".

تمويل أميركي يدعم تطوير مشروع للأمونيا الخضراء في المغرب

الرباط - خطا المغرب خطوة جديدة في مساعيه لترسيخ موقعه في سوق الهيدروجين الأخضر، بعد حصول مشروع لإنتاج الأمونيا الخضراء على تمويل لدعم الدراسات الأولية، في أول مساهمة من وكالة فيدرالية أميركية في مشروع من هذا النوع بالبلاد.

ووقعت وكالة التجارة والتنمية الأميركية اتفاقية منحة بقيمة 5.7 ملايين دولار مع شركة أونكس الأميركية، لتمويل الدراسات الهندسية للمرحلة الأولى من المشروع.

وبحسب ما أوردته بلومبيرغ الشرق الثلاثاء، يستهدف المشروع الذي سيقام في مدينة العيون بالصحراء المغربية إنتاج 560 ألف طن من الأمونيا الخضراء سنويًا، باستثمارات إجمالية تقدر بنحو4.5 مليار دولار.

> **4.5**
> مليار دولار الاستثمارات الإجمالية للمشروع الذي سيقام في مدينة العيون بالصحراء المغربية

وكانت الحكومة المغربية قد وقعت في فبراير الماضي اتفاقية مع تحالف يضم شركتي أونكس وأورتوس الأميركيتين، إلى جانب أكسيونا الإسبانية ونوردكس الألمانية، لتخصيص وعاء عقاري لإقامة المشروع في مدينة العيون جنوب البلاد.

وبحسب بيان صدر عقب توقيع اتفاقية المنحة بمدينة العيون بحضور السفير الأميركي، ستنطلق الدراسات الأولية خلال العام الجاري بقيادة شركة الهندسة الأميركية كي.بي.آر، وبمشاركة شركات جنرال إلكتريك فيرنوفا وإلكتريك هيدروجين وتيرابيز.

وستغطي الدراسات الجوانب الهندسية والاقتصادية والمالية والبيئية للمرحلة الأولى من المشروع، تمهيدًا للانتقال إلى مرحلة التصميم الهندسي النهائي واتخاذ قرار الاستثمار.

ويأتي المشروع ضمن إستراتيجية المغرب لتطوير صناعة الهيدروجين الأخضر، مستفيدًا من وفرة موارد الطاقة الشمسية والرياح وموقعه الجغرافي المطل على المحيط الأطلسي.

وتستهدف الحكومة تلبية أكثر من 4 في المئة من الطلب العالمي على الهيدروجين الأخضر ومشتقاته مستقبلًا، في إطار برنامج "عرض المغرب" الذي خصص نحو مليون هكتار لاستقطاب الاستثمارات في هذا القطاع.

رؤية شاملة للتحول النظيف

السودان يخسر مليارات الدولارات مع اتساع تهريب الذهب

الخرطوم - تتسع الفجوة بين الثروة الذهبية الهائلة التي يمتلكها السودان والعائدات التي تصل إلى خزينة الدولة، مع استمرار الحرب واتساع نشاط شبكات التهريب التي تستحوذ على معظم الإنتاج.

وبينما تؤكد الحكومة أن البلاد تنتج ذهبًا بقيمة تتجاوز 26 مليار دولار سنويًا، تكشف البيانات الرسمية تراجع الصادرات عبر القنوات النظامية إلى مستويات متدنية، في مؤشر على التحديات التي تواجه أحد أهم مصادر النقد الأجنبي للاقتصاد السوداني.

وتعكس البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة المعادن وبنك السودان المركزي تراجعًا واضحًا في عائدات تصدير الذهب عبر القنوات الرسمية.

وقد بلغت قيمة الصادرات المسجلة حتى سبتمبر الماضي نحو 909.5 ملايين دولار فقط، مقارنة بأكثر من ملياري دولار خلال عام 2021.

ووفقًا للأرقام الرسمية، أنتج السودان 70 طنًا من الذهب العام الماضي، بزيادة عن 64 طنًا في عام 2024، مما يجعله من أكبر منتجي الذهب في أفريقيا.

وذكرت صحيفة "المشهد" السودانية عبر موقعها الإلكتروني الثلاثاء، أن السودان يمتلك واحدة من أكبر ثروات الذهب في المنطقة، إلا أن هذه الثروة التي تقدر بمليارات الدولارات ما تزال بعيدة عن تحقيق العائد الاقتصادي المتوقع.

ويأتي ذلك في ظل اتساع فجوة الإنتاج والصادرات الرسمية، وتصاعد المخاوف من سيطرة شبكات التهريب على جانب كبير من المعدن النفيس الذي أصبح مرتبطًا بتداعيات الحرب المستمرة في البلاد.

جبريل إبراهيم

حجم الذهب المفقود تقدر قيمته بأكثر من 18 مليار دولار

ونقلت الصحيفة عن وزير المالية في الحكومة جبريل إبراهيم قوله، خلال مشاركته في ملتقى التعدين بالخرطوم، إن "إنتاج الذهب يصل إلى نحو 199 طنًا سنويا،" مشيرًا إلى أن ما يدخل إلى خزينة الدولة لا يزال محدودًا مقارنة بحجم الإنتاج الفعلي.

وأوضح إبراهيم أن الحكومة تعمل بالتنسيق مع وزارة المعادن على توسيع نطاق التعدين المنظم وتقليص الاعتماد على التعدين الأهلي وصولًا إلى إنهائه بشكل كامل.

ولفت إلى أن هذا النوع من التعدين تسبب في فقدان كميات كبيرة من المعادن النفيسة، بينها خامات قد تفوق قيمتها الذهب نفسه.

وأشار إلى أن حجم الذهب المفقود يقدر بنحو 111 طنًا، تصل قيمتها إلى أكثر من 18 مليار دولار، في وقت لم تتجاوز فيه الإيرادات التي دخلت الخزينة العامة من إنتاج الذهب خلال عام 2025 نحو 1.8 مليار دولار، وهو أعلى مستوى خلال خمس سنوات وفق بيانات الشركة السودانية للموارد المعدنية.

وأظهرت الأرقام تحولًا كبيرًا في وضع قطاع الذهب السوداني خلال السنوات الأخيرة. ففي عام 2020 كانت الدولة تسيطر على نحو 99 في المئة من الإنتاج، بعدما جرى تصدير أكثر من 25 طنا من إجمالي إنتاج محلي بلغ 25.2 طنا.

ومع ذلك فإن هذه السيطرة تراجعت بصورة حادة بنهاية الربع الثالث من عام 2025، إذ لم تتجاوز نسبة الصادرات 22 في المئة فقط، بواقع 11.7 طنًا من إجمالي إنتاج وصل إلى نحو 35.5 طنا.

وفي ظل هذا التراجع، تصاعدت أزمة تهريب الذهب التي باتت واحدة من أكبر التحديات أمام الاقتصاد، حيث تشير تقارير رسمية إلى أن 90 في المئة من الإنتاج يقع تحت سيطرة شبكات التهريب، ما يعكس ضعف أدوات الرقابة وصعوبة ضبط حركة المعدن النفيس داخل البلاد وخارجها.

العرب
الأربعاء 2026/07/29
السنة 49 العدد 13873

دراجات الموت تجوب حمص وحماة برصاص مكتوم وتثير الذعر والغضب

«التعتيم الإعلامي والأمني» من جانب السلطات يفتح جرحا غائرا

أثارت سلسلة حوادث القتل المتكررة في محافظتي حمص وحماة موجةً واسعةً من الغضب والاستياء، ولاسيما في الأوساط العلوية والساحلية، وسط تصاعد المخاوف من تداعياتها الأمنية والاجتماعية. وبينما يرى البعض أنها جرائم جنائية عشوائية، يعتقد آخرون أنها تحمل أبعادا سياسية/طائفية متعمدة تهدف إلى زعزعة الاستقرار وإثارة الفوضى. وقد أسهم غياب توضيحات رسمية كافية في زيادة الشكوك ورفع منسوب التوتر.

عشوائية القتل

حمص/ حماة - تتصاعد حالة من الغضب الشعبي الممزوج بالقلق الأمني الجارف في محافظتي حمص وحماة، إثر تسجيل ثلاث جرائم اغتيال غامضة نُفذت بأسلوب متطابق خلال أقل من عشرة أيام. وأعادت الجريمة الأحدث التي استهدفت السيدة يمنى الحلاق في قلب مدينة حمص تسليط الضوء على المعضلة المزمنة المتمثلة في انتشار "السلاح المنفلت" وعجز الأجهزة الأمنية عن ضبطه، وسط صمت رسمي مطبق يثير الكثير من التساؤلات والشكوك.

وخلال فترة زمنية لم تتجاوز الأسبوع ونصف، ضرب الإرهاب المتنقل عدة نقاط مستهدفاً مدنيين عزلا بنفس الطريقة الإجرامية.

> التعليقات حملت عبارات الغضب والاستياء من غياب أي رد فعل رسمي، مما عزز الشعور بالتهميش والخطر

وفي أحدث فصول هذه السلسلة يوم 26 يوليو 2026، أقدم مسلحون ملثمون يستقلون دراجة نارية على إطلاق النار في شارع "بيت الطويل" بحي وادي الذهب في حمص. استهدف الهجوم السيدة يمنى الحلاق (41 عاماً) مما أدى إلى مقتلها فوراً، فيما أصيب طفلها زين إبراهيم (13 عاماً) برصاصة في الحنجرة نقل على إثرها إلى العناية المشددة في حالة حرجة. وما ميز هذه الجريمة هو الأنباء المؤكدة عن استخدام أسلحة مزودة بـ"كاتم صوت".

سبقت الجريمة الأخيرة بأيام قليلة مجزرة حي السبيل في حمص، حيث قام ملثمان على دراجة نارية بإطلاق النار مباشرة على عائلة كانت تجلس على شرفة منزلها. وأسفر الاعتداء عن مقتل الأم آمنة محمد قعير (39 عاماً) وطفليها لجين خنسة (16 عاماً) وعيسى خنسة (9 أعوام).

وبالتوازي مع أحداث حمص، شهد ريف حماة جريمة مماثلة تماماً في قرية حورات عمورين، حيث استهدف مسلحان على دراجة نارية الشاب عمار رفعت أسعد أثناء رعيه للأغنام، وأرديا قتيلاً بالرصاص قبل أن يلوذا بالفرار.

ويشير التحليل الجنائي الميداني لطبيعة الحوادث الأخيرة إلى تحول خطير في سلوك الجماعات أو الأفراد المنفلتين. ووفقاً لتقارير محلية، فإن الاعتماد على الدراجات النارية واللثام يمنح القتلة مرونة عالية في التحرك عبر الشوارع الضيقة والانسحاب السريع قبل وصول أي مؤازرة أمنية. إلا أن الانتقال لاستخدام المسدسات المزودة بكاتم الصوت في جريمة وادي الذهب الأخيرة يُعد مؤشراً على تطور أدوات الجريمة.

ويهدف هذا الأسلوب إلى خفض صوت الطلقات لتأخير اكتشاف الجريمة، مما يدل على أن الضحايا كانوا محددي الأهداف مسبقا وليس مجرد إطلاق نار عشوائي بدافع السرقة.

وتأتي هذه الجرائم لتفتح جرحاً غائراً في البنية المجتمعية لوسط سوريا. وتعاني مدن وسط وساحل سوريا من انتشار هائل للأسلحة غير المنضبطة نتيجة مخلفات الحرب الطويلة، وتعدد المجموعات الرديفة والمحلية التي تتحرك خارج الإطار القانوني الصارم.

وقالت معلقة:

@rose91el

استشهاد السيدة يمنى الحلاق (41 عاماً) وإصابة ابنها بجروح خطيرة (13 عاما)

ذلك بعد تعرضهما لإطلاق نار اثناء عودتهما إلى منزلهما في حي وادي الذهب حمص من قبل عصابات ملثمة مؤيدة لحكومة الجولاني..

كما يتخوف سكان الأحياء المستهدفة في حمص مثل وادي الذهب والسبيل والزهراء من وجود دوافع طائفية انتقامية وراء هذه العمليات.

ويغذي تكرار استهداف نساء وأطفال من مكونات اجتماعية معينة، بالتزامن مع تصاعد خطاب التحريض على وسائل التواصل الاجتماعي، المخاوف من مساعٍ خبيثة لإشعال فتنة مجتمعية جديدة.

ويسيطر على معظم التعليقات والتفاعلات على وسائل التواصل الاجتماعي اتهامات حادة بأن هذه الجرائم تستهدف أبناء الطائفة العلوية بشكل ممنهج ومتعمد. ويربط العديد من المعلقين بين هذه العمليات وبين خطاب التحريض الطائفي الذي تصاعد بشكل ملحوظ على منصات التواصل خلال الفترة الماضية، معتبرين أن تكرار استهداف النساء والأطفال في أحياء معروفة بتركيبتها السكانية ليس صدفة، بل جزء من نمط تصفيات منظم.

ووصف كثير من المستخدمين هذه الحوادث بـ"الإبادة" أو "التصفيات الطائفية"، مطالبين بتدخل دولي أو أمني عاجل لوقف ما يرونه حملة تستهدف مكوناً بعينه. وتزايدت في التعليقات عبارات الغضب الشديد والاستياء من غياب أي رد فعل رسمي واضح، مما عزز الشعور بالتهميش والخطر الوجودي لدى شريحة واسعة من أبناء المحافظتين.

وتعكس هذه الأجواء المتوترة حالة انعدام ثقة عميقة بالمنظومة الأمنية، وتغذي مخاوف حقيقية من انزلاق المنطقة نحو فتنة طائفية جديدة، خاصة مع تكرار الأسلوب الإجرامي وغياب أي معلومات رسمية حول التحقيقات أو الجناة. وكتب معلق:

@kinanLaodicea

لن نعتاد الإبادة

لا يمرّ يومٌ واحد دون أن نفجع بنبأ شهيد، أو نكوى بمرارة خبر مخطوفة، أو نعيش عذاب الانتظار لمعتقل أو مغيّب.

تكتمل الجريمة حين تُمرّر هذه الفجائع وكأنها حدثٌ عادي، أو حين يُسدَل عليها ستار الصمت والتجاهل العمدي في وسائط الإعلام والمنصات. هذا الصمت ليس مجرد تقصير، بل هو محاولة ممنهجة لدفعنا نحو اعتياد الإبادة كي يغدو قتلنا جريمةً بلا عقاب، وحدثاً يمرّ دون ردة فعل أو استنكار.

ويُعد العامل الأبرز الذي يثير غضب الشارع السوري هو "التعتيم الإعلامي والأمني" من جانب السلطات. فرغم وقوع هذه الجرائم المتتالية في مناطق تعج بالحواجز والنقاط الأمنية، لم يصدر عن وزارة الداخلية أو الأجهزة الأمنية أي بيان يوضح ملابسات التحقيق أو يعلن القبض على الجناة، مما يكرس شعوراً عاماً بعدم الأمان ويفقد المواطن ثقته بالمنظومة الحمائية.

تحقيق تركي رسمي مع قناة أساءت لأحمد الشرع لتجاوزها الخطوط الحمراء

أنقرة - أعلن المجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون في تركيا فتح تحقيق رسمي بحق قناة "سوزجو.تي.في" (Sözcü TV) المعارضة. وجاء هذا الإجراء على خلفية تصريحات وصفتها الهيئة بالـ"مسيئة" بحق الرئيس السوري المؤقت أحمد الشرع، أطلقتها المذيعة سيراب بيلوفاجيكلي خلال برنامجها "Haber Saati" (ساعة الخبر).

وفقاً للبيانات والتحليلات الصادرة عن المنصات التركية بمختلف توجهاتها، فإن هذه الحادثة لا تقتصر على كونها مجرد مخالفة إعلامية عابرة، بل تحمل في طياتها أبعاداً سياسية واستراتيجية عميقة ترتبط مباشرة بالعقيدة الدبلوماسية الحالية لأنقرة.

وانطلقت الأزمة خلال مناقشة تلفزيونية حول ملفات داخلية تركية وتطورات العملية السياسية، حيث قامت المذيعة بمقارنة هوية الدولة التركية الحديثة ومؤسسها مصطفى كمال أتاتورك بما يجري في الجارة سوريا، مستخدمةً عبارات حادة.

وقالت بيلوفاجيكلي بلهجة استنكارية "هذه ليست سوريا.. لا يمكنكم أن تفرضوا احترام إرهابيين أو قتلة بمجرد وضع ربطة عنق لهم".

وفجّر المقطع موجة غضب واسعة على وسائل التواصل الاجتماعي. وتلقفت وسائل الإعلام المقربة من الحكومة التركية مثل صحيفة "يني شفق" وقناة "هابر" هذه التصريحات واصفةً إياها بـ"الفاضحة"، معتبرةً أن الزج باسم سوريا في سياقات المقارنة يحمل إهانة للشعب السوري بأكمله.

واستند مجلس الإذاعة والتلفزيون في قراره الفوري بفتح التحقيق إلى القانون رقم 6112 الناظم للبث المرئي والمسموع في البلاد. وجاء البيان الرسمي للمجلس حاملاً لغة قانونية ودبلوماسية صارمة جداً.

ووصف البيان أحمد الشرع صراحةً بـ"الرئيس الشرعي والمسؤول لدولة سوريا المجاورة"، وهو ما يعد وثيقة إعلامية رسمية تؤكد اعتراف أنقرة بالتموضع السياسي الجديد في دمشق.

وأكدت الهيئة الرقابية أن توجيه "اتهامات باطلة لا أساس لها من الصحة" لرئيس دولة جارة يلحق ضرراً مباشراً بعلاقات حسن الجوار بين البلدين. وأوضح المجلس أن محتوى الحلقة لا ينسجم إطلاقاً مع رؤية الجمهورية التركية للسياسة الخارجية ومبادئها الأساسية وعقيدتها الدبلوماسية.

> القضية تعد مؤشرا بليغا على أن الإعلام المعارض في تركيا بات محكوما بضوابط جيوسياسية شديدة التعقيد

وأظهر رصد التغطية الإعلامية في تركيا انقساماً واضحاً في زوايا معالجة هذا التحقيق. وركّزت الصحافة الموالية بشكل كامل على حماية الرموز السياسية للجارة سوريا وصون العلاقات الدبلوماسية. واعتبرت أن استخدام الإعلام المعارض لملفات السياسة الخارجية الحساسة لتصفية حسابات حزبية داخلية يعد سلوكاً غير مسؤول يهدد الأمن القومي والمصالح التركية في المنطقة.

أما الصحافة المعارضة والمستقلة، فقد التزمت بنقل نص تصريحات المذيعة وبيان المجلس الرسمي، لكنها ركزت من زاوية تحليلية على أن التحقيق يمثل وجهاً من أوجه التضييق على العمل الإعلامي.

وأشارت بعض منصات المعارضة إلى أن الرقابة باتت تفرض على الصحفيين أن تتماشى تحليلاتهم بالضرورة مع "الرؤية الحكومية" للسياسة الخارجية، مما يقلص مساحة النقد السياسي المتاح في المحطات التلفزيونية.

ويكشف هذا التحقيق السريع والعلني عن تحول الرقابة إلى أداة دبلوماسية، إذ لم يعد "مقص الرقيب" التركي مقتصراً على ضبط معايير الآداب العامة أو اللغة الفنية، بل بات أداة أمنية وسياسية تتدخل فوراً لمنع تعكير صفو العلاقات مع الشركاء الإقليميين.

أرشفة ورقمنة تراث ماسبيرو.. استثمار إستراتيجي في القوة الناعمة المصرية

القاهرة - تخوض الدولة المصرية "معركة وعي كبرى" لاستعادة وقيادة قوتها الناعمة في المنطقة العربية، وهو ما تجسد بوضوح في الاجتماع الإستراتيجي الذي عقده الرئيس عبدالفتاح السيسي في مدينة العلمين. لم يكن الاجتماع مجرد متابعة روتينية لأداء الهيئات الحكومية بل عكس رؤية رئاسية حاسمة تضع أمن الهوية وصون الذاكرة الوطنية في مقدمة أولويات الأمن القومي ومشاريع الجمهورية الجديدة.

وماسبيرو الذي افتتح عام 1960 كمقر للإذاعة والتلفزيون المصري يمثل أحد أكبر الأرشيفات الإعلامية في العالم العربي. ويحتوي على ما يقرب من مليون شريط صوتي ومرئي بإجمالي نحو 800 ألف ساعة من المحتوى الإعلامي والفني والسياسي والثقافي الذي يوثق تاريخ مصر الحديث عبر عقود.

هذه المواد محفوظة على وسائط تقليدية معرضة للتلف بفعل الزمن مما يجعل الرقمنة ضرورة ملحة. وقد بدأت جهود الرقمنة بشكل مبكر في عهود سابقة لكنها لم تكتمل بسبب التحديات التقنية والمالية والضخامة الهائلة للأرشيف.

وفي أبريل الماضي أكد أحمد المسلماني رئيس الهيئة الوطنية للإعلام بدء تنفيذ خطة شاملة لتحويل الأرشيف إلى صيغ رقمية حديثة، تنفيذاً لتوجيهات القيادة السياسية بهدف حفظ الذاكرة الوطنية وإتاحتها للأجيال بشكل عصري وآمن.

ويعتمد المشروع على حصر وتوثيق المواد وإنشاء قواعد بيانات رقمية منظمة ومفهرسة مع تحويل التسجيلات القديمة إلى صيغ رقمية عالية الجودة باستخدام أحدث التقنيات. كما يشمل توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي للفهرسة والاسترجاع والتأمين ضد التلف أو الاختراق بالتعاون بين الهيئة الوطنية للإعلام ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وإدارات الإشارة ونظم المعلومات بالقوات المسلحة، إلى جانب شركات تكنولوجيا عالمية.

ولا يقتصر المشروع على الحفظ السلبي بل يمتد إلى الإستراتيجية الرقمية أولاً من خلال تطوير منصة ماسبيرو الرقمية لإعادة إنتاج وإتاحة المحتوى للشباب بلغة عصرية وحفظ تراث قراء ومبتهلي إذاعة القرآن الكريم منذ تأسيسها عام 1964، بالإضافة إلى تحديث أستوديوهات ماسبيرو والبنية التحتية ونشر المحتوى عبر منصات البث الرقمي.

وفي الاجتماع الأخير وجه الرئيس السيسي بعرض حجم الإنجاز المحقق على الرأي العام ليشارك المواطن في معركة الحفاظ على هويته. وأكد أهمية أن يجمع تطوير ماسبيرو بين تحديث البنية التحتية وتوسيع المحتوى ورقمنة التراث مع تعزيز التنسيق بين مؤسسات الدولة لمواكبة التطورات العالمية.

وصرح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية السفير محمد الشناوي أن المشروع يحمي أحد أهم الأصول الثقافية للدولة ويحوله إلى وسائط رقمية حديثة تخدم الأغراض الثقافية والتعليمية والإعلامية.

تُعد القوة الناعمة المصرية إحدى أبرز أدوات التأثير الإقليمي والدولي لمصر عبر التاريخ، مستندة إلى ثراء تراثها الثقافي والفني والإعلامي الذي شكل وعي الأجيال العربية لعقود طويلة. منذ عصر التلفزيون المصري الذهبي في الستينات والسبعينات، أصبحت الدراما والأغاني والبرامج المصرية نافذة على الثقافة العربية، حيث نقلت قيم التسامح والفكاهة والإبداع إلى ملايين المشاهدين، مما جعل مصر مركزا إشعاعيا ثقافيا يفوق في تأثيره الكثير من أدوات القوة الصلبة.

وفي عصر الرقمنة تواجه القوة الناعمة المصرية تحديات جديدة تتمثل في المنافسة الشديدة من المنصات الرقمية العالمية والإقليمية، إلا أن مشروع أرشفة ورقمنة تراث ماسبيرو يمثل نقلة نوعية في استعادة هذه القوة.

ومن خلال تحويل مئات الآلاف من الساعات من المحتوى التاريخي إلى صيغ رقمية متاحة، يتيح المشروع للأجيال الشابة إعادة اكتشاف الإرث المصري بلغة عصرية، سواء عبر منصة ماسبيرو الرقمية أو من خلال تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي تسهل الفهرسة والبحث.

ويبرز هذا المشروع كإستراتيجية سيادية متكاملة تجمع بين الحفاظ على الهوية الوطنية وتعظيم الأثر الجماهيري، حيث يحول الأرشيف من كنوز محفوظة في الأدراج إلى محتوى حيوي ينافس على الشاشات العربية والعالمية. ومع التركيز على حفظ تراث إذاعة القرآن الكريم وإعادة إنتاج الأعمال الفنية والوثائقية، يعيد المشروع لمصر دورها الريادي في تشكيل الوعي الثقافي العربي، خاصة في مواجهة التيارات المتطرفة أو الثقافات المستوردة.

> الصورة الإعلامية والمحتوى الرقمي أدوات أساسية في تشكيل التحالفات والتأثير على الرأي العام في المنطقة

وتشهد المنطقة منافسة حادة على ساحة القوة الناعمة، حيث تسعى دول خليجية مثل السعودية والإمارات وقطر إلى تعزيز حضورها الإعلامي والثقافي من خلال استثمارات ضخمة في الإنتاج الدرامي، والمنصات الرقمية، والمهرجانات الثقافية. فقد أصبحت "نتفليكس" و"شاهد" و"أم.بي.سي" و"بي.بي.سي عربي" و"الجزيرة" منابر تنافس بقوة في تشكيل الوعي العربي، مع التركيز على محتوى يجمع بين الترفيه الحديث والرسائل السياسية والثقافية.

كما يبرز الدور التركي من خلال المسلسلات التاريخية والدراما التركية التي غزت الشاشات العربية، إلى جانب جهود إيران في نشر روايتها الثقافية والدينية عبر قنواتها الناطقة بالعربية.

هذه المنافسة الإقليمية المتسارعة تحولت إلى سباق إستراتيجي للسيطرة على المجال المعرفي والثقافي، حيث أصبحت الصورة الإعلامية والمحتوى الرقمي أدوات أساسية في تشكيل التحالفات والتأثير على الرأي العام.

وفي مواجهة هذه المنافسة يمثل مشروع رقمنة ماسبيرو خطوة مصرية نوعية لاستعادة الريادة. فالأرشيف المصري الضخم يحتوي على تراث أصيل يعكس عمق الهوية العربية والإسلامية المعتدلة، وقدرته على المنافسة ليست فقط في الكم بل في الجودة والمصداقية التاريخية. ومن خلال المنصة الرقمية الجديدة والذكاء الاصطناعي، تستطيع مصر إعادة تقديم هذا التراث بطريقة تجذب الشباب العربي وتعيد للدراما والإعلام المصريين مكانتهما المميزة كصوت متوازن ومؤثر في زمن المنافسة الرقمية الشرسة.

محاولة لاستعادة إشعاع

العرب
الأربعاء 2026/07/29
السنة 49 العدد 13873

اختزال المشهد اللبناني...

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

يوجد حاليا ما يختزل الوضع اللبناني. تختزله بلدة زوطر الجنوبية المقسمة التي عاد قسم من أهلها إليها على الرغم من الدمار، فيما لا يزال قسم آخر تحت الاحتلال الإسرائيلي. ليس ما يشير إلى أن هذا الاحتلال سينتهي قريبا في غياب ثمن سيتوجب على لبنان دفعه بعدما قررت إيران، عن طريق "حزب الله"، فتح جهة الجنوب في اليوم التالي لـ"طوفان الأقصى"؛ أي يوم الثامن من تشرين الأوّل – أكتوبر 2023 تحت شعار "إسناد غزّة".

كان ذلك يوما مشؤوما على لبنان. عاد هذا اليوم بالاحتلال الإسرائيلي الذي رحل في أيار – مايو من العام 2000. سيظل السؤال المطروح مرتبطا بالثمن الذي على لبنان دفعه من أجل زوال الاحتلال وهل يمتلك ما يكفي من الجرأة لمواجهة الحقيقة والواقع بدل الهرب منهما تحت حجج واهية بغية التحايل على الانتهاء من سلاح "حزب الله". لا مجال سوى لموقف في غاية الوضوح من هذا السلاح الذي أعلن رئيس الجمهورية جوزف عون ورئيس مجلس الوزراء نواف سلام أنّ لا فائدة منه. أكثر من ذلك يوجد شبه إجماع لبناني على أن السلاح يعني بقاء الاحتلال لا أكثر.

على لبنان أن يتعلم من أخطائه ومن مشهد الدمار بزوطر. لعلّ أهمّ ما يجب أن يتعلّمه أن السلاح غير الشرعي لا يعيد أهل الجنوب النازحين إلى أرضهم

ليست زوطر، حيث يلتقي شمال الليطاني بجنوبه، مجرد منطقة دمرها مشروع "حزب الله" أو خط تماس جديد بين لبنان وإسرائيل. إنّها المكان الذي يُختبر فيه الخطاب الذي بنى عليه الحزب موقفه طوال الأشهر الماضية. فهو تعامل مع الانسحاب من جنوب الليطاني بصفة كونه الحد الأقصى لأي نقاش، ورسم النهر كحد فاصل بين ما يمكن للدولة أن تقترب منه وما يبقى خاضعاً لسلاحه.

إدراج زوطر الغربية ضمن المناطق التجريبية غيّر هذا المعنى. المسألة تتجاوز الترتيبات التقنية في الاتفاق الإطار. انتشار الجيش اللبناني هناك يضرب الفكرة التي حاول الحزب تثبيتها: أن إعادة تنظيم وجوده العسكري تتوقف عند الضفة الجنوبية للنهر. للمرة الأولى، يُختبر هذا المنطق شمال الليطاني، في منطقة كان الحزب يعتقد أنها خارج أي تفاوض فعلي.

أما زوطر الشرقية، فتبقى تحت السيطرة الإسرائيلية المباشرة. موقعها يمنحها أهمية لوجستية استثنائية. فهي تُعد شرياناً وصلة وصل بين عمق النبطية والمنطقة الأمامية الحدودية، وممراً رئيسياً لعناصر الحزب ومنشآت مركزية وثقل لوجستي. السيطرة عليها تقطع خطوط إمداد مهمة، وتمتد باتجاه مناطق مثل أرنون ويحمر الشقيف قرب نقاط عمليات خلفية. لهذا لم تتعامل إسرائيل معها كبلدة حدودية عادية، بل كجزء من البنية العسكرية التي تريد تفكيكها أو إبقاءها تحت الضغط.

زوطر اليوم تختصر المشهد كله. حزب الله يحاول حماية ما بقي من صورة سلاحه، والدولة تحاول توسيع حضورها من دون امتلاك القرار كاملاً، وإسرائيل تفرض الوقائع بالنار والمراقبة.

لم يعد السؤال في زوطر في شأن ضفة النهر، بل بات يتدحرج سريعاً نحو السؤال المفصلي في شأن من يسيطر على الأرض، ومن يملك قرار الدفاع عنها، ومن يستخدمها لحماية صورته وسرديته.

في الواقع، تختزل عودة سكان زوطر إلى بلدتهم وحال الدمار التي تعرضت لها البلدة مأساة جنوب لبنان، وهي مأساة تسبب بها "حزب الله" ومن خلفه إيران، قبل أن تتسبب بها إسرائيل. لم يكن لبنان مضطرا إلى دخول "حرب إسناد غزّة" وإلى فتح جبهة الجنوب، مثلما لم يكن مضطرا يوما إلى دخول حرب الانتقام لـ"المرشد" الإيراني علي خامنئي.

لا تعود مأساة جنوب لبنان إلى البارحة مقدار ما تعود إلى فكر لا علاقة له بالمنطق أخذ البلاد إلى اتفاق القاهرة في تشرين الثاني – نوفمبر 1969، وهو اتفاق كان خطوة أولى في اتجاه المأساة. متى يتصالح لبنان مع المنطق مع ما يعنيه ذلك من تصالح مع الذات أوّلا حفاظا على الجنوب وأهل الجنوب.

من أعاد زوطر الغربيّة إلى أهلها كان الاتفاق الإطار الذي وقع في واشنطن والذي يمكن اعتباره حجر الزاوية لأي اتفاق يمكن الوصول إليه مستقبلا من أجل تأمين الانسحاب الإسرائيلي في مقابل ثمن على لبنان دفعه من دون خجل.

باختصار شديد، على لبنان أن يتعلم من أخطائه ومن مشهد الدمار بزوطر. لعلّ أهمّ ما يجب أن يتعلّمه أن السلاح غير الشرعي لا يعيد أهل الجنوب النازحين إلى أرضهم. ما يعيد النازحين يبدأ بالاعتراف بالهزيمة التي جرّت إيران الدولة اللبنانية إليها عن سابق تصوّر وتصميم. كلّ ما تريده "الجمهوريّة الإسلاميّة" هو تأكيد أن لبنان ما زال تحت سيطرتها في حين أن مشهد زوطر وبقاء قسم منها تحت الاحتلال فرصة كي تكون هناك مراجعة حقيقية في العمق لفكر لا علاقة له بالمنطق من قريب أو بعيد.

من زوطر، التي زرع فيها نواف سلام العلم اللبناني، يمكن أن تبدأ رحلة عودة لبنان إلى لغة المنطق، أي إلى الاقتناع بوجوب الانتهاء من لغة المزايدات والشعارات الفارغة والسلاح غير الشرعي الذي كان فلسطينيا وصار بعد ذلك سلاحا إيرانيا لا أكثر.

مؤلم إلى حدّ كبير مشهد الدمار في زوطر، وهو مشهد يفرض الاعتراف بأن الخيار الوحيد أمام لبنان هو خيار التفاوض المباشر مع إسرائيل من أجل تأمين الانسحاب الإسرائيلي في يوم من الأيام بدل التمسّك مجددا بما يشبه اتفاق القاهرة والويلات التي جلبها على البلد.

ما يفترض تذكّره في نهاية المطاف أن إسرائيل انسحبت من الجنوب في العام 2000. بدل استفادة لبنان من هذا الانسحاب، أمعنت إيران في تعميق المأساة اللبنانية ومأساة الجنوب تحديدا. بدل أن يكون الجنوب جنة على الأرض، إذا به يعبّر عن فكر لا علاقة له بالمنطق. يقوم هذا الفكر على شعار أن الانتصار على لبنان بديل من الانتصار على إسرائيل. إنّه الفكر المفترض بلبنان التخلّص منه في حال كان يبحث عن حياة جديدة.

إطلالة على مشهد الدمار في زوطر

استهداف السعودية... الطريق إلى عزلة إيران إقليميا

النفوذ لا يقاس بعدد الصواريخ والمسيّرات

مختار الدبابي
كاتب وصحافي تونسي

لم يعد استهداف السعودية مجرد رسالة عسكرية مرتبطة بحسابات المواجهة بين إيران والولايات المتحدة أو بتداعيات الحرب الأخيرة، بل أصبح نقطة تحول في علاقة طهران بجوارها الخليجي. فكل صاروخ أو طائرة مسيرة تنطلق من اليمن أو العراق باتجاه الأراضي السعودية لا يضيف ورقة ضغط جديدة إلى يد إيران، بقدر ما يسرّع انتقال دول الخليج من سياسة احتواء طهران إلى سياسة الحد من نفوذها، وربما إلى بناء إستراتيجية جماعية لعزلها إقليميا.

وتبدو الهجمات التي تنفذها الميليشيات الموالية لطهران عاملا لتوحيد الموقف الخليجي أكثر مما يمكن أن تحققه أي مبادرة سياسية، إذ تدفع، على نحو متزايد، إلى تقليص النفوذ الإيراني وخلق مناخ إقليمي أكثر تشددا في التعامل معه. والمفارقة أن سياسة توسيع النفوذ بالقوة قد تتحول إلى العامل الأكثر تأثيرا في إنتاج عزلة إقليمية جديدة لإيران.

فالنفوذ الإقليمي لا يقاس بعدد الصواريخ أو الطائرات المسيّرة، بل بعدد الشركاء المستعدين للدفاع عن مصالح مشتركة. وكلما ازداد الاعتماد على القوة تقلصت القدرة على بناء هذا النوع من الشراكات.

وهذه هي المفارقة التي قد لا تكون القيادة الإيرانية قد حسبت نتائجها كاملة. فمنذ سنوات كانت السعودية تمثل الطرف الخليجي الأكثر إصرارا على منح الحوار مع إيران فرصة، انطلاقا من قناعة بأن أمن الخليج لا يمكن أن يبنى على الحروب المفتوحة أو على التدخلات الأجنبية وحدها، بل على تفاهمات إقليمية بين دول المنطقة نفسها. لكن استمرار الهجمات التي تنفذها الميليشيات المرتبطة بطهران يهدد بإسقاط هذا الرهان تدريجيا.

وتكتسب الهجمات الأخيرة دلالة خاصة لأنها جاءت بعد مواقف خليجية واضحة تجاه استهداف الكويت والبحرين، بما يوحي بأن الرسالة الإيرانية لا تستهدف السعودية وحدها، وإنما تختبر أيضا مدى استعداد مجلس التعاون الخليجي للدفاع الجماعي عن أعضائه، ومنع تحويل الاعتداء على أي دولة خليجية إلى أمر اعتيادي يمكن التعايش معه.

ومن هذه الزاوية تبدو محاولة تشتيت الضغط على السعودية عبر جبهتين، جنوبية من اليمن وشمالية من العراق، أقرب إلى محاولة لفرض معادلة أمنية جديدة يكون فيها التهديد العسكري وسيلة لإعادة رسم التوازنات الإقليمية.

غير أن التجارب الحديثة في الشرق الأوسط لا تدعم مثل هذا الرهان. فالمنطقة قدمت خلال العقود الماضية دليلا واضحا على أن القوة العسكرية، مهما بلغت، لا تكفي لبناء شرعية إقليمية أو فرض قبول سياسي دائم. ويبدو أن طهران تراهن على إمكانية فرض وقائع أمنية جديدة في محيطها من دون أن تتحمل كلفة سياسية موازية، غير أن تجارب المنطقة تشير إلى أن التفوق العسكري وحده لم يكن كافيا، لا لإسرائيل ولا لغيرها، لبناء شرعية إقليمية أو فرض قبول سياسي دائم.

ولعل التجربة الإسرائيلية تقدم المثال الأكثر وضوحا. فرغم التفوق العسكري الإسرائيلي، لم تنجح تل أبيب في فرض التطبيع بالقوة على محيطها العربي. وحتى الاتفاقيات الإبراهيمية لم تكن ثمرة ضغط عسكري، بل جاءت ضمن ترتيبات سياسية وأمنية واقتصادية معقدة، وبرعاية أميركية، واستندت إلى وعود إسرائيلية بفتح أفق سياسي للقضية الفلسطينية وتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي.

ومع تعثر تلك الوعود واستمرار الحرب في غزة، دخل مسار الاتفاقيات الإبراهيمية مرحلة من الجمود، بما يؤكد أن السلام الذي لا يستند إلى تسويات سياسية قابلة للحياة يظل هشا وقابلا للتراجع.

ولهذا يصعب تصور أن تنجح إيران في تحقيق ما لم تستطع إسرائيل تحقيقه، أي فرض شكل من أشكال القبول الإقليمي بنفوذها عبر سياسة التهديد المستمر أو استخدام الوكلاء العسكريين.

ولعل هذا يدفع إلى استحضار الملاحظة الشهيرة لابن خلدون بأن "المغلوب مولع بتقليد الغالب"، ليس بمعناها الحرفي، وإنما بوصفها مدخلا لفهم انتقال بعض القوى الإقليمية إلى تبني أنماط السلوك التي اعتقدت طويلا أنها ترفضها. فإيران، التي بنت جزءا كبيرا من خطابها السياسي على معارضة السياسات الإسرائيلية، تبدو اليوم كأنها تراهن، هي الأخرى، على فرض وقائع أمنية بالقوة، وعلى الاعتقاد بأن التفوق العسكري أو استخدام الوكلاء يمكن أن يفرض على الجوار قبولا سياسيا تدريجيا. غير أن التجربة الإسرائيلية نفسها تثبت العكس؛ فالتفوق العسكري لم ينجح في إنتاج اندماج طبيعي داخل الإقليم، ولا في تحويل القوة إلى قبول سياسي دائم.

والسؤال الذي يفرض نفسه هنا هو: هل يمكن لدول الخليج، أو للأردن، أو لسوريا مستقبلا، أو حتى لمصر، أن تبني علاقة طبيعية مع إيران وهي تتعرض، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لضغوط أمنية مصدرها الحرس الثوري أو الميليشيات الحليفة له في العراق واليمن؟ وهل يمكن بناء الثقة في ظل استمرار خطاب "تصدير الثورة" واستخدام الأذرع المسلحة أداة لتحقيق أهداف السياسة الإقليمية؟

الإجابة تبدو واضحة. فالدول قد تدخل أحيانا في مفاوضات تحت الضغط، لكنها لا تبني شراكات إستراتيجية في ظل انعدام الثقة. والاستقرار الإقليمي لا يقوم على توازن الخوف وحده، بل على وجود حد أدنى من الاطمئنان المتبادل واحترام سيادة الدول.

ومن هنا، فإن أخطر ما قد يترتب على استهداف السعودية ليس الرد العسكري المباشر، وإنما إعادة تشكيل البيئة السياسية في الخليج تجاه إيران.

وإذا كانت طهران قد نجحت خلال الأعوام الماضية في كسر جزء من عزلتها عبر الاتفاق مع السعودية، وإعادة فتح قنوات الاتصال مع عدد من العواصم الخليجية، فإن استمرار الهجمات قد يعيد المنطقة إلى نقطة الصفر، بل ربما إلى ما هو أبعد من ذلك.

استهداف السعودية لم يعد مجرد مواجهة عسكرية بل تحوّل إلى نقطة فاصلة تدفع الخليج من سياسة احتواء إيران إلى بناء جبهة إقليمية لعزل نفوذها المتزايد

ذلك أن الحرب الأخيرة كشفت، بالنسبة إلى كثير من العواصم الخليجية، أن أدوات النفوذ الإيرانية لم تتغير، وأن الميليشيات ما زالت تمثل إحدى أدوات السياسة الإقليمية الإيرانية، وليست مجرد فاعلين محليين خارج سيطرة الدولة.

وهذا الإدراك ستكون له نتائج إستراتيجية بعيدة المدى. فمن المرجح أن تعيد دول الخليج تقييم فرضيات الانفتاح على إيران، وأن تنتقل تدريجيا من سياسة استيعابها إلى سياسة احتواء نفوذها، مع تعزيز التنسيق الأمني والاستخباراتي داخل مجلس التعاون، وتشديد الرقابة على شبكات التمويل والتهريب التي تعتمد عليها الجماعات الموالية لطهران.

كما أن استهداف السعودية، بما تمثله من ثقل سياسي واقتصادي، ولاسيما منشآتها النفطية، يبعث برسالة مقلقة إلى بقية دول المنطقة مفادها أن أي دولة خليجية قد تصبح هدفا، بمن في ذلك الدول التي احتفظت بعلاقات أكثر توازنا مع طهران أو لعبت أدوارا في الوساطة وتخفيف التوتر. فالمساس بأمن المملكة لا يُنظر إليه باعتباره قضية ثنائية، بل باعتباره تهديدا مباشرا لمنظومة الأمن الخليجي برمتها.

ولا يقتصر الأمر على الجانب الأمني. فإيران لا تملك بدائل اقتصادية حقيقية عن محيطها الخليجي. فهي تواجه أصلا عقوبات أميركية واسعة، وتعتمد على هوامش الحركة التي تتيحها التجارة الإقليمية والعلاقات مع بعض الدول المجاورة. وإذا انتهت دول الخليج إلى تطبيق أكثر تشددا للعقوبات الأميركية، وإلى تضييق القنوات المالية والتجارية، فإن الكلفة الاقتصادية على إيران ستكون أكبر بكثير من أي مكاسب عسكرية قد تحققها الميليشيات على الأرض.

ولعل اللافت أن هذا التحول قد يشمل حتى الدول التي حافظت على علاقات متوازنة مع طهران، مثل سلطنة عمان وقطر. فهذه الدول لم تكن بمنأى عن تداعيات السياسات الإيرانية، رغم تبنيها نهج الحوار والاحتواء، وهو ما قد يدفعها إلى الاقتراب أكثر من الموقف الخليجي الجماعي إذا استمرت الهجمات واتسعت المخاوف من امتدادها.

وهنا تكمن المفارقة الكبرى. فبدلا من أن تؤدي سياسة الضغط العسكري إلى توسيع النفوذ الإيراني، قد تصبح عاملا في إعادة بناء جبهة خليجية أكثر تماسكا، وفي تقليص هامش المناورة السياسية الذي نجحت طهران في توسيعه خلال السنوات الأخيرة.

لقد كانت السعودية، حتى وقت قريب، الأكثر إصرارا على منح الحوار مع إيران فرصة، انطلاقا من قناعة بأن أمن الخليج يصنعه تفاهم إقليمي لا صراع دائم. لكن استمرار الهجمات يضعف هذا الرهان، ويعزز الاعتقاد بأن المشكلة لم تكن في غياب الحوار، بل في غياب التزام إيراني ثابت بقواعده واحترام سيادة الدول وعدم استخدام الميليشيات أدوات للضغط السياسي والعسكري.

وفي النهاية، قد لا تكون أخطر نتائج استهداف السعودية عسكرية أو أمنية، بل سياسية وإستراتيجية. فالقوة تستطيع تغيير موازين ميدانية مؤقتة، لكنها لا تصنع شرعية إقليمية، ولا تبني ثقة، ولا تفرض تطبيعا مع الجوار.

وهذا هو الدرس الذي لم تستطع إسرائيل تجاوزه رغم تفوقها العسكري، وهو الدرس نفسه الذي قد تكتشفه إيران إذا واصلت إدارة علاقاتها مع الخليج بمنطق الضغط والتهديد. وعندها ستكون قد صنعت، بيدها، النتيجة التي حاولت تفاديها طوال سنوات: الانتقال من سياسة كسر العزلة إلى إنتاج عزلة إقليمية جديدة، أشد عمقا وأطول أثرا، لأن الجوار الذي كان يراهن على الحوار سيصبح أكثر اقتناعا بأن الاحتواء لم يعد كافيا، وأن الرد الجماعي هو الخيار الوحيد لحماية أمنه واستقراره.

الشباب الليبي يبني دولته بعيدا عن خلافات السياسيين

صلاح الهوني
إعلامي ليبي

منذ أكثر من عقد ارتبط اسم ليبيا في الوعي العالمي بمفردات الحرب والانقسام والسلاح والفراغ السياسي. فكلما ذُكر اسمها حضرت صور الحكومات المتنافسة، والمؤسسات المنقسمة، والاتفاقات المؤجلة، والوساطات الدولية التي تبدأ بحماس وتنتهي غالبًا إلى طريق مسدود. حتى بدت ليبيا كأنها أصبحت رهينة لصورة واحدة تختزل شعبًا بأكمله في أزمة سياسية مستمرة، ووطنًا يمتلك واحدة من أكبر الثروات الطبيعية في أفريقيا في نشرات الأخبار العاجلة.

لكن بعيدًا عن عدسات الكاميرات التي لا ترى إلا السياسة، كانت ليبيا الأخرى تنمو بصمت. ليبيا التي لا تتصدر نشرات الأخبار، بل تصنع مستقبلها في الجامعات، ومساحات العمل الناشئة، وورش الفنون، ومنصات التعليم الرقمي. هناك جيل كامل لم يربط مستقبله بموعد الانتخابات أو بنتائج جولات الحوار، بل قرر أن يبني ما يستطيع بناءه بما يملك من معرفة وإبداع وإرادة.

ولعل السؤال الذي يستحق أن يُطرح اليوم لم يعد: متى تنتهي الأزمة الليبية؟ بل أصبح سؤالًا أكثر عمقًا: هل بدأ المجتمع الليبي يصنع مستقبله قبل أن تنهي السياسة خلافاتها؟

سنوات الأزمة، رغم خسائرها الكبيرة، دفعت قطاعًا واسعًا من الشباب إلى البحث عن أدوات جديدة للعمل خارج الأطر التقليدية. ومع تعثر المؤسسات وصعوبة الاقتصاد وتقلب الخدمات الأساسية، لم يكن أمام كثير منهم سوى الابتكار بوصفه وسيلة للبقاء، ثم وسيلة لصناعة المستقبل.

وهكذا بدأت تظهر شركات ناشئة، ومنصات للتعليم الإلكتروني، وخدمات رقمية، ومشروعات للتجارة الإلكترونية، وحلول تعتمد على التكنولوجيا لمعالجة مشكلات يومية كان يُعتقد سابقًا أنها لا تُحل إلا عبر مؤسسات الدولة. ولم تكن هذه المبادرات مجرد أنشطة اقتصادية، بل حملت رسالة أعمق مفادها أن المجتمع قادر على إنتاج البدائل عندما تعجز السياسة.

لقد أصبح الهاتف الذكي بالنسبة إلى كثير من الشباب الليبي أكثر من وسيلة اتصال؛ تحول إلى مكتب، وجامعة، وسوق، ومختبر للأفكار. ومن خلاله انطلقت مشاريع تقدم خدمات تعليمية، وأخرى تربط المنتجين بالمستهلكين، وثالثة تتيح العمل عن بُعد مع شركات إقليمية ودولية.

هذه التحولات تكشف أن التكنولوجيا لم تعد رفاهية في ليبيا، بل أصبحت أداة لإعادة بناء المجتمع. فهي تمنح الشباب فرصة للتواصل مع العالم دون أن يغادروا مدنهم. وفي زمن الاقتصاد الرقمي، تصبح المعرفة والاتصال العالمي موردًا إستراتيجيًا لا يقل أهمية عن النفط أو الموانئ.

ومن هنا، فإن مستقبل ليبيا الاقتصادي لن يتحدد فقط بحجم إنتاجها النفطي، وإنما أيضًا بقدرتها على إنتاج المعرفة، وتطوير الاقتصاد الرقمي، والاستثمار في الابتكار.

غير أن بناء المستقبل لا يقتصر على التكنولوجيا، فالمجتمعات الخارجة من الحروب تحتاج إلى إعادة بناء الإنسان بقدر حاجتها إلى إعادة بناء الاقتصاد. وهنا يأتي الدور العميق للفنون والثقافة، بوصفهما لغة مشتركة تستطيع أن تجمع ما فرقته السياسة.

فالحروب لا تهدم المباني فقط، بل تترك جروحًا في الذاكرة الجماعية، وخطابات الكراهية قد تستمر سنوات إذا لم تجد خطابًا ثقافيًا جديدًا يعيد تعريف العلاقة بين المواطنين.

لقد أصبحت الأعمال الفنية التي ينتجها الشباب الليبي تتحدث عن الحياة أكثر مما تتحدث عن الحرب، وعن المستقبل أكثر مما تتحدث عن الماضي. وهي بذلك تؤدي وظيفة وطنية لا تقل أهمية عن أي مشروع سياسي، لأنها تعيد بناء الثقة بين الليبيين، وتقدم للعالم صورة أخرى عن ليبيا، صورة لا تختزلها البنادق، بل يصنعها الإبداع.

> **الهاتف الذكي بالنسبة إلى كثير من الشباب الليبي أصبح اليوم أكثر من وسيلة اتصال؛ تحول إلى مكتب وجامعة وسوق ومختبر للأفكار**

وليس من قبيل المصادفة أن يصل عدد من الفنانين والمخرجين والمصورين الليبيين إلى مهرجانات ومحافل دولية، حاملين أعمالًا تعكس قدرة المجتمع على إنتاج الجمال رغم قسوة الواقع. فالقوة الناعمة تبدأ دائمًا من الثقافة، لأنها اللغة التي تعبر الحدود دون تأشيرة.

وإذا كانت التكنولوجيا تعيد بناء الاقتصاد، فإن التعليم يبقى الاستثمار الوحيد القادر على ضمان استدامة هذا البناء. فالنفط يستطيع أن يمول التنمية، لكنه لا يستطيع أن يصنع العقول التي تديرها، أما التعليم فهو الذي يخلق الإنسان القادر على تحويل الثروة إلى حضارة.

ومن حسن الحظ أن السنوات الأخيرة شهدت تنامي مبادرات شبابية لتطوير التعليم عبر المنصات الرقمية، والدورات التدريبية، وبرامج البرمجة واللغات والمهارات الرقمية، إضافة إلى مبادرات تطوعية تستهدف الأطفال والطلاب في مختلف المدن الليبية.

ورغم أن هذه المبادرات تبدو متواضعة مقارنة بمشروعات الدول الكبرى، فإن قيمتها الإستراتيجية كبيرة، لأنها تؤسس لثقافة جديدة تقوم على التعلم المستمر واكتساب المهارات والاعتماد على المعرفة باعتبارها الطريق الأكثر أمانًا نحو المستقبل.

ولعل أكثر ما يبعث على التفاؤل أن هذا الجيل لا يتحرك بمنطق الانقسام الذي حكم الحياة الليبية طوال السنوات الماضية، بل بمنطق الشبكات والتعاون والعمل المشترك. ففي فضاءات التكنولوجيا والفنون والتعليم تتراجع الهويات الضيقة لصالح هوية أوسع عنوانها الكفاءة والإنجاز، وهناك يبدأ الليبيون في اكتشاف أن ما يجمعهم أكثر بكثير مما يفرقهم.

ومن هذه النقطة تحديدًا تبدأ صورة ليبيا الجديدة في التشكل. فالعالم لا ينظر إلى الدول من خلال بيانات حكوماتها فقط، بل أيضًا من خلال ما ينتجه مجتمعها من معرفة وثقافة وابتكار. وكل شركة ناشئة تنجح، وكل فيلم يحصد جائزة، وكل منصة تعليمية تصل إلى آلاف الطلاب، وكل مشروع تقني يخلق فرص عمل، يضيف لبنة جديدة في الصورة الدولية لليبيا.

ولا يقتصر أثر هذا التحول على تحسين السمعة، بل يمتد إلى الاقتصاد أيضًا. فالدول التي تُعرف بالإبداع والاستقرار تجذب المستثمرين والشراكات، وتصبح أكثر قدرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي، بينما تدفع الدول التي تبقى أسيرة صورة الحرب ثمنًا مضاعفًا حتى عندما تبدأ أوضاعها بالتحسن.

ولهذا فإن المبادرات الشبابية ليست مجرد قصص نجاح فردية، بل استثمار إستراتيجي في القوة الناعمة الليبية وإعادة بناء الثقة بين الداخل والخارج. فكل شاب يؤسس مشروعًا، أو يطور تطبيقًا، أو ينتج عملًا فنيًا، أو يطلق منصة تعليمية، لا يبني مستقبله الشخصي فقط، بل يشارك في إعادة تعريف بلاده أمام العالم.

وبينما تستمر السياسة في البحث عن تسوياتها، بدأ المجتمع ينسج بهدوء خيوط مستقبل مختلف. وربما يكون هذا هو الدرس الأهم الذي تقدمه التجربة الليبية: أن الدولة لا تُبنى بالاتفاقات والمؤتمرات وحدها، بل أيضًا بالأفكار، والعلم، والثقافة، والإنسان الذي يرفض الاستسلام للأزمة.

لقد اعتاد الليبيون انتظار الحلول من الخارج أو من قاعات التفاوض، لكن ما يحدث اليوم يقول إن الحل قد يكون أقرب مما نظن؛ في جامعة، أو شركة ناشئة، أو مسرح، أو مختبر، أو منصة تعليمية أسسها شباب قرروا أن يبدأوا قبل أن تأتي اللحظة المثالية.

إن جيل ما بعد الأزمة ليس امتدادًا للأزمة، بل قطيعة معها. إنه الجيل الذي لا يرى في ليبيا ساحة صراع، بل مساحة للإمكانات، ويؤمن بأن المستقبل لا يُورث، بل يُصنع. وحين ينجح هذا الجيل في ترسيخ مشروعه، فلن يكون قد أنقذ نفسه وحده، بل سيكون قد أنقذ ليبيا كلها، وحولها من بلد ارتبط طويلًا بأخبار الانقسام، إلى وطن يُعرف بالأمل والإبداع، وبشباب اختاروا أن يبنوا الدولة... حتى قبل أن تنجح السياسة في بنائها.

شباب في مراكز العمل بحثا عن تغذية إبداعهم وإطلاق مؤسساتهم

تونس: من اقتصاد قرطاج إلى الاقتصاد الرقمي

لبنة جديدة في حضارة بدأت من قرطاج... وتمتد إلى المستقبل

علي قاسم
كاتب سوري

هناك مدن ترسخ مكانتها التاريخية اعتمادا على موقعها الجغرافي، وهناك أمم تصنعها الأفكار. تونس، امتلكت عبر تاريخها الأمرين معًا. فمنذ أن أسس الفينيقيون قرطاج على الضفة الجنوبية للمتوسط، لم تكن البلاد مجرد قطعة أرض تتوسط القارات، بل كانت عقدة حضارية التقت عندها طرق التجارة والثقافات والإمبراطوريات. عبر موانئها عبرت السفن، ومن أسواقها انتقلت السلع، وفي فضائها تفاعلت اللغات والأديان والمعارف، حتى أصبحت قرطاج واحدة من أكثر مدن العالم القديم تأثيرًا في الاقتصاد والسياسة والثقافة.

واليوم، بعد أكثر من ألفي عام، يجد العالم نفسه أمام ثورة لا تقل عمقًا عن الثورة البحرية التي صنعت مجد قرطاج. فالموانئ لم تعد وحدها التي تربط القارات، بل أصبحت الكابلات البحرية، ومراكز البيانات، والحوسبة السحابية، والذكاء الاصطناعي، والمنصات الرقمية هي البنية التحتية الجديدة للاقتصاد العالمي. وإذا كانت قرطاج قد ازدهرت لأنها كانت محطة للسفن، فإن تونس تستطيع اليوم أن تزدهر لأنها قد تصبح محطة للبيانات.

وهنا يبرز السؤال الأكثر أهمية: هل تستطيع تونس أن تحول إرثها الحضاري وجغرافيتها الاستثنائية إلى مشروع رقمي يجعلها مركزًا للتكنولوجيا والاقتصاد المعرفي في أفريقيا والبحر المتوسط؟ أم أن التاريخ سيبقى مجرد ذاكرة جميلة تُستحضر في الكتب بينما تُصنع الثورة الرقمية في أماكن أخرى؟

الإجابة عن هذا السؤال لا تبدأ من التكنولوجيا نفسها، بل من فهم العلاقة العميقة بين الحضارة والاقتصاد. فالحضارات لم تكن في يوم من الأيام مجرد آثار حجرية أو معابد أو قصور، بل كانت قبل كل شيء شبكات لتبادل المعرفة والثروة. وهذا ما يجعل المقارنة بين قرطاج والاقتصاد الرقمي ليست استعارة أدبية، بل قراءة تاريخية تكشف أن منطق بناء الحضارات لم يتغير، وإنما تغيرت أدواته.

في زمن قرطاج، كانت السفن تحمل الزيت والحبوب والمعادن والأقمشة عبر البحر المتوسط، وكانت الموانئ تتحكم في حركة التجارة العالمية. أما اليوم، فإن الكابلات البحرية تحمل البيانات، وتربط القارات في أجزاء من الثانية، بينما أصبحت المعلومات هي السلعة الأكثر قيمة في الاقتصاد العالمي.

بهذا المعنى، فإن الانتقال من قرطاج إلى الاقتصاد الرقمي ليس انتقالًا من الماضي إلى المستقبل، بل انتقال من نوع من البنية التحتية إلى نوع آخر. فكما كانت الموانئ مصدر القوة الاقتصادية في الماضي، أصبحت مراكز البيانات والبنية الرقمية مصدر القوة في القرن الحادي والعشرين.

وتملك تونس، بحكم موقعها الجغرافي، عناصر نادرة تجعلها مؤهلة للعب هذا الدور. فهي تقع على مسافة قصيرة من أوروبا، وتشكل بوابة طبيعية نحو أفريقيا، وترتبط بالمتوسط الذي يتحول تدريجيًا إلى أحد أهم محاور الاقتصاد الرقمي العالمي. هذه الجغرافيا لم تفقد قيمتها، لكنها تحتاج إلى إعادة تعريف. فالميزة التنافسية لم تعد تقاس بعدد السفن العابرة، بل بسرعة الاتصال، وجودة البنية الرقمية، والقدرة على جذب الاستثمارات التكنولوجية.

غير أن الاقتصاد الرقمي لا يقوم على الجغرافيا وحدها، بل على الإنسان أيضًا. فكما بنت قرطاج قوتها على التجار والبحارة والحرفيين، يبني الاقتصاد الرقمي قوته على المبرمجين، ومهندسي البيانات، وخبراء الذكاء الاصطناعي، ورواد الأعمال، والباحثين. وهنا تكمن إحدى أهم نقاط القوة التونسية.

لقد أثبت الشباب التونسي خلال العقدين الأخيرين قدرة لافتة على الاندماج في الاقتصاد المعرفي. فالكفاءات التونسية في مجالات البرمجيات والهندسة والاتصالات أصبحت حاضرة في شركات عالمية كبرى، بينما نجحت شركات ناشئة تونسية في فرض نفسها في مجالات التكنولوجيا المالية، والخدمات الرقمية، والحلول البرمجية. والمفارقة أن كثيرًا من هذه النجاحات تحققت خارج تونس أكثر مما تحققت داخلها، وهو ما يعكس أن المشكلة ليست في غياب الكفاءات، بل في البيئة التي تستوعب هذه الكفاءات.

ولهذا فإن الرهان الحقيقي لا يكمن في تخريج المزيد من المهندسين فقط، وإنما في بناء منظومة وطنية تجعل هؤلاء المهندسين يبتكرون داخل تونس بدل أن يهاجروا إليها من الخارج.

فالاقتصاد الرقمي لا يزدهر بمجرد وجود الجامعات، بل يحتاج إلى منظومة متكاملة تشمل التمويل، والتشريعات، وحاضنات الأعمال، والبحث العلمي، والاستثمار في الابتكار.

ولعل ما يزيد من أهمية هذا التحول أن العالم يشهد اليوم سباقًا محمومًا لإعادة توزيع مراكز التكنولوجيا. فبعد أن تركزت لعقود في عدد محدود من الدول، بدأت الشركات العالمية تبحث عن مواقع جديدة تجمع بين الكفاءات، والاستقرار، والقرب الجغرافي من الأسواق الكبرى، وانخفاض تكاليف التشغيل. وهنا تبرز تونس كأحد المواقع القليلة التي تستطيع الجمع بين هذه العناصر إذا أحسنت استثمارها.

لكن هذه الفرصة لن تتحول إلى واقع من دون إرادة سياسية واضحة. فالبنية التحتية الرقمية لا تزال بحاجة إلى استثمارات كبيرة، والتشريعات المرتبطة بالاقتصاد الرقمي تحتاج إلى تحديث مستمر، كما أن مناخ الاستثمار يتطلب مزيدًا من التبسيط والشفافية والمرونة حتى يصبح أكثر قدرة على جذب الشركات العالمية.

ومع ذلك، فإن حجم الفرص ربما يفوق حجم التحديات. فأفريقيا تتحول إلى واحدة من أسرع الأسواق الرقمية نموًا في العالم، والطلب على الخدمات التكنولوجية يتزايد بوتيرة غير مسبوقة، بينما يفتح الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر مجالات جديدة للاستثمار في الطاقة الذكية، وإدارة المياه، والزراعة الرقمية، والمدن الذكية. وكلها قطاعات تستطيع تونس أن تمتلك فيها ميزة تنافسية إذا ربطت بين خبرتها الأكاديمية وطاقاتها البشرية وموقعها الجغرافي.

لكن تحقيق ذلك يتطلب تغييرًا في طريقة التفكير أيضًا. فالتحول الرقمي لا ينبغي أن يُعامل باعتباره مشروعًا تقنيًا يخص وزارة أو قطاعًا بعينه، بل باعتباره مشروعًا حضاريًا يعيد تعريف مكانة تونس في الاقتصاد العالمي. فالبلدان التي نجحت في الثورة الرقمية لم تبدأ بشراء أجهزة الكمبيوتر، بل بدأت ببناء رؤية تعتبر المعرفة أساس القوة الوطنية.

ولعل هذا هو الدرس الأكبر الذي يمكن استخلاصه من تاريخ قرطاج نفسه. لم تكن قوة المدينة في أسوارها، بل في قدرتها على قراءة التحولات التجارية قبل غيرها، وفي تحويل موقعها الجغرافي إلى قيمة اقتصادية وحضارية. واليوم، تحتاج تونس إلى الروح نفسها؛ روح تجرؤ على رؤية المستقبل قبل أن يصبح حاضرًا.

إن الحضارات لا تعيش على أمجادها، بل تتجدد كلما استطاعت أن تعيد اكتشاف نفسها. وإذا كانت قرطاج قد صنعت مجدها لأنها كانت بوابة للحضارات، فإن تونس تستطيع اليوم أن تصنع مجدًا جديدًا إذا أصبحت بوابة للبيانات، ومنصة للابتكار، وجسرًا رقميًا يصل بين أوروبا وأفريقيا والعالم العربي.

فالحضارة لا تُقاس بما تتركه من آثار فقط، بل بما يتركه الأبناء من أفكار. في زمن الاقتصاد الرقمي، قد لا يكون أعظم نصب تذكاري تبنيه تونس هو ميناء جديد أو شارع عريض، بل منظومة معرفية تجعل من كل شاب تونسي قادر على كتابة سطر برمجي، ليكون لبنة جديدة في حضارة تبدأ من قرطاج... وتمتد إلى المستقبل.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس التحرير
محمد أحمد الهوني

المدير العام
صلاح أحمد الهوني

مدير التحرير
مختار الدبابي

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

العرب
الأربعاء 2026/07/29
السنة 49 العدد 13873

«هندسة الروح».. الشعر والخط العربي بعين الذكاء الاصطناعي

فائق عويس يضع الحرف العربي والذاكرة الفلسطينية في مواجهة المستقبل

يشهد المشهد الثقافي تحولات متسارعة مع دخول الذكاء الاصطناعي إلى فضاءات الإبداع، ما يثير أسئلة جديدة حول مستقبل الفن ودور الإنسان في إنتاج الجمال. وفي هذا السياق، يقدّم الفنان والباحث الفلسطيني فائق عويس كتابًا يستكشف تفاعل الشعر والخط العربي مع التقنيات الحديثة، في رؤية تجمع بين التبصّر والابتكار.

بشرى بن فاطمة
كاتبة باحثة تونسية
اختصاص فنون بصرية

منذ حوّلت التقنيات الجديدة الذكاء الاصطناعي إلى شريك في إنتاج المعرفة والصورة، أصبحت الحاجة إلى إعادة مساءلة العلاقة بينه وبين الإبداع الإنساني، كعلاقة تنافس، تفتح أفقا جديدا للحوار والتجريب والبحث وهو الموضوع الذي تعمق فيه الدكتور الباحث والفنان الفلسطيني فائق عويس في كتابه الجديد "هندسة الروح الشعر والخط العربي رؤى الذكاء الاصطناعي".

يقدّم الكتاب تجربة فكرية وجمالية تضع مناطق التماس بين الشعر، والخط العربي، ضمن منظومة الفنون البصرية، من خلال الرؤية التي يتيحها الذكاء الاصطناعي في قراءة العمل الإبداعي وإعادة تأويل المنجز الفني جماليا وفق المنظور البصري المعاصر.

هندسة الروح

فائق عويس فنان فلسطيني يعتمد على الخط العربي في تنفيذ أعماله الحروفية ذات الرؤية الفنية المعاصرة حيث يخضعها لهندسة وزخرف، وتقديم عالمي له طابعه التجريدي المنفرد في التنسيق الكامل بين الضوء والشكل والخط والفضاء، وقد ساعده اختصاصه في مجال التعريب واللغة العربية التي يعمل على دعمها وتطويرها خاصة في المجالات الرقمية ومن خلال الهواتف الذكية بوضع معايير ومصطلحات عربية من خلال عمله مع شركة غوغل.

ويشكّل هذا الكتاب دعوة إلى قراءة جديدة لمفهوم الإبداع، حيث تتلاقى أصالة الفن العربي مع إمكانات التقنية الحديثة، في محاولة لصياغة لغة بصرية وشعرية تستشرف المستقبل، وتؤكد كما يقول عويس أن الروح الإنسانية تبقى المصدر الأول لكل ابتكار، مهما تطورت أدواته وتعددت وسائطه.

يهاجر الحرف من ذاكرة الورق إلى فضاءات الضوء، لا يفقد اسمه القديم، بل يكتسب أسماء جديدة وحين تعبره الخوارزمية لا يتحول إلى أثر تقني، بل إلى سؤال آخر عن الإنسان، مَن هنا يمكن الاقتراب من كتاب لا يحمل الحرف كمحمل جمالي فحسب، بل كانعكاس حر حقيقي مكتمل لتأمل حسي إنساني في مصير الجمال والموقف البصري حين يلتقي الزمن العميق للثقافة بزمن السرعة الرقمية، وأساليب الذكاء الاصطناعي من أجل حياكة الرواية الفلسطينية التي تصل الإنسان بين أزمنته وتمزجه بأرضه بين تفاصيل الهجرة والمهجر والوطن والبقاء والعودة.

فنان يعيد صياغة الحرف العربي

في هذه الصفحات، يخرج الحرف العربي من تاريخه دون أن يغادره، يحمل ظلال المخطوطات القديمة، وأنفاس المتصوفة، ورجفة الخطاط الذي كان يرى في النقطة بداية الكون، لكنه يطل علينا من شاشات العصر الجديدة، متحررا من الجدار والرق والورق، ومنفتحا على احتمالات لا نهائية من التكوين والتحول والتولد.

لقد استطاع فائق عويس أن يعجنه كخبز أمه ويرتشفه قهوة، وعلى مهل ينتظر برتقال حيفا ليزهر ويثمر وتفوح روائحه في كون الجمال، وتلك فلسطين الحكاية التي حملها بالفن وبالحرف والشعر والحكايات في الغرزة التي طرزتها أمه وفي القصيدة التي كتبها محمود درويش وفي الحكمة التي تأملها إدوارد سعيد، فكان الحرف شجرة زيتون تتبع أثر الضوء من زيتها.

مسيرة حافلة بالتجريب لم يهدأ فيها عويس عن ملامسة التفاصيل اليومية لكل ما له علاقة جمالية وبصرية بفلسطين حرفا ولغة ومعنى، صاغها في القصائد وطرحها من روحه إلى الذكاء الاصطناعي ليرى ترجماتها الرقمية والتقنية ويتحاور معها جماليا.

في تفاصيل الأعمال التي يقدّمها فائق عويس في الكتاب بتجريبها وامتلائها الحسي والجمالي لا يعود الحرف علامة تُقرأ فقط، بل يصبح كائنا بصريا يعيش بين الظهور والاختفاء، بين المعنى والصمت، بين ما تقوله اللغة وما تعجز عنه ولكنها تعبر إليه في دواوين وحروف ورموز واحتواء.

نحن أمام تجربة تستعيد ما عرفه الشعراء منذ زمن بعيد أن الجمال لا يسكن الكلمات وحدها، بل يسكن المسافة بينها وتلك المسافة هي المشي تحت النجوم والإمساك بإيقاع حالم كثيف يزهر في شقائق النعمان أو يستعيد رحلة الحلم لذلك الطفل الساكن في كل فلسطيني لا يكبر مثل حنظلة، ولا يترك مفتاحه يضيع بين المدن مهما تشابكت الطرق.

في أعمال فائق عويس داخل صفحات الكتاب سفر بالحلم والذاكرة والأمل الذي يسكن الجمال ويساكنه في مساحاته الرقيقة بين الحرف وصورته، بين أثر اليد وأثر الخوارزمية، بين الحنين وما تستشرفه المخيلة، وما يميز هذه التجربة أنها لا تنظر إلى الذكاء الاصطناعي باعتباره منافسا للروح الإنسانية، بل باعتباره مرآة جديدة لاختبار قدرتنا على إعادة اكتشاف تلك الروح، هندسة الحرف والذاكرة والبيت الشعري والرمزية.

لقد كان التحدي الأكثر عمقا لفائق عويس مطروحا في جدل البحث الداخلي الممزوج بالحنين والذاكرة، كيف تفجر الحنين والدهشة، وتعلي أهمية الحرف العربي وصورة فلسطين وذاكرتك ولمسة أمك وهي حريصة على صورها المطرّزة وتشكّلها في صياغاتها الرقمية الخوارزمية بأسلوبها الذكي، دون أن يكون كل هذا مجرّد شكل بصري بل حاملا لذاكرة حضارية وروحية تراكمت عبر قرون من التأمل والحب والكتابة.

من هذا الفضاء، تحول الحرف إلى ما يشبه الكائن المهاجر الذي تحدث عنه الشعر الفلسطيني بصياغات مختلفة؛ يحمل بيته معه أينما ذهب، فحتى عندما يدخل العالم الرقمي، لا يفقد جذوره، إنه يغير جلده، لكنه يحتفظ بسرّه، وهو ما لامسناه في كل أثر وعمل فني جمالي لأنه استطاع أن يستوقفك لتتأمل مرات ومرات وتسافر فيه، ولذلك ظهرت الأعمال وكأنها محاولة دائمة لإنقاذ الجوهر من الذوبان في السرعة، وإنقاذ الذاكرة من التحول إلى بيانات، وإنقاذ الجمال من أن يصبح مجرد نتيجة حسابية.

أثر لا يزول

في أعماق هذه التجربة، نسمع صدى سؤال شعري شاعري: كيف يمكن للأثر أن يبقى حيا في عالم يتغير كل لحظة؟

إن الحروفية المعاصرة، كما تتجلى هنا، ليست عودة إلى التراث ولا قطيعة معه، إنها عبور متجدد بين ضفتين، كتلك الروح الساكنة بالجمال في الشرق. فالحرف لا يعود إلى الماضي ليستقر فيه، بل يعود إليه ليستمد منه طاقة السفر نحو المستقبل، ولهذا حملت اللوحة الحروفية الذكية زمنها بتجدّد، لتبدو مثل نافذة مفتوحة على زمن قادم، خاصة وأن فائق عويس أضاف لها لمساته ورموزه، التي انتشلها في زمن تحاورت فيه اليد البشرية مع الذكاء الاصطناعي دون أن يلغي أحدهما الآخر.

لقد استطاع أن يحرّر الحروف من جمودها أو بلوكاتها الباردة مع السرعة ليتركها تتمرّد وتثور على قوالبها، تتنفس خارج حدود الأبجدية، أو لتصبح فضاءات من الحركة والإيقاع والضوء، احتفالا بحدث بصري، وتجربة وجودية عميقة لرؤية العالم من خلال هندسة أكثر رحابة من المعنى المباشر.

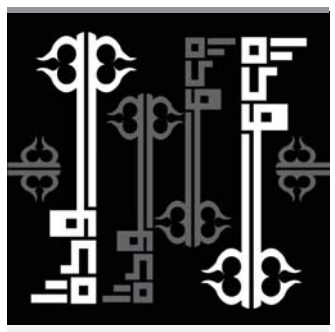

في أعماق هذه التجربة نسمع صدى سؤال شعري: كيف يمكن للأثر أن يبقى حيا في عالم يتغير كل لحظة

هنا تكمن القيمة الفلسفية الجمالية العميقة لهذا الكتاب، إنه لا يسأل ماذا يمكن أن يفعل الذكاء الاصطناعي بالفن؟ بل يسأل سؤالا أكثر جوهرية، وهو ماذا يبقى من الإنسان داخل الصورة؟ ماذا يبقى من الذاكرة؟ وماذا يبقى من الروح حين تتكاثر النسخ بلا نهاية؟ وكيف يحمل الشعر عمقه الأبعد في الروح؟

الكتاب يضع الحرف العربي والذاكرة الفلسطينية والانتماء والرمز والحسيات في مواجهة المستقبل لا ليدافع عن نفسه، بل ليشارك في صناعة ذاته الجمالية بلغة العصر وأساليبه، وهنا يرى الكتاب في الجمال فعل مقاومة هادئة للنسيان، وفي الإبداع حرية، وفي الحرف العربي شجرة ما زالت قادرة على أن تنبت في أكثر الأراضي حداثة.

وجدير بالذكر أن فائق عويس حاصل على شهادة الدكتوراه في الدراسات العربية والإسلامية وعمل أستاذًا للغة والثقافة العربية في جامعة سانتا كلارا بكاليفورنيا، وهو أيضا فنان يعمل على تصميم لوحات تتركز على استخدام الخط العربي كعنصر أساسي، إضافة إلى تجريب الخط العربي على خامات متعددة مثل القماش بالطباعة والتطريز والخشب والحديد، يخضعه لعناصر الهندسة بتكاملاتها مع الفضاء ومساحات الزخرفة، وقد أقام العديد من المعارض الفنية في الولايات المتحدة والإمارات وقطر وفلسطين.

أصدر مجلدا في الولايات المتحدة بعنوان "موسوعة الفنانين الأميركيين العرب" وقد حاز الكتاب على جائزة شرف من المتحف العربي الأميركي، كما صمّم مدخل وقبة هذا المتحف في ميتشغان وجدارية لتكريم المفكر الفلسطيني الأميركي إدوارد سعيد في جامعة سان فرانسيسكو، ترأس جمعية "زوايا" وهي جمعية تعنى بالتراث والأدب العربي والموسيقى والثقافة العربية.

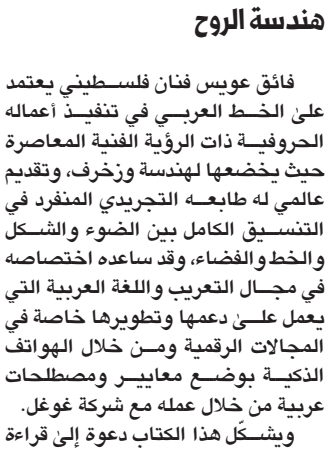

الكتاب يشكّل دعوة إلى قراءة جديدة لمفهوم الإبداع، حيث تتلاقى أصالة الفن العربي مع إمكانات التقنية الحديثة

في «هجرة الشمس».. أدونيس يعيد كتابة القلق الشعري بلغة السؤال

نبيل مملوك
كاتب لبناني

عاد أدونيس (1930) في كتابه "هجرة الشمس"، الصادر حديثًا عن دار الساقي، إلى ماهيّة الشّعر ومفهوم القلق وكيفيّة تشكيل السؤال وكيفيّة بناء القصيدة، فمن خلال 28 فصلًا معنونة وفقًا لترتيب الأحرف الأبجديّة باللغة العربيّة، قدّم أدونيس إلى قرّائه صورة الشاعر الطريّ الذي يعود إلى ذاكرته الأولى باستمرار ليحيي ما تمّ استهلاكه من أفكار وليعيد إنتاجها بما يتلاءم مع العصر.

يمكن معالجة الكتاب نقديًا من خلال مستويين على الأقل: الدلالي حيث كثرت الرموز والسياقات التي تعبّر عن قلق الشاعر وتساؤلاته، أمّا المستوى الثاني فهو الأسلوبي الذي أعاد النقاش حول بنية الشعر وإخراجه الفنّي البنيوي.

ثلاثيّة الله والإنسان والفكرة

في قصائده سريعة الإيقاع ومقاطعه متوسطة الطول المنضوية في الكتاب، يلاحق أدونيس ثلاثة كيانات: الله والإنسان والفكرة، على الصعيد الإلهي، ابتعد أدونيس عن التصوّف والزهد واقترب أكثر من الماديّة والدنيويّة وقد تمظهر ذلك عبر سياقات بعضها أتى بصيغة التساؤل وبعضها الآخر بصيغة خبريّة تحمل يقينًا:

"بلادٌ مقدّسة؟ أهي، إذًا، بلادٌ لا تحيا إلّا بموت سكّانها: قتلى وقاتلين؟"، "ما أقلّ، وما أفقر الذين يحبّون ألّا يموتوا سوى مرّة واحدة!"، "ليس للواحد الأحد، الآن، بيْتٌ، غير أشلاء أبنائه وأنقاضهم".

يتنقّل أدونيس في هذه السياقات الثلاثة على الأقل في مخاطبته الله، بين الصيغة المباشرة عبر تسميته بأحد أسمائه الحسنى "الأحد" وبين محاولة فهم الإنسان والموت، الحقيقتان اللتان يثبتهما الخالق في كتبه السماويّة الإبراهيميّة الثلاثة.

الإنسان... كائن يقلّد

على الصعيد الإنساني الأدمي، يحاول أدونيس أن يعطي الإنسان معنى آخر لطاقته أو قوّة حضوره: "منذ اليوم الذي رأى فيه الإنسان كيف يبني العنكبوت بيته، لم يتوقّف عن تقليده".

في هذا السياق – القصيدة نفي تام، لا بل نقد لفكرة قرآنيّة تكرّم الإنسان وقدرته على الابتكار لاسيّما آية "وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا" (الإسراء: 70)، ما يوحي بأنّ الإنسان منذ الأصل مقلّد والعقل هو مركز التلقّي وليس مركز التخييل والابتكار، وهي إشارة أيضًا من إشارات التفكيكيّة التي ناصرها فلسفة ونقدًا أدونيس، لاسيّما في عمله الفكري النقدي الأغر "الثابت والمتحوّل" (دار العودة– ط.1. 1973).

اللافت في حديث أدونيس عن الإنسان ليس فقط النبرة التفكيكيّة المترجمة من خلال تساؤلات، لا بل التخييل والافتراض والفرضيّة وهي أداة من أدوات العمل العلمي سواء في علم البيولوجيا أو في الرياضيات: "ماذا لو أنّ الإنسان كالماء لا ذاكرة له؟"، تجريد الإنسان من الذاكرة هو إيحاء بالعدميّة، بإلغاء الحضور، نظرة لكون غير منتج لا "يؤرشف" المشاهد والتخييلات والحوارات والأحداث إنسانيًا، وهو الضدّ الأوّل للسياقات الدينيّة التي أعطت الإنسان المرتبة العليا قياسًا بباقي الكائنات الحيّة.

العودة إلى الأصل

على صعيد الفكرة، لم يلجأ أدونيس إلى الابتكار بقدر ما لجأ إلى العودة إلى الأصل، إلى النقاشات الأولى، إلى كسر التشيّؤ الذي بدأ به شعراء قصيدة التفعيلة في أواخر أربعينات القرن الماضي: "كم وردة ذبلتْ حتّى الآن في شريانك أيّها الضوء الباقي؟"، صحيح أنّ الوردة هنا صارت موضع "التجسيم" بيانيًا ولغويًا لكنّها تحوّلت إلى رمز قد يشير إلى العمر البشري الآيل للذبول أو إلى الأحداث التي تتبدّل في هذا الكون، أو إلى الأفكار الآيلة إلى المحو بسبب التقدم والتطوّر.

يصرّ أدونيس على اعتبار نفسه متعلّمًا لم يتلقّ الكثير من الضوء بالرغم من مطارحاته في شتّى المجالات (الشعر، النقد، الفكر، السياسة، التراث، إلخ...): "نعم يا صديقي القارئ، يكاد عمري أن يقول وداعًا للضوء، ولم أتقن بعد فنّ الاستضاءة". بالرغم من اقترابه من باب المئة عام، أثبت أنّ الحاجة العقليّة تتطلّب العودة إلى الأساس، الأصالة (بمعنى شقّ المسار الخطابي) بدلًا من التفكير بما ينقص الشعر والخطاب والنصّ من معالجات ونقاشات.

أسلوبيًا، عاد أدونيس إلى المقاربة الفكريّة والشعريّة عبر قالب كتابي يتراوح بين الشذرة من جهة والمقطع من جهة ثانية، للوهلة الأولى يمكن أن نفهم السبب الرئيسي وراء عدم وضع أدونيس عبارة "شعر" على غلاف الكتاب، لكن مع التقدم في صفحات الكتاب وتحديدًا في القسم الثاني منه، يتجه أدونيس إلى الموازنة بين الدهشة من جهة وبين الفكرة من جهة ثانية.

يتفادى أدونيس في مقاطعه المتوسطة التكرار، يتبّع مسار النهر أو السهم الذي يبدأ بكلمة وبالأخص الاسم وينتهي بتكوين مركّب خبريّ أو فكرة يؤمن بها: "النور هو المكان الذي تختاره الفراشة لموتها، والظلمة هي المكان الذي تختاره السماء لموت الإنسان لمن توجّه، إذًا، رسالتك أيّها الضوء؟ وقل لنا قبل كلّ شيء: هل هذا الإنسان - الطين خلق حقًا على صورة الله؟"، صحيح أن التساؤل يغلب على عدد كبير من السياقات لكنّ وراء كل تساؤل فكرة أو تأويل يحاول أدونيس إيصاله إلى القارئ أو مساعدته على إيجاده.

بعيدا عن المجاز وبلغة تتساءل.. أدونيس يحيي جدل الله والإنسان والفكرة ويحوّل الشذرة إلى فضاء للتفكيك والتأمل

يمكن الإشارة إلى عودته إلى الصفحة البيضاء التي قد تسبق الولادة أو الموت... مانحًا القصيدة حرّيتها، فتخرج عن سيرتها كنصّ مقفى أو كسياقات محكومة بتفعيلات، أو كقالب نثري مكثف... هي سياقات أقرب إلى نصوص تدافع عن نفسها بالقلق والمجاز والتساؤل. حافظ أدونيس أسلوبيًا على روح الإيجاز مع التراجع قليلا عن استخدام المجاز كعنصر أو أداة لخدمة السياق مستعينًا بالأسلوب الإنشائي الاستفهامي لإيصال نقده. ما جعل الشعر في هذا الجزء أبعد من الفنيّة المطلقة وأقرب إلى التساؤل والتفكيك والمحاكاة.

العرب
الأربعاء 2026/07/29
السنة 49 العدد 13873

المهرجانات السينمائية في المغرب.. بين الريع الثقافي وأزمة القاعات الفارغة

هل أصبحت المهرجانات السينمائية بديلا زائفا عن المشهد الفني؟

تحولت المهرجانات السينمائية بالمغرب إلى واجهة شكليّة تحكمها سياسات الريع وهدر المال العام، بعدما فشلت في تعويض إغلاق القاعات وبناء جمهور وفيّ. وأمام غياب الرؤية الشاملة وتكرار البرامج وشغور الصالات، بات التغيير الجذري، القائم على الشفافية وربط الدعم بالنتائج، ضرورة حتمية لإنقاذ المشهد الثقافي.

عبدالرحيم الشافعي
ناقد سينمائي مغربي

تراكمت المهرجانات السينمائية في السنوات الأخيرة حتى صارت الوجه الأساسي للسياسة الثقافية الرسمية في المغرب، إذ قُدّمت هذه المهرجانات كحل سحري وبديل شامل للقاعات السينمائية المغلقة التي انهارت فجأة. بينما السؤال الذي يفرض نفسه: هل نجحت فعلا في ملء الفراغ الثقافي، أم أنها بقيت كفضاءات احتفالية موسمية تفتقد للجمهور الحقيقي والحيوية الفنية؟ هل حققت التعويض الذي وُعدنا به، أم أنها عمقت الأزمة عوض أن تحلها؟

سيكتشف من يحضر أحد هذه المهرجانات بسرعة الفجوة الصارخة بين الخطاب الرسمي والواقع المؤلم، إذ إن معظم العروض تقام في قاعات شبه فارغة رغم الدعاية الواسعة والإعلانات المكثفة والبيانات الصحفية، بينما الحضور يقتصر على شريحة ضيقة منهم المنظمون والصحافيون والضيوف الرسميون والمدعوون بفعل التزامات إدارية. أما الجمهور العام الذي كان يملأ القاعات في الأيام الخوالي، فقد اختفى تقريباً من المشهد. ويبقى حاضراً فقط في الإحصائيات المزيفة والتقارير المكذوبة التي تنشرها الأجهزة الرسمية، وهذه الحقيقة تشير إلى فشل جذري في السياسة الثقافية المتبعة وغياب أي رؤية استراتيجية حقيقية، والأسوأ من ذلك أن لا أحد مهتم بالاعتراف بهذا الفشل أو محاولة إصلاحه جديا.

ويبرز هذا الفراغ سياسة ثقافية خاطئة، حينما تكرر البرامج نفسها بين مهرجان وآخر، دون أي محاولة جادة للتجديد أو فهم ذوق الجمهور المحلي، إذ إن الندوات والماستر كلاس لا تتواصل مع اهتمامات الناس الحقيقية وإنما هي شكل ظاهري مزيف، وفي حين يأتي الجمهور ليبحث عن تجربة سينمائية ذات معنى، يجد نفسه أمام عروض روتينية مملة وندوات مفرغة من أي مضمون حي أو نقد حقيقي وجاد، بينما تصاغ البرامج لتناسب النخبة الرسمية وبعيدة كل البعد عن خدمة الشعب والجماهير العريضة من المتلقين، وهذا التناقض الصارخ هو أحد أسباب الفشل الذريع للمهرجانات في تحقيق أهدافها المفترضة.

ويفضل الكثيرون المقاهي والملاهي، التي توفر ترفيهاً فورياً وسهلاً وخالياً من التعقيدات والالتزامات. وهذه الخيارات الأخرى تطالب الناس ببذل جهد وحضور التزام ثقافي دون تقديم شيء حقيقي في المقابل. هنا تكمن الكارثة الثقافية الحقيقية وجوهر الأزمة التي تعاني منها المهرجانات في الواقع. ولم تنجح هذه التظاهرات في بناء جمهور وفيّ ومستمر عبر السنوات والفصول والعقود، وإنما بقيت تعتمد على نفس الوجوه الرسمية والمجاملات الإدارية المكررة والمملة.

والمطلوب بكل بساطة جعل الندوات والماستر كلاس محاور أساسية وحية للمهرجانات، والتذكير بأهمية الحوار المفتوح والجاد بين المخرجين والنقاد والفاعلين الثقافيين. فحضور هذه الفعاليات باهت والجلسات شبه فارغة من أي تفاعل حقيقي أو حي أو ندي. وكثير من الرواد والفنانين يغادرون القاعات بسرعة ملحوظة أو يخترعون أعذاراً ذكية للغياب.

> **يجب أن يلزم كل مهرجان بإصدار تُقرير شفاف وتفصيلي عن حصيلته الحقيقية بدون تزييف لتسهل مراقبته**

ولم تستطع المهرجانات تحويل نفسها إلى فضاء حي ومتنفس للنقاش السينمائي الجاد والعميق والمفيد. وتشير المؤشرات إلى أن المشكلة ليست في الموارد وإنما في الإرادة والرؤية والتخطيط الاستراتيجي، بينما لجنة الدعم تكتفي بالصرف المالي دون أن تهتم بالنتائج الحقيقية والملموسة على أرض الواقع.

لكن ما الدافع الحقيقي وراء تنظيم هذه المهرجانات المتكاثرة بلا توقف؟ هل هو حب صادق للسينما والفن والثقافة، أم حب الدعم المالي والريع الثقافي الآمن؟ الريع الثقافي أصبح مصدر دخل ثابتاً وآمناً لعدد متزايد من الجهات الرسمية والأفراد المرتبطين بها. وهذا التشابك بين المالي والثقافي أفقد المهرجانات مصداقيتها وأهدافها الحقيقية والأساسية. فأصبحت أداة لتوزيع المال والامتيازات على نخبة معينة عوض خدمة الثقافة والجمهور. والدليل على ذلك هو اختفاء هذه المهرجانات فور توقف التمويل الحكومي لها نهائيا.

ويقول المنطق البسيط: لو كان الحب خالصاً للسينما، لاستمرت المهرجانات حتى دون تمويل حكومي. بينما الواقع يظهر العكس تماماً، فمعظم المهرجانات تختفي بمجرد توقف التمويل الحكومي عنها، وهذا الارتباط الوثيق والمريب بين وجود المهرجان واستمرار الدعم العام يروي القصة الحقيقية كاملة. إذ يشير إلى أن الدافع المالي يطغى ويهيمن على أي شغف سينمائي أصيل، فالفاعلون والمنظمون لا يعملون للسينما وإنما يستخدمون السينما كذريعة للحصول على دعم مالي دائم، وهذا تحويل مشين لمفهوم الثقافة والفنون من غايات نبيلة إلى أدوات للكسب السريع.

كل هذا يثير أسئلة جادة حول فعالية الإنفاق الضخم وجدواه الحقيقية في تحقيق أي أهداف ثقافية. ويثير تساؤلات كثيرة حول سوء إدارة الموارد الثقافية والاختيارات السياسية الخاطئة المتكررة، فالأموال التي تُصرف على هذه المهرجانات كان يمكن أن تُستخدم لأغراض ثقافية حقيقية ومفيدة. مثل دعم الإنتاج السينمائي المحلي أو بناء قاعات سينمائية حقيقية وليس 500 دار شباب شبه ثقافية في جميع المدن والأحياء، لكن الوزارة تفضل الصرف على المهرجانات التي لا تترك أي أثر حقيقي سوى الإحصائيات المزيفة.

ويشهد المغرب اليوم عدداً كبيراً ومتزايداً من المهرجانات السينمائية يثير الاستغراب والقلق معاً، فهل هذا العدد الكبير يخدم السينما والثقافة بشكل حقيقي فعلاً أم أنه يضعفها ويفتتها ويشتت الجهود والموارد والطاقات الثقافية الجماعية المحدودة جداً؟ هل هناك تعاون حقيقي بين هذه المهرجانات أم أنها تتنافس فيما بينها بشكل عقيم؟ الواقع يشير إلى أن هذا التكاثر العشوائي يوضح غيابا كاملا للتخطيط الاستراتيجي الوطني. فكل جهة تحاول أن تنظم مهرجانها الخاص دون أي تنسيق أو تشاور مع الجهات الأخرى. والنتيجة فوضى ثقافية وهدر موارد وضعف عام للحركة السينمائية الوطنية عوض تقويتها.

ويشير الواقع الفج إلى أن معظم المهرجانات تكرر الأفلام نفسها ولجان التحكيم ذاتها دائما. لا يوجد أي تمييز حقيقي بين مهرجان وآخر أو معايير واضحة وقابلة للدفاع والشرح. والتكريمات المقدمة غالباً ما تكون رمزية ورخيصة، دون تعويض مادي يليق بجودة العمل الفني. وينعكس هذا الواقع على سلوك الفاعلين والفنانين أنفسهم وطريقة نظرهم للمهرجانات، إذ بدأوا ينظرون إلى هذه التكريمات بعين الريبة والاستخفاف وحتى السخرية، بينما المبدعون الحقيقيون توقفوا عن الاهتمام بهذه المهرجانات وتكريماتها، ولم يبق في هذه المهرجانات إلا من يسعون للاستفادة المالية بأي طريقة ممكنة.

المراقبة الشفافة قد تلغي أغلب المهرجانات

ويغيب تماماً ما يجب أن يكون أساساً لأي نظام ثقافي صحيح: التنسيق الوطني والرؤية الاستراتيجية، إذ لا توجد خريطة واضحة أو منطقية لتوزيع المهرجانات والتخصصات والأدوار المختلفة المطلوبة. والنتيجة تكاثر عشوائي وهدر منظم للموارد مع غياب معايير الجودة والاحترافية، ويتميز العدد القليل جداً من المهرجانات بمستوى حقيقي من الجودة والمهنية والاحترام. والباقي يعيش على الصورة الخارجية والدعم الحكومي المستمر دون أي إنجاز حقيقي يذكر.

ويتطلب التحول والإصلاح الحقيقي سياسة ثقافية أكثر صرامة ووضوحا والتزاماً جاداً بالمحاسبة. إذ يجب أن يُربط الدعم الحكومي بنتائج واضحة قابلة للقياس والتقييم الموضوعي دون تلاعب، وأن يعتمد على عدد الجمهور الحقيقي وليس الأرقام المزيفة، وعلى جودة البرامج والأفلام المعروضة بصدق، واستمرارية التأثير الثقافي الفعلي على المجتمع وليس الادعاءات الكاذبة في البيانات الإعلامية. وبدون هذا الربط الصارم والفعال، سيبقى الإنفاق هدرا منظما للمال العام.

ويجب أن تصبح العروض الأولى للأفلام محورا أساسيا وليس هامشيا في أي مهرجان جاد. والدعوات يجب أن تقتصر على الفاعلين الحقيقيين: المخرج والممثل الرئيسي والمنتج فقط، لا على قائمات طويلة من الوجوه البراقة التي لا علاقة لها بالعمل الفني أو قد تضر به. وهذا يعني وجود أولويات واضحة؛ فمن لديه عمل جديد يأتي أولاً دون نقاش أو تفاوض، أما من لا ينتج ولا يواكب الحركة السينمائية الحية فلا مكان له في قاعات المهرجان نهائيا.

وتتطلب التكريمات مراجعة جذرية وشاملة بعيداً عن الدعاية والمجاملات والعلاقات الشخصية، إذ يجب أن نكرم من لديهم أعمال جديدة أو الأكثر نشاطاً خلال السنوات العشر الأخيرة، وأيضاً رواد السينما الذين تقاعدوا بعد مسيرة حافلة بالإسهامات والعطاءات الحقيقية المميزة. أما من لا ينتجون ولا يواكبون الحركة فيجب أن يرفع عنهم التكريم نهائيا.

ويجب أن تسود الشفافية الكاملة على المستوى الإداري بلا أي استثناء أو محاباة مخفية، بينما الفنادق يجب أن تُقسم على لجان التحكيم وأصحاب الأعمال المشاركة في فندق واحد، ويقيم المكرمون والمدعوون الرسميون والصحافة في فندق آخر دون أي امتزاج أو تداخل. وهذه الترتيبات يجب أن تُنشر بوضوح تام ودون أي تحيز أو محاباة مخفية أو غامضة.

ويجب أن يُلزم كل مهرجان بإصدار تقرير شفاف وتفصيلي عن حصيلته الحقيقية بدون تزييف لتسهل مراقبته. ويجب أن يتضمن التقرير عدد الزوار الحقيقي ونسب الحضور الفعلي في كل عرض، التكوينات والورشات المنفذة وعدد المستفيدين منها، وعدد الأفلام الجديدة المعروضة لأول مرة، إضافة إلى تقييم موضوعي وحقيقي لجودتها وأهميتها. وهذه التقارير وحدها قادرة على كشف المردودية الحقيقية للمهرجان بعيداً عن الخطاب التجميلي. وغياب مثل هذه التقارير يغذي الشكوك ويبقي الدعم الحكومي بلا محاسبة حقيقية أو فعالة.

والاستمرار على النهج الحالي لن ينتج إلا المزيد من القاعات الفارغة والوعود الكاذبة. ولا نطالب بإصلاحات هامشية أو سطحية بل بتحول جذري في طبيعة المهرجانات نفسها؛ من مناسبات احتفالية موسمية فارغة إلى فضاءات حقيقية لبناء الذوق السينمائي والنقد الفني. فالمهرجانات يجب أن تصبح أدوات فعالة لنشر الثقافة السينمائية في المجتمع بشكل حقيقي، لا طرقا لتوزيع المال والامتيازات على نخبة مرتبطة بالسلطة الرسمية والحزبية.

والتحول الحقيقي يتطلب الشفافية الكاملة والمحاسبة الصارمة والربط الواضح بين الدعم والنتائج الملموسة. وهذا هو السبيل الوحيد لاستعادة ثقة الجمهور والمهنيين في هذه المهرجانات بشكل حقيقي. ودون هذه الشروط الصارمة والحتمية ستبقى هذه التظاهرات احتفالات فارغة من المعنى، تهدر المال العام دون أن تترك أي أثر حقيقي على الحركة السينمائية الوطنية، أو أثرا حقيقيا أو ملموسا على الجمهور الذي من المفترض أن تخدمه وتثري حياته.

وزارة الثقافة الجزائرية تطلق مسارا جديدا لتحديث الصناعة السينماتوغرافية

عبدالرحمن بن عمارة

في سياق التحولات التي يعرفها قطاع الثقافة والفنون في الجزائر، دشنت وزيرة الثقافة والفنون السيدة مليكة بن دودة، مساء السبت الماضي، المقر الجديد للمركز الوطني للسينما (CNC) ببلدية حيدرة في الجزائر العاصمة، في خطوة ترمي إلى تحديث آليات تسيير القطاع السينماتوغرافي وتحسين الخدمات الإدارية الموجهة لمهنيي السينما، بما يتلاءم مع متطلبات صناعة ثقافية تبحث عن مزيد من التنظيم والفعالية.

ويأتي افتتاح المقر الجديد للمركز الوطني للسينما ضمن مسار تسعى من خلاله وزارة الثقافة والفنون إلى عصرنة الإدارة العمومية، عبر اعتماد أساليب جديدة في استقبال الملفات ومعالجة الطلبات، وتوفير فضاء إداري أكثر قربًا من الفاعلين في المجال السينمائي. ويعكس هذا التوجه رغبة في تجاوز بعض الصعوبات المرتبطة بالإجراءات الإدارية، من خلال وضع آليات أكثر مرونة تستجيب لانشغالات المنتجين والمخرجين ومختلف المتدخلين في الصناعة السينماتوغرافية.

ويتمثل أبرز مستجدات المقر الجديد في استحداث الشباك الموحد الذي يجمع مختلف الخدمات والإجراءات الإدارية الخاصة بالنشاطات السينمائية داخل فضاء واحد، وهي خطوة تهدف إلى تبسيط المسار الإداري، وتقليص الوقت اللازم لمعالجة الملفات، وتحسين نوعية الخدمة العمومية المقدمة لمهنيي القطاع.

ويختص هذا الشباك باستقبال ودراسة مجموعة من الطلبات الأساسية المرتبطة بالنشاط السينمائي، من بينها طلبات منح تأشيرة الاستغلال السينمائي والتأشيرة الثقافية، وملفات الاستفادة من الدعم العمومي الموجه للصناعة السينماتوغرافية، إضافة إلى طلبات الرخص المتعلقة بمختلف الأنشطة السينمائية. ويُنتظر أن يسهم هذا التنظيم الجديد في منح الفاعلين في القطاع رؤية أكثر وضوحًا حول الإجراءات المطلوبة، وتقليل التعقيدات التي قد تعيق إنجاز المشاريع السينمائية.

من تدشين المقر الجديد للمركز الوطني للسينما

وحمل الشباك الموحد للمركز اسم المخرج السينمائي الراحل لمين مرباح، في مبادرة تكريمية أعلنت عنها وزيرة الثقافة والفنون تزامنًا مع رحيله ومواراة جثمانه الثرى، اعترافًا بمسيرته الفنية وإسهاماته في خدمة السينما الجزائرية. ويعد لمين مرباح من الأسماء التي تركت بصمتها في المشهد السينمائي الوطني، من خلال أعماله التي ساهمت في ترسيخ الهوية السينمائية الجزائرية والتعبير عن قضايا المجتمع والثقافة الوطنية.

وقد شهدت مراسم التدشين حضور عدد من الفنانين والمخرجين والمنتجين والمهنيين الناشطين في المجال السينمائي، حيث شكّل اللقاء فرصة للتواصل المباشر بين الوصاية والأسرة السينمائية، والاستماع إلى انشغالات الفاعلين وتطلعاتهم المتعلقة بمستقبل القطاع.

وأكدت وزيرة الثقافة والفنون خلال هذا اللقاء أن تطوير الصناعة السينماتوغرافية لا يرتبط فقط بالهياكل الإدارية، وإنما يتطلب تضافر جهود مختلف الأطراف الفاعلة، من مبدعين ومنتجين وتقنيين ومؤسسات ثقافية، باعتبار السينما قطاعًا يجمع بين البعد الفني والاقتصادي والثقافي.

كما أعلنت الوزيرة عن تنظيم لقاء تشاوري مع الأسرة السينمائية في أقرب الآجال، ليكون فضاءً للحوار وتبادل الأفكار والمقترحات، ومناقشة مختلف الانشغالات المهنية التي تواجه العاملين في القطاع. ويُرتقب أن يسمح هذا اللقاء بوضع رؤية تشاركية حول سبل تطوير السينما الجزائرية، ودعم الإنتاج الوطني، وتعزيز حضورها على المستويين الداخلي والدولي.

ويمثل تدشين المقر الجديد للمركز الوطني للسينما محطة جديدة في مسار إعادة تنظيم القطاع السينمائي، خاصة أن الصناعة السينماتوغرافية تحتاج إلى بيئة إدارية حديثة ترافق الطاقات الإبداعية وتسهّل عملية إنتاج الأفلام وتوزيعها. فنجاح السينما لا يرتبط فقط بوجود المواهب والأفكار، وإنما يحتاج أيضًا إلى مؤسسات فعالة قادرة على توفير الإطار التنظيمي المناسب.

وتبقى الرهانات المستقبلية مرتبطة بمدى قدرة هذه الإصلاحات على خلق ديناميكية حقيقية داخل القطاع، وتحويل السينما الجزائرية إلى مجال أكثر انفتاحًا واستقطابًا للمشاريع الإبداعية، بما يحافظ على الذاكرة الثقافية الوطنية ويمنح الفن السابع مكانته ضمن المشهد الثقافي والاقتصادي للجزائر.

> **الرهانات المستقبلية مرتبطة بمدى قدرة هذه الإصلاحات على تحويل السينما الجزائرية إلى مجال أكثر انفتاحا واستقطابا للمشاريع الإبداعية**

العرب
الأربعاء 2026/07/29
السنة 49 العدد 13873

المركبات المتصلة تواجه خطر الاختراق بتقنية البلوتوث

باحثون يكشفون خللا في نظام «كار» الأمني يسمح بفتح الأبواب أو تعطيل تشغيل المركبة

تحولت أداة لمكافحة سرقة السيارات إلى مصدر قلق أمني بعد اكتشاف ثغرة تتيح فتح الأبواب أو تعطيل تشغيل المركبة عبر البلوتوث. ورغم إصدار تحديث لمعالجة الخلل، يحذر باحثون من أن كثيرًا من المستخدمين قد لا يعلمون بوجود هذا النظام في مركباتهم.

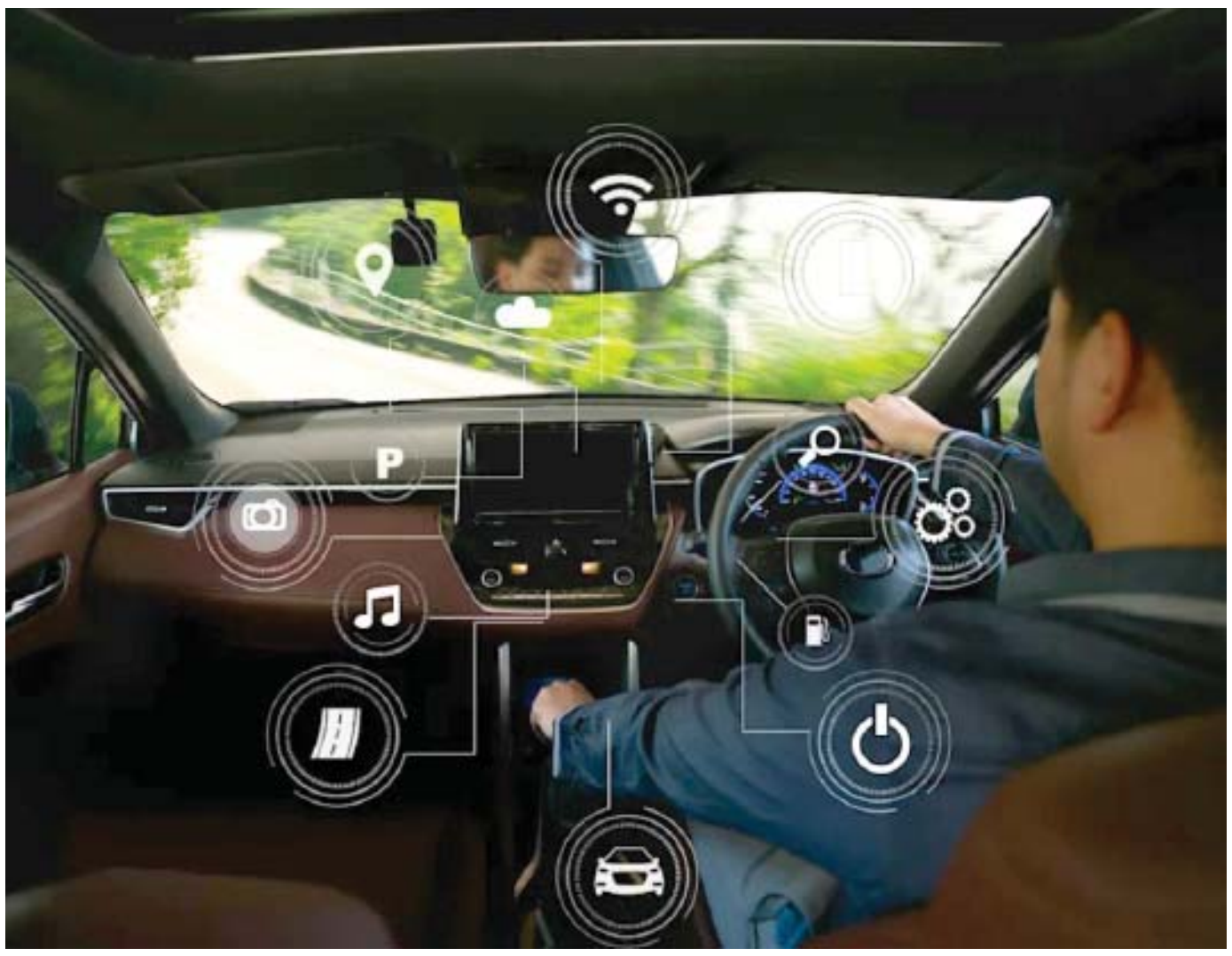

القيادة في الوضع الآمن

لندن - تُعدّ ثغرة أمنية تُصيب ما لا يقل عن مليوني سيارة على الطرق اليوم خطيرة للغاية، إلى درجة أن بعض خبراء الأمن السيبراني يُصنّفونها كواحدة من أخطر تهديدات اختراق السيارات منذ سنوات.

وتتعلّق هذه الثغرة بجهاز خارجي يُسمى نظام "كار" الأمني وعند استغلالها، يُمكن للمهاجمين فتح أبواب السيارة لاسلكيا أو منع تشغيلها.

وتتحول السيارات المتصلة بشكل متزايد إلى ما يُطلق عليه البعض "هواتف ذكية على عجلات" وهذا يُعد ميزة لمصنعي السيارات.

ورغم أن مجموعة أكريسور بروتكشن غروب قد أصدرت تحديثًا برمجيًا لإصلاح المشكلة، إلا أن العديد من السائقين الذين قاموا بتوصيل الجهاز بسياراتهم لم يدفعوا ثمنه، وقد لا يعلمون حتى بوجوده.

هارون شولمان

لا يعلم المستخدمون أن سياراتهم معرضة للخطر

ستيفان سافاج

ثغرة «كار» على الأرجح أسوأ تهديد لاختراق السيارات

وتم تركيب الجهاز في العديد من طرازات السيارات من علامات تجارية رئيسية، بما في ذلك هوندا، وتويوتا، ومازدا، وفورد، وجيب، على الرغم من أن العديد من هذه السيارات قد انتشرت منذ ذلك الحين إلى ولايات أخرى، وحتى إلى كندا واليابان.

وبيع الجهاز المُخترق في البداية كأداة مضادة للسرقة لوكالات بيع السيارات. وفي مفارقة عجيبة، يُسهّل هذا الجهاز نظريًا على اللص سرقة سيارة شخص آخر خلسة.

وأثبت باحثون من جامعة كاليفورنيا في سان دييغو أنه باستخدام تطبيق مُصمّم خصيصًا، يُمكن للمستخدمين تحديد موقع الجهاز لاسلكيا عبر تقنية البلوتوث.

وبنقرات قليلة، يُمكنهم قفل الأبواب أو فتحها، أو تشغيل بوق السيارة، أو إضاءة المصابيح الأمامية، أو حتى منع تشغيلها إذا كان المحرك مُطفأً.

وذكرت التقارير أن أكريسور بروتكشن علمت بالثغرة الأمنية من الباحثين في يناير 2025، لكنها لم تُصدر تحديثًا برمجيًا إلا في 20 يوليو 2026.

وعندما تواصلت مجلة "بوبيولر سيونس" مع أكريسور للتعليق، تلقينا بيانًا من كي.أي.آر سيكوريتي، وهي علامة تجارية تابعة للشركة المصنّعة للجهاز الذي يحمل هذه الثغرة.

وقالت كي.أي.آر.آر "حدد باحثون في جامعة كاليفورنيا ثغرة أمنية تُؤثر على أجهزة سرقة السيارات التي تعمل بتقنية البلوتوث منخفض الطاقة، بما في ذلك نسبة صغيرة من أجهزة كار التي تحتوي على مكونات مُرتبطة بتقنية البلوتوث".

وأوضحت أن الثغرة الأمنية الموصوفة في البحث بالغة التعقيد، ولا تشكل خطراً كبيراً على العملاء في الظروف الواقعية. وأضافت "مع ذلك، استجبنا على الفور وقمنا بتطوير تحديث للبرنامج الثابت لمعالجة المشكلة".

ومن الجدير بالذكر أن هذه الثغرة لا تُشغّل محرك السيارة، ما يعني أن اللص لا يستطيع قيادتها باستخدام هاتفه فقط.

ومع ذلك، أثبت الباحثون أنه بمجرد دخول السيارة، يمكن للسارق استخدام "أدوات استنساخ مفاتيح الأقفال" المتوفرة على الإنترنت لاستخراج المفتاح من كمبيوتر السيارة واستخدامه لتشغيلها.

أما أسوأ سيناريو فهو دخول شخص ما إلى السيارة خلسةً باستخدام ثغرة البلوتوث والفرار بها بهدوء، دون الحاجة إلى كسر أي نافذة أو محاولة فتح القفل. وقد تؤدي هذه الأفعال إلى إطلاق الإنذار أو لفت الانتباه.

وقال جيري يو، الحاصل على درجة الماجستير من جامعة كاليفورنيا، في منشور على مدونته "بدلاً من تحطيم نافذة للدخول إلى السيارة، يمكن للصوص ببساطة الاتصال عن بُعد عبر جهاز بلوتوث داخل السيارة، وجعله يفتح أبوابها".

ويخطط يو وبقية الفريق القائم على البحث لعرض نتائجهم في مؤتمر ديفكون للأمن السيبراني لهذا العام في أوائل أغسطس المقبل.

وصرح ستيفان سافاج، أستاذ علوم الحاسوب بجامعة كاليفورنيا، والذي لم يشارك في هذا البحث، لمجلة "وايرد" هذا الأسبوع بأن ثغرة "كار" الأمنية تُعد "على الأرجح" أسوأ تهديد لاختراق السيارات رآه على الإطلاق.

ويبدو جهاز "كار" كزرّ صغير وامض موجود أسفل لوحة القيادة من جهة السائق، ويتصل بنظام كمبيوتر السيارة الذي يتحكم في وظائف الأمان الرئيسية، ثم يتصل بدوره بتطبيق على الهاتف الذكي عبر البلوتوث.

والفكرة هي أن وكالة بيع السيارات تُركّب هذه الأجهزة أساسًا للمساعدة في تتبع المخزون ومنع السرقة من ساحة العرض. وبمجرد بيع السيارة، تحاول الوكالة بيع إمكانية الوصول إلى الجهاز للسائق الجديد كإضافة مدفوعة.

وسيوافق بعض السائقين، ثم يستخدمون تطبيق "كار" للهواتف الذكية. وينبغي أن يتلقى هؤلاء السائقون تنبيهًا على التطبيق يطلب منهم تحديث البرنامج بالإصلاح على الفور.

لكن العديد من السائقين يختارون عدم دفع ثمن الخدمة، وحتى لو لم يستخدموا الجهاز فعليًا، فإنه غالبًا ما يكون موجودًا فعليًا، موصولًا بنظام كمبيوتر السيارة ونظام التشغيل، ولا يزال عرضة للثغرات الأمنية.

وقد لا يدرك السائقون الذين اشتروا هذه السيارات من السوق الثانوية خلال السنوات التسع الماضية أنهم يقودون سيارة مخترقة.

وقال هارون شولمان، أستاذ قسم علوم وهندسة الحاسوب بجامعة كاليفورنيا والمؤلف الرئيسي للدراسة، في منشور على مدونة "لا يعلم العديد من مالكي السيارات أن سياراتهم معرضة للخطر".

وأصبح الاختراق ممكنا بفضل ثغرة أمنية في مفتاح مصادقة واحد مشترك بين جميع أجهزة "كار". وقد استخدم كل جهاز نفس المفتاح، والذي شبّهه الباحثون بكلمة مرور "1234".

وبمجرد أن يتمكن الباحث أو المخترق من الوصول إلى جهاز واحد، فإنه يمتلك فعليًا مفاتيح الوصول إلى جميع الأجهزة. وبعبارة أخرى، اختراق جهاز واحد يعني اختراقها جميعًا.

وتمكن الباحثون من عكس هندسة كود تطبيق "كار" للهواتف الذكية واستخدام تطبيقهم الخبيث للاتصال بالجهاز عبر البلوتوث، والوصول إليه كما لو كانوا المالك الشرعي للسيارة.

وبهذه الطريقة، تمكن باحثو جامعة كاليفورنيا من فتح أبواب السيارة، وتشغيل البوق، وإضاءة المصابيح الأمامية.

وقال شولمان في مقطع فيديو على يوتيوب يشرح فيه البحث "يجب تثبيت هذا التحديث حتى لو كنت مالك مركبة لم تقم بتفعيل النظام عند شراء سيارتك من الوكالة".

وقد حذر باحثو الأمن من وجود ثغرة أمنية كهذه منذ ما يقرب من عقد من الزمن. ومع استمرار السيارات الحديثة في دمج المزيد من أنظمتها الأساسية مع أجهزة الكمبيوتر، تزداد تعرضها لنفس أنواع الهجمات التي تحمي منها شركات البرمجيات أجهزة الكمبيوتر المحمولة والأجهزة المحمولة.

لكزس ومرسيدس تعيدان رسم فلسفة فئة إصدارات السيدان الكهربائية

نيويورك - قد تكون لكزس إي.أس ومرسيدس – بنز سي.أل.أي سيارتان سيدان فاخرتان مألوفتين، حيث تُعتبر إي.أس سيارة متوسطة الحجم تركز على الراحة، بينما تُعد سي.أل.أي خيارا اقتصاديا نسبيا لاقتناء سيارة مرسيدس جديدة.

وكلتا السيارتين أعيد تصميمهما لعام 2026، وتتوفران بنسختين: إحداهما تعمل بالبنزين والأخرى كهربائية بالكامل.

وتمثل هاتان السيارتان الكهربائيتان الجديدتان أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا الكهربائية، وهما أقل تكلفة بكثير من سيارات السيدان الكهربائية الفاخرة الأخرى.

وأجرى خبراء منصة إدموندز مقارنة شاملة بين النسختين الكهربائيتين لتقييم الأداء والراحة والمدى والتكنولوجيا والقيمة مقابل السعر، وانتهوا إلى تفوق مرسيدس في التقييم العام، رغم احتفاظ لكزس بعدد من نقاط القوة المهمة.

وبالنسبة للمساحة والراحة، يبدو الخيار واضحا إذا كانت المساحة الداخلية أولوية. فسيارة إي.أس ليست أكبر حجمًا من سي.أل.أي فحسب، بل هي أيضًا أطول وأعلى من سيارات السيدان الكهربائية الكبيرة نسبيًا مثل بي.أم.دبليو آي 5 ولوسيد أير.

وتتيح هذه المساحة حيزا واسعا للأرجل في المقاعد الخلفية. ويمكن للسائق الحصول على مقاعد خلفية قابلة للإمالة مع مساند قدم قابلة للتعديل إذا رغب. كما تتميز إس.أس بصندوق أمتعة أكبر.

وقد يفضل البعض هذا الطراز إذا كانوا يبحثون عن قيادة مريحة، فهي تنزلق بسلاسة أكبر فوق المطبات والحفر في الطريق مقارنة بسيارة سي.أل.أي.

ووجد سائقو إدموندز أن المقاعد الأمامية في سي.أل.أي أكثر راحةً بقليل من تلك الموجودة في إي.أس، ولكن بشكل عام، تتفوق لكزس بشكل واضح في هذه المقارنة.

وتتمتع سيارة سي.أل.أي 250، المزودة بمحرك كهربائي واحد، بمدى يصل إلى 602 كيلومتر بشحنة واحدة وفقًا لتقديرات وكالة حماية البيئة الأميركية. وقد قطعت مسافة مذهلة بلغت 698.5 كيلومتر في اختبارات إدموندز العملية.

أما سيارة سي.أل.أي 350 ذات الدفع الرباعي والمحركين، فيبلغ مداها 501.9 كيلومتر وفقًا لتقديرات وكالة حماية البيئة الأميركية، وقد قطعت مسافة رائعة بلغت 620 كيلومترا في اختبارات إدموندز.

وتتوفر لكزس إي.أس أيضًا بطرازين مختلفين في الأداء والمدى. ويبلغ مدى سيارة لكزس إي.أس 350 إي ذات المحرك الواحد، وفقًا لتقديرات وكالة حماية البيئة الأميركية، 494 كيلومترا.

أما سيارة إي.أس 500 إي ذات المحركين ونظام الدفع الرباعي، فيبلغ مداها التقديري 444 كيلومترا. وقد تطابقت نتائج اختبارات إدموندز لهذه المركبة تقريبًا مع تقديرات وكالة حماية البيئة.

وينطبق الأمر نفسه على الشحن. إذ تبلغ قدرة الشحن السريع بالتيار المستمر في لكزس 150 كيلوواط كحد أقصى، بينما تستطيع مرسيدس سي.أل.أي استيعاب ضعف هذه القدرة عند توصيلها بمحطة شحن سريع مناسبة.

وفي اختبارات إدموندز، احتاجت لكزس إي.أس إلى 13 دقيقة لإضافة 160 كيلومترا إلى مداها، بينما احتاجت سي.أل.أي إلى سبع دقائق فقط.

وعلى الرغم من أن أبعاد مرسيدس المدمجة وتصميمها الرياضي أثرا سلبًا على فئتي المساحة والراحة المذكورتين سابقًا، إلا أنهما أصبحا ميزة هنا.

وتتميز إي.أس بقيادة ممتعة وثبات ممتاز عند المنعطفات، لكن سي.أل.أي أكثر متعةً وتفاعليةً، وتمنح شعورًا أقرب إلى سيارات السيدان الرياضية.

إي.أس وسي.أل.أي تقدمان مزيجا من التقنيات الحديثة والمدى الكهربائي، لكنهما تختلفان في التصميم وتجربة القيادة والراحة

وتُعتبر إي.أس 350 إي بقوة 221 حصانًا بطيئة نسبيًا بمعايير سيارات السيدان الكهربائية. ففي اختبارات إدموندز، استغرقت 7.6 ثانية للتسارع من الثبات إلى مئة كيلومتر في الساعة.

أما لكزس إي.أس 500 إي فهي أقوى، لكن السائق يفترض أن يفضل سي.أل. أي إذا كان يبحث عن تسارع سريع. فقد اختبرت إدموندز سيارة مرسيدس سي.أل.أي 350 ووجدت أنها قادرة على الوصول إلى مئة كيلومتر في الساعة في 4.5 ثانية فقط.

ومع وضوح نتائج الاختبارات حتى الآن، إلا أن هذه الفئة تعتمد في الغالب على التفضيل الشخصي. وللوهلة الأولى، قد تبدو مرسيدس متفوقة بشكل كبير.

وتبدو لوحة القيادة بأكملها عبارة عن شاشة عملاقة، حيث رسومات شاشة اللمس رائعة، والاستجابة سريعة للغاية، لكنها قد تكون مربكةً بعض الشيء، سواءً من ناحية سهولة الاستخدام أو المظهر.

وقد يفضل من لا يميلون إلى الجوانب التقنية البساطة النسبية التي توفرها لكزس إي.أس، والتي تتميز، بأحدث نظام معلومات وترفيه من لكزس. ومع أنه ليس بنفس فخامة نظام مرسيدس، إلا أنه سهل الاستخدام ويكاد يخلو من العيوب.

وتتشابه أسعار لكزس ومرسيدس بشكل كبير، حتى إن أسعار نسخها الأقوى ذات المحركين متقاربة. وبمعايير السيارات الكهربائية الفاخرة، تُعتبر أسعارها معقولة بشكل مُدهش.

ويبدأ سعر لكزس إي.أس 500 إي الكهربائية موديل 2026 من 48.8 ألف دولار، شاملةً رسوم التوصيل، بينما يبدأ سعر مرسيدس سي.أل.أي الكهربائية موديل 2027 من 49.4 ألف دولار.

وفي النهاية، يعتمد الأمر على ما تراه أكثر قيمة. تتميز لكزس إي.أس بحجمها الأكبر وميزاتها القياسية الإضافية، مثل المقاعد المُهواة وشاحن الهاتف اللاسلكي.

وبالنسبة لمعظم المشترين، هذا يعني على الأرجح أن إي.أس هي الخيار الأفضل من حيث القيمة. ومع ذلك، تتمتع سي.أل. أي بمواصفات سيارات كهربائية متفوقة، ليس فقط بالمقارنة مع إي.أس، بل إن تقنياتها وتصميمها وتجربة قيادتها جذابة للغاية أيضًا.

العرب
الأربعاء 2026/07/29
السنة 49 العدد 13873

زين الدين زيدان يحصل على وظيفة أحلامه

• زيدان يبدأ أصعب تحديات مسيرته مع منتخب فرنسا
• في مقدمة أولويات المدرب الجديد إعادة ترتيب الأوراق

جاهز للتحديات

عينت فرنسا أسطورتها زيدان مدربا لها حتى كأس العالم 2030. ويقول زيدان إن تدريب فرنسا كان "الشيء الوحيد الذي أراده". تولى زيدان المسؤولية خلفا لديشامب، ليصبح ثالث عضو من فريق فرنسا الفائز بكأس العالم 1998 يقود الفريق. ومن المنتظر أن يخوض المنتخب الفرنسي خلال الأشهر المقبلة مبارياته في بطولة دوري أمم أوروبا.

باريس - تحقق الثلاثاء حلم أسطورة فرنسا زين الدين زيدان الذي انتظره طويلا بتدريب منتخب بلاده، عندما عين الاتحاد الفرنسي لكرة القدم القائد السابق والفائز بكأس العالم خلفا لديدييه ديشامب، بموجب عقد يمتد لأربع سنوات.

ويأتي تعيين زيدان، مدرب ريال مدريد السابق، بعد أسبوعين من انتهاء فترة المدرب السابق ديشامب، عقب حصول فرنسا على المركز الرابع في كأس العالم 2026. وانتهت آخر مباراة لديشامب على رأس الجهاز الفني بخسارة فرنسا 6 – 4 أمام إنجلترا.

وقال زيدان للصحافيين "كان (تدريب) منتخب فرنسا الشيء الوحيد الذي أردت القيام به". وأضاف "لطالما نظرت إلى هذا الفريق من منظور مدرب مستقبلي. ولهذا السبب لم أقبل تدريب أي ناد. الشيء الوحيد الذي أردت القيام به بعد (مغادرة) ريال مدريد كان تدريب المنتخب الفرنسي".

وأكمل "كان بإمكاني تولي المنصب لمدة ثلاث سنوات لأن ديشامب كان موجودا. وقد اتخذ ذلك القرار (المغادرة) في يناير 2025، وفي اليوم التالي مباشرة أدركت أنني أريد أن أكون خليفته. التقينا بالرئيس وأبرمنا الاتفاق".

> قد يستهل زيدان مشواره مع فرنسا باللعب خارج أرضه ضد تركيا في دوري الأمم الأوروبية، قبل استضافة إيطاليا

ومن المتوقع أن يستهل زيدان (54 عاما) مشواره مع فرنسا باللعب خارج أرضه ضد تركيا في دوري الأمم الأوروبية، قبل استضافة إيطاليا في ملعب فرنسا في الثاني من أكتوبر. وقاد ديشامب، الذي ترك المنصب بعد 14 عاما من توليه المسؤولية، فرنسا في 185 مباراة وحقق 120 انتصارا، وقاد منتخب بلاده للفوز بكأس العالم 2018، ودوري الأمم الأوروبية في موسم 2020 – 2021، والتأهل إلى نهائي بطولة أوروبا 2016، ونهائي كأس العالم 2022.

ويربط بين زيدان وديشامب تاريخ طويل، إذ كانا زميلين في منتخب فرنسا الذي فاز بكأس العالم 1998 على أرضه. ولعب زيدان دورا محوريا في ذلك الانتصار، وفاز بجائزة الكرة الذهبية في تلك السنة.

وخاض 108 مباريات مع فرنسا، سجل خلالها 31 هدفا وقدم 29 تمريرة حاسمة. وقال زيدان "سترون أسلوبي قريبا. هذه اللعبة تحفزني، كنت أرتدي القميص رقم 10، وما يحفزني هو تسجيل الأهداف".

وتابع "عشت 25 عاما في إسبانيا، وتعلمون ما يعنيه ذلك. كنت قائدا على أرض الملعب. والآن أصبحت قائدا بفضل خبرتي". وأردف "الفوز في عام 1998 هو أفضل ما حدث لي على الإطلاق، الفوز مع زملائي في الفريق. قضيت تلك السنوات الأربع أو الخمس (الماضية) في انتظار ذلك اليوم. أنا متأثر؛ قد لا ترون ذلك، لكنني متحمس للغاية. أنا سعيد".

سجل مثالي

شارك زيدان على مستوى الأندية في 212 مباراة مع يوفنتوس الإيطالي قبل انضمامه إلى ريال مدريد الإسباني في عام 2001.

ولعب معه في 227 مباراة على مدار خمسة مواسم، أحرز خلالها 49 هدفا وقدم 67 تمريرة حاسمة، وفاز بلقب دوري أبطال أوروبا في موسمه الأول مع النادي.

وبعد اعتزاله عاد زيدان إلى ريال مدريد كمساعد مدرب في عام 2013 قبل أن يتولى تدريب الفريق في عام 2016. وحقق نجاحا غير مسبوق خلال فترته الأولى مع الفريق، إذ قاد النادي إلى ثلاثة ألقاب متتالية في دوري أبطال أوروبا بين عامي 2016 و2018.

وعاد زيدان إلى تدريب ريال مدريد في فترة ثانية عام 2019، وأضاف لقبا آخر في الدوري الإسباني إلى خزائن النادي قبل أن يغادر مرة أخرى في عام 2021.

وإلى جانب الألقاب الثلاثة في دوري أبطال أوروبا، حقق زيدان خلال فترتيه مع ريال مدريد لقبين في كل من الدوري الإسباني وكأس السوبر الإسبانية وكأس السوبر الأوروبية وكأس العالم للأندية.

العقلية الانتصارية

وأصبح ثالث عضو من تشكيلة فرنسا الفائزة بكأس العالم 1998 يتولى تدريب المنتخب الوطني، بعد لوران بلان وديشان، وستكون مهمته قيادة الفريق إلى كأس العالم 2030. وأضاف زيدان "كان مشوار المنتخب الفرنسي رائعا، وقدم كرة قدم رائعة. لقد استمتعت بوقتي كثيرا، وكذلك فعل الجميع". وأكمل "ليس لدى الجماهير أي سبب للشكوى. سنفعل الأمور بشكل مختلف. ديشامب هو ديشامب، وبلان هو بلان، وزيزو هو زيزو. سأفعل ما أجيده. سأضمن الاستمرارية لكي يواصل منتخب فرنسا تحقيق الانتصارات".

ويأمل الاتحاد الفرنسي لكرة القدم في أن ينجح زيدان في نقل العقلية الانتصارية إلى المنتخب الوطني، خاصة أن المهمة التي تنتظره لا تقتصر على تحقيق نتائج سريعة، بل تتمثل في بناء مشروع متكامل يمتد حتى نهائيات كأس العالم 2030.

وستكون في مقدمة أولويات المدرب الجديد إعادة ترتيب أوراق المنتخب الفرنسي بعد خيبة مونديال 2026، والعمل على ضخ دماء جديدة داخل الفريق، مستفيدا من الكم الكبير من المواهب التي تواصل الأكاديميات الفرنسية تقديمها إلى الكرة الأوروبية.

وسيكون على زيدان اتخاذ قرارات صعبة بشأن الاستفادة من المزج بين عنصري الخبرة والشباب، مع الحفاظ على التوازن داخل التشكيلة، خاصة في ظل وجود مجموعة كبيرة من النجوم الذين يلعبون في أكبر الأندية الأوروبية، إلى جانب جيل جديد يطرق أبواب المنتخب بقوة.

أما الهدف الإستراتيجي فهو تكوين منتخب قادر على المنافسة بجدية على لقب كأس العالم 2030، وهو مشروع يحتاج إلى بناء تدريجي، يبدأ من التصفيات الأوروبية، مرورا بدوري أمم أوروبا والمباريات الودية، وصولا إلى تكوين فريق يمتلك شخصية واضحة وهوية فنية مستقرة.

ولعل أبرز ما يميز هذه المرحلة هو التحدي الخاص بإدارة غرفة الملابس، فزيدان سيقود مجموعة تضم نجوما أصحاب شخصيات قوية، إلى جانب لاعبين شباب يسعون لإثبات أنفسهم على الساحة الدولية، وسيتعين عليه إيجاد التوازن بين الجميع، وخلق أجواء تنافسية تدفع المنتخب إلى التطور دون التأثير على استقراره.

كما ينتظر المدرب الجديد تحد آخر يتمثل في الضغط الإعلامي والجماهيري، إذ سترافقه المقارنات مع سلفه ديدييه ديشامب في كل خطوة. فالأخير قاد فرنسا إلى لقب كأس العالم 2018، ووصافة نسخة 2022، وأحرز لقب دوري الأمم الأوروبية، وهو ما يجعل سقف التوقعات مرتفعا للغاية بالنسبة إلى خليفته.

ورغم ذلك يمتلك زيدان مقومات قد تساعده على التعامل مع هذه الضغوط، وفي مقدمتها شخصيته الهادئة، وخبرته في إدارة النجوم، وقدرته على التعامل مع المباريات الكبرى. ورغم أن الطريق إلى مونديال 2030 لا يزال طويلا، فإن السنوات الأربع المقبلة ستكون حاسمة في تحديد مستقبل المنتخب الفرنسي. وستكون كل فترة تجمع، وكل مباراة رسمية، خطوة جديدة في مشروع يأمل الفرنسيون أن يعيدهم إلى قمة كرة القدم العالمية.

قواعد صارمة في الدوري الإنجليزي لمنع حراس المرمى من إضاعة الوقت

لندن - من المقرر أن يشهد الموسم الجديد من بطولة الدوري الإنجليزي الممتاز لكرة القدم تجربة لتطبيق إجراءات صارمة ضد حراس المرمى الذين يتظاهرون بالإصابة بهدف تعطيل سير المباراة أو إتاحة الفرصة للمدربين لتوجيه اللاعبين.

وأعلن الاتحاد الإنجليزي لكرة القدم، مساء الاثنين، أن هذه الخطوة حظيت بموافقة لجنة وضع القواعد في مجلس الاتحاد الدولي لكرة القدم (إيفاب).

وقال الاتحاد "حصلت كرة القدم الإنجليزية على موافقة مجلس الاتحاد الدولي لكرة القدم (إيفاب) على تطبيق نظام تجريبي جديد لإصابات حراس المرمى في موسم 2026 – 2027، وذلك في إطار التزامه المستمر بالحفاظ على إيقاع المباريات وسلاسة سيرها".

وأضاف الاتحاد أن هذه التجربة "سيتم تطبيقها في جميع مباريات كرة القدم الاحترافية للرجال والسيدات في إنجلترا، وهي مصممة لمعالجة الحالات التي تستخدم فيها إصابات حراس المرمى لتعطيل سير المباراة أو إبطاء اللعب أو خلق فرص لتوجيه اللاعبين تكتيكيا".

وسيخوض أرسنال المباراة الافتتاحية في الدوري الإنجليزي الممتاز خلال الموسم الجديد، حيث سيبدأ حملة الدفاع عن لقبه بمواجهة ضيفه كوفنتري سيتي، الصاعد حديثا، وذلك في 21 أغسطس المقبل.

وبموجب النظام التجريبي، إذا توقفت المباراة بسبب إصابة حارس المرمى، أوضح الاتحاد الإنجليزي لكرة القدم أن المدرب "سيطلب منه اختيار لاعب لمغادرة الملعب فورا، ويجب على اللاعب المختار البقاء خارج الملعب لمدة دقيقة واحدة على الأقل بعد استئناف اللعب".

وكشفت تقارير إعلامية محلية أنه إذا لم يحدد المدرب لاعبا خلال 10 ثوان من إشارة الحكم إلى إمكانية تلقي حارس المرمى العلاج الطبي في الملعب، فسيتم اختيار قائد فريق حارس المرمى تلقائيا للخروج من الملعب.

وأوضح اتحاد الكرة الإنجليزي أن النظام التجريبي "سيطبق مع عدد من الاستثناءات، منها: احتساب ركلة حرة نتيجة خطأ تعرض له حارس المرمى وحاجته الفورية للعلاج، أو اصطدام حارس المرمى بأحد اللاعبين وحاجته للعناية الطبية، أو نزيف حارس المرمى".

> أول مباراة سوف يتم فيها تطبيق تلك التجربة ستكون لقاء ترانمير وروتشديل، بكأس رابطة الأندية المحترفة، يوم السبت القادم

من جانبها، أشارت هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) إلى أن أول مباراة سوف يتم فيها تطبيق تلك التجربة ستكون لقاء ترانمير وروتشديل، بكأس رابطة الأندية المحترفة، يوم السبت القادم.

وبات مشهد سقوط حراس المرمى لطلب الرعاية الطبية -دون التعرض لأي احتكاك- أمرا مألوفا ومحبطا للجماهير والمدربين على حد سواء. وتُستغل هذه التوقفات كـ"وقت مستقطع تكتيكي" يتيح للاعبين التوجه نحو خط التماس لتلقي تعليمات جديدة من مدربيهم.

وقد شهد الموسم الماضي حالات جدلية عديدة، أبرزها انتقاد فابيان هورزلر -مدرب برايتون- لحارس أرسنال ديفيد رايا الذي تلقى العلاج 3 مرات خلال مباراة حاسمة كان فيها فريقه متقدماً بهدف نظيف. وصرّح هورزلر آنذاك "يجب على رابطة الدوري وضع قاعدة صارمة، لأن ما فعله أرسنال لا يمت لكرة القدم بصلة".

وفي السياق ذاته شنّ دانييل فاركه -مدرب ليدز يونايتد- هجوماً لاذعاً على حارس مانشستر سيتي جيانلويجي دوناروما، متهماً إياه بـ"التظاهر بالإصابة للتحايل على القواعد وتعطيل سير المباراة".

ورغم أن مجلس "إيفاب" (المشرّع لقوانين اللعبة) قد رفض سابقا إدراج هذه القاعدة بشكل دائم في قوانين كرة القدم، فإنه فتح الباب أمام الاتحادات الوطنية لتقديم طلبات لاختبارها كتجارب محلية.

وفي حال اعتماد هذه التجربة رسمياً، من المقرر أن يرى النظام الجديد النور لأول مرة خلال مباراة الدور التمهيدي لكأس رابطة الأندية الإنجليزية المحترفة، التي ستجمع بين فريقي ترانمير روفرز وروتشديل في 1 أغسطس المقبل.

حزمة تعديلات جديدة على لوائح تسجيل اللاعبين قبل انطلاق الدوري

الدوحة - كشف الاتحاد القطري لكرة القدم عن حزمة تعديلات جديدة على لوائح تسجيل اللاعبين للموسم الحالي، تضمنت إلغاء أحد الاستثناءات الخاصة بتسجيل اللاعبين الموهوبين، إلى جانب استحداث آلية تتيح تغيير الصفة الرياضية لبعض اللاعبين الأجانب والموهوبين إلى لاعبين محليين وفق ضوابط محددة، في خطوة تهدف إلى تطوير منظومة التسجيل وتعزيز استقرار الأندية والمنتخبات الوطنية.

وحسب التعميم الصادر عن الاتحاد، والذي نشرته صحيفة "الراية" القطرية، تم إلغاء الفقرة التي كانت تسمح للأندية بتسجيل لاعب موهوب إضافي في حال إعارة أحد لاعبي المنتخب الوطني الأول إلى أحد الأندية الأوروبية، وهو الاستثناء الذي كان معمولا به في المواسم السابقة.

وفي المقابل أبقى الاتحاد على الضوابط المنظمة لمشاركة اللاعبين داخل أرضية الملعب، حيث يحق لكل فريق إشراك خمسة لاعبين محترفين أجانب كحد أقصى، بالإضافة إلى لاعبين موهوبين اثنين.

وأوضح التعميم أنه في حال رغب أي ناد في إشراك أكثر من لاعبين موهوبين، فإنه سيكون ملزما بتقليص عدد اللاعبين المحترفين الأجانب المشاركين في المباراة بما يتوافق مع اللوائح.

كما استحدث الاتحاد مادة جديدة تمنح اللاعبين المقيمين والمنخرطين في الفئات السنية للمنتخبات القطرية، ابتداء من منتخب تحت 17 عاما، حق التقدم بطلب لتغيير صفتهم الرياضية إلى لاعبين محليين، وذلك بعد الحصول على موافقة اللجنة التنفيذية للاتحاد.

وشملت التعديلات كذلك بندا جديدا يسمح بتحويل صفة اللاعب المسجل كمحترف أجنبي أو كلاعب موهوب إلى "لاعب قطري" في سجلات الاتحاد، شريطة أن يكون قد شارك في عشر مباريات رسمية على الأقل مع المنتخب الوطني الأول، على أن يتم ذلك بناء على طلب رسمي من النادي وموافقة اللجنة التنفيذية.

> نادي السد نجح في إنهاء أسباب قرار الاتحاد الدولي إيقاف تسجيل اللاعبين، وذلك بعد استكمال جميع الإجراءات المطلوبة

وتأتي هذه التعديلات في إطار سعي الاتحاد القطري لكرة القدم إلى تحديث لوائح تسجيل اللاعبين بما يواكب متطلبات المنافسة، ويحقق التوازن بين منح الأندية مرونة أكبر في إدارة قوائمها، وتحفيز اللاعبين على تمثيل المنتخبات الوطنية وتعزيز استقرار المسيرة الرياضية للمواهب المؤهلة.

نجح نادي السد القطري في إنهاء أسباب قرار الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) إيقاف تسجيل اللاعبين، وذلك بعد استكمال جميع الإجراءات المطلوبة ومعالجة الملف بشكل كامل.

وذكرت صحيفة "الراية" أنه من المنتظر أن يرفع الاتحاد الدولي لكرة القدم الإيقاف رسميا خلال الأيام المقبلة، عقب استكمال الإجراءات الإدارية النهائية، ليصبح النادي قادرا على تسجيل لاعبيه بصورة طبيعية استعدادا للموسم الجديد.

وكان الاتحاد الدولي لكرة القدم قد أدرج نادي السد مؤخرا ضمن قائمة الأندية الممنوعة من تسجيل اللاعبين بسبب قضية تتعلق بمستحقات مالية، قبل أن ينجح النادي في تسوية الملف واستيفاء جميع المتطلبات اللازمة، تمهيدا لرفع قرار الإيقاف بشكل رسمي من سجلات فيفا.

الأجانب حجر أساس السد

العرب
الأربعاء 2026/07/29
السنة 49 العدد 13873

أبوظبي للتراث تطلق موسما جديدا من «المنكوس»

من قلب التراث الخليجي يعود برنامج "المنكوس" بموسمه الخامس ليفتح الباب أمام أصحاب الأصوات المميزة لخوض رحلة البحث عن لقب "فارس المنكوس" في فرصة جديدة لاكتشاف المواهب، والاحتفاء بلحن أصيل يحمل ذاكرة الأجداد وروح الشعر النبطي، في مسابقة تجمع بين الأصالة والإبداع وتواصل نقل الموروث إلى الأجيال القادمة.

أبوظبي - تواصل هيئة أبوظبي للتراث جهودها في حماية الموروث الثقافي وتعزيز حضوره في المشهد المعاصر، من خلال إطلاق الموسم الخامس من برنامج "المنكوس" التلفزيوني، الذي يفتح باب التسجيل أمام الراغبين في المشاركة واختبار قدراتهم في أداء أحد أبرز الألحان المرتبطة بالشعر النبطي في منطقة الخليج.

وأعلنت الهيئة بدء استقبال طلبات التسجيل للموسم الجديد، على أن يستمر التقديم حتى 27 أغسطس المقبل، في دعوة مفتوحة أمام أصحاب المواهب والمهتمين بهذا اللون الفني للمشاركة في رحلة تهدف إلى اكتشاف أصوات جديدة قادرة على تقديم لحن المنكوس بأسلوب يحافظ على أصالته، ويواكب في الوقت نفسه تطلعات الجمهور الحديث.

ويحظى برنامج "المنكوس" بمكانة خاصة باعتباره أول برنامج تلفزيوني متخصص في هذا الفن، إذ لا يركز فقط على الجانب التنافسي بين المشاركين، بل يؤدي دورًا ثقافيًا يتمثل في التعريف بتاريخ هذا اللون الغنائي، وإبراز جمالياته، وتسليط الضوء على أساليب أدائه المختلفة، إضافة إلى تقديم نماذج من المواهب التي تحمل شغف الحفاظ على الفنون الشعبية الخليجية.

ويأتي الموسم الخامس امتدادا لمسيرة البرنامج التي انطلقت بهدف إعادة تقديم الموروث بصورة حديثة، وجعله أكثر قربًا من الأجيال الجديدة، عبر منصة إعلامية تجمع بين المنافسة الفنية والتثقيف الثقافي. فمن خلال الحلقات والمراحل المختلفة للمسابقة، يكتسب المشاركون فرصة للظهور أمام جمهور واسع، كما يتعرف المتابعون على تفاصيل هذا الفن الذي ارتبط تاريخيًا بالقصيدة النبطية والمجالس الشعبية الخليجية.

وتسعى هيئة أبوظبي للتراث من خلال البرنامج إلى دعم استمرارية الفنون الأصيلة، باعتبارها جزءًا أساسيًا من الهوية الثقافية، حيث يمثل لحن المنكوس أحد الموروثات التي تحمل ذاكرة اجتماعية وفنية غنية، وتعكس طبيعة البيئة الخليجية وتقاليدها الشعرية. كما يساهم البرنامج في تعزيز التواصل بين جيل الرواد والشباب، بما يضمن انتقال هذا الإرث من جيل إلى آخر.

ووضعت الهيئة مجموعة من الشروط المنظمة للمشاركة في الموسم الجديد، إذ يتعين على الراغبين في التقدم التسجيل عبر الموقع الإلكتروني الرسمي للبرنامج، وتعبئة استمارة المشاركة، على ألا يقل عمر المتسابق عن 18 عامًا ولا يزيد على 50 عامًا. كما يجب إرفاق مقطع فيديو تتراوح مدته بين 30 ثانية ودقيقة واحدة، يقدم خلاله المتسابق أداءً واضحًا للحن المنكوس دون استخدام أي مؤثرات صوتية، بما يسمح للجنة المختصة بتقييم قدراته الصوتية والأدائية بشكل دقيق.

وتعكس هذه الشروط حرص البرنامج على اختيار المشاركين بناءً على الموهبة الحقيقية والقدرة على التعامل مع هذا اللون الفني، بعيدًا عن أي إضافات تقنية قد تؤثر على طبيعة الأداء، بما يحافظ على قيمة المنافسة ويضمن تقديم أفضل الأصوات خلال مراحل البرنامج.

وخلال مواسمه السابقة نجح "المنكوس" في بناء قاعدة جماهيرية واسعة، واستقطاب مشاركين من مختلف دول الخليج العربي، حيث شهد الموسم الرابع منافسة قوية بين 18 متسابقًا من الإمارات والمملكة العربية السعودية وقطر والكويت، تنافسوا على لقب "فارس المنكوس" في أجواء احتفت بالتنوع الثقافي والقدرات الفنية.

وأسفرت منافسات الموسم الرابع عن فوز راشد آل جميان المري من المملكة العربية السعودية باللقب، فيما حل حمد بن مغيثة الهاجري في المركز الثاني، وجاء ذيب صالح المري في المركز الثالث، بينما حصل سعيد علي المري من دولة قطر على المركز الرابع، وصياد محمد اليامي على المركز الخامس، وعبدالهادي آل حميدان المري على المركز السادس.

وتبرز هذه النتائج حجم المشاركة الخليجية في البرنامج، كما تؤكد نجاحه في جذب المهتمين بهذا الفن من مختلف الدول، وتحويل المنافسة إلى مساحة للاحتفاء بالتنوع في طرق الأداء وأساليب تقديم اللحن النبطي.

وعلى مدار أربعة مواسم، تمكن البرنامج من استقطاب 72 متسابقًا تنافسوا على لقب "فارس المنكوس"، وأسهم في اكتشاف عدد من الأصوات الواعدة التي وجدت من خلاله فرصة لإبراز مواهبها والوصول إلى جمهور أوسع. كما ساعد في تقديم صورة معاصرة للفنون التراثية، تجمع بين احترام الجذور والانفتاح على أدوات العرض الحديثة.

وسبق أن حمل لقب "فارس المنكوس" عدد من المواهب الخليجية، إذ توج محمد حسين الراشدي من سلطنة عُمان بلقب الموسم الثالث، بينما حصل عبدالله فهد الصخابرة من المملكة العربية السعودية على لقب الموسم الثاني، في حين نال حمدان المنصوري من دولة الإمارات لقب النسخة الأولى.

ويواصل "المنكوس" مع موسمه الخامس رسالته في المحافظة على هذا الفن وتعزيز مكانته، من خلال منح المواهب الجديدة فرصة للتعبير عن قدراتها، وإعادة تقديم التراث بصورة تصل إلى جمهور واسع داخل المنطقة وخارجها. فالبرنامج لا يمثل مجرد مسابقة تلفزيونية، بل يعد مشروعًا ثقافيًا يسهم في توثيق أحد عناصر الهوية الخليجية، وإبقائه حاضرًا في الذاكرة الفنية للأجيال المقبلة.

الذهب الأسود وجهة ثقافية جديدة لزوار الرياض صيفا

الرياض - يُشكل متحف "الذهب الأسود" في الرياض إحدى الوجهات التي تثري تجارب زوار العاصمة ضمن برنامج صيف السعودية 2026 تحت شعار "صيفنا على كيفنا"، بما يقدمه من تجربة متحفية تستعرض قصة النفط من منظور فني وإنساني، في رحلة تجمع بين الفنون المعاصرة والسرد التاريخي، وتبرز أثر هذا المورد في تشكيل الحضارات والمجتمعات والتحولات التي شهدها العالم.

ويأتي متحف "الذهب الأسود" ثمرة شراكة بين وزارة الثقافة ممثلةً بهيئة المتاحف، ومنظومة الطاقة ممثلةً بمركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك)، وضمن مبادرة "المتاحف المتخصصة" التي أطلقتها وزارة الثقافة، وبدعم من برنامج جودة الحياة، أحد برامج تحقيق رؤية السعودية 2030، في إطار جهود تطوير قطاع المتاحف، وإثراء المحتوى الثقافي، وتقديم تجارب معرفية تسهم في حفظ التراث وتعزيز الحوار الثقافي، إلى جانب دعم الإبداع الفني واستقطاب أعمال وممارسات فنية ذات بعد عالمي.

ويقع المتحف داخل مجمع "كابسارك" بالرياض، في مبنى أيقوني صممته المعمارية العالمية الراحلة زها حديد، فيما طُورت مساحاته الداخلية وفق مفهوم ينسجم مع طبيعة التجربة المتحفية بالرياض، ليتيح للزائر الانتقال بين محطات سردية وفنية مترابطة، ويعزز حضور العاصمة وجهةً تجمع بين الثقافة والسياحة والمعرفة.

ويضم المتحف مجموعة دائمة تضم أكثر من 350 عملا فنيا حديثا ومعاصرا، أبدعها أكثر من 170 فنانًا سعوديًا وعالميًا من أكثر من 30 دولة، إلى جانب تركيبات فنية واسعة النطاق، وأعمال فوتوغرافية، ووثائق تاريخية، وعروض مرئية ووسائط متعددة، تستعرض الأبعاد الإنسانية والثقافية والاجتماعية التي ارتبطت بالنفط.

دنيا بطمة تختتم مهرجان الناظور المتوسطي

الرباط - تستعد الفنانة المغربية دنيا بطمة للقاء جمهورها في مدينة الناظور، حيث تحيي السهرة الختامية للدورة الثانية عشرة من المهرجان المتوسطي، المقرر تنظيمه خلال الفترة الممتدة من 31 يوليو إلى 2 أغسطس 2026، تحت شعار "الناظور في لقاء مع العالم"، في موعد فني يجمع نخبة من الأسماء المغربية والعربية. وتشارك دنيا بطمة في ختام فعاليات المهرجان، يوم الأحد 2 أغسطس، حيث ينتظر أن تقدم باقة من أبرز أعمالها التي جمعت بين اللون المغربي والخليجي، في ليلة تسعى إلى الاحتفاء بالموسيقى المغربية وتعزيز حضورها أمام جمهور المدينة وزوارها.

وتأتي مشاركة دنيا بطمة ضمن برنامج فني متنوع أعدته إدارة المهرجان، يجمع بين مختلف الأنماط الموسيقية، ويعكس تنوع المشهد الغنائي المغربي، إذ تشهد الدورة الجديدة حضور عدد من الفنانين الذين يمثلون ألوانًا موسيقية مختلفة، من الأغنية الشعبية والريفية إلى الراب والموسيقى التراثية.

وتتزامن مع الاحتفالات الذكرى السابعة والعشرين لعيد العرش، إلى جانب عملية "مرحبا 2026" الخاصة بمواكبة أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج خلال عودتهم إلى أرض الوطن.

وتفتتح السهرات الفنية يوم الجمعة 31 يوليو، بمشاركة الفنان سعيد وسيلة، ابن مدينة الناظور، المعروف بأغنيته "بوقانا بوقانا"، إلى جانب المعلم نوفل الذي يقدم عرض "كناوة فيزيون"، في تجربة تمزج بين الإيقاعات الكناوية والتوزيعات الموسيقية الحديثة. كما يشارك الفنان مسلم في الجزء الثاني من السهرة، مقدمًا مجموعة من أشهر أعماله في موسيقى الراب التي حققت انتشارًا واسعًا.

جمهور الحمامات يغني مع نوردو

الحمامات (تونس) - شهد ركح مهرجان الحمامات الدولي، مساء الاثنين 27 يوليو 2026، حضورا جماهيريا لافتا خلال حفل الفنان التونسي نوردو، ضمن فعاليات الدورة الستين للمهرجان، التي تقام هذا العام تحت شعار "ذاكرة تعيش".

وافتتح نوردو، واسمه الحقيقي مروان الجبالي، السهرة بأغنية "عربوش"، التي أشعلت حماس الجمهور منذ اللحظات الأولى، قبل أن يقدم مجموعة من أشهر أعماله التي رددها الحاضرون على امتداد الحفل، في مشهد عكس الشعبية الكبيرة التي يحظى بها بين فئة الشباب.

وتنقل الفنان التونسي بين عدد من أبرز أغانيه، من بينها "يا دنيا" و"الأيام" و"تربيت" و"غريبة" و"أنا والليل" و"لاماما" و"عايش ليلي" و"مكتوب" و"عابر سبيل" و"في الأمان" و"وليدي" و"أنا وإياك" و"وحش كلاني"، محافظا على إيقاع حماسي طوال العرض الذي امتد لنحو ساعتين.

ورافقت نوردو فرقة موسيقية بقيادة المايسترو يوسف بلهاني، قدمت توزيعات موسيقية حافظت على الطابع الأصلي للأغاني، بينما أضفت المؤثرات البصرية واللوحات الراقصة بعدًا فنيًا عزز من أجواء السهرة، دون أن تطغى على الأداء الغنائي.

وشهد الحفل تفاعلاً كبيرًا من الجمهور، الذي شارك في غناء معظم الأغاني، فيما حرص نوردو على التواصل المباشر مع الحاضرين، داعيًا إياهم إلى ترديد الكلمات ومشاركته أداء عدد من المقاطع، وهو ما منح السهرة طابعًا تفاعليًا مميزًا.

صباح العرب

حنان مبروك
صحافية تونسية

لماذا تحولت مدينة العلوم بتونس إلى مسرح للفوضى؟

مدينة العلوم بتونس كما هو اسمها، ليست قاعة حفلات ولا مسرحا للمهرجانات الفنية، إنها مؤسسة وطنية بعثت عام 1992 بهدف نشر الثقافة العلمية بين مختلف فئات المجتمع.

هذا ما عرفناه ويعرفه التونسيون عن المدينة، لكن ما رأيناه مؤخرا من حفلات تُنظم في المدينة، يعصف بصورتها. لقد تحولت المدينة إلى مهرجان موسيقي صيفي، ينظم اعتباطيا دون أن يحتكم إلى ضوابط تبرر إقامته في المدينة.

منذ فترة أقيم حفل للمغنية اللبنانية نوال الزغبي، قدمته بأداء هزيل وبصوت ضعيف وفي عز أزمة انقطاع الكهرباء.

وتداول البعض فيديو من حفل الفنان المغربي ديستانكت مع التونسي كازو، تضمن مناوشات وشجارا بين بعض الشباب، ما أدى إلى مغادرة الفنان المغربي وانتهاء الحفل. ومن المقرر أن ينتظم حفل للمغنية الاستعراضية اللبنانية هيفاء وهبي في مسرح المدينة.

كل هذه الحفلات وما حدث من عنف في المدينة يبدو صورة مكثفة عن أزمة أعمق: فكيف تحوّل فضاء أُنشئ لترسيخ قيمة العلم والعقل والمعرفة إلى منصة لحفلات لا تمت بصلة إلى رسالته؟ لماذا أصبح هذا الصرح العلمي عنوانا لحفلات يحييها فنانون لا يحترمون حتى أبسط قواعد الغناء والموسيقى؟ من المستفيد من تحويل المكان الذي يفترض أن يوقظ في الشباب حب الاكتشاف والعلم والفنون والثقافة بجوانبها الإيجابية إلى فضاء يكرس الابتذال والعنف وثقافة الاستهلاك السريع؟

لسنا هنا بصدد محاكمة الفن، فالفن الحقيقي شريك للعلم في بناء الإنسان. لكن ما قدم ويقدم اليوم في كثير من هذه الحفلات لا علاقة له بالفن بمعناه الحقيقي. أصوات تعتمد الصراخ أكثر من الغناء، وكلمات تفتقر إلى القيمة، وعروض لا تحترم حتى أبسط الضوابط الموسيقية، فتتحول إلى مجرد إثارة لحظية تنتهي غالبا بالفوضى، وأين تنظم؟ في مدينة العلوم، في حين أن البلد يعج بالمسارح والفضاءات ويمتلك مدينة أخرى مخصصة للثقافة تسمى مدينة الثقافة؟

ولعل ما وثقته مقاطع الفيديو الأخيرة من تدافع ومشاجرات وتكسير بين عدد من الحاضرين يطرح سؤالا مهما: هل هذا هو الجمهور الذي نريد أن نصنعه داخل مؤسسة علمية؟ وهل هذه هي الصورة التي تستحقها مدينة تحمل اسم مدينة العلوم؟

القضية هنا تتعلق أكثر برمزية المكان، فلكل فضاء هويته ورسالته، وكما لا يمكن أن نقيم مباراة لكرة القدم داخل مكتبة وطنية، ولا مؤتمرا علميا داخل ملعب رياضي، فمن الطبيعي أن نتساءل عن جدوى تحويل مؤسسة أنشئت لنشر الثقافة العلمية إلى منصة لحفلات لا تضيف شيئا إلى رسالتها.

ربما يبرر البعض ذلك بالحاجة إلى تنويع الأنشطة أو توفير موارد مالية إضافية، لكن التنويع لا يعني التخلي عن الهوية. كان بالإمكان احتضان حفلات موسيقية راقية، أو عروض أوركسترالية، أو أمسيات تمزج بين الفن والعلم، أو فعاليات موجهة للشباب تعكس رسالة المؤسسة، أما استضافة عروض لا ينسجم محتواها ولا من يقدمونها مع طبيعة المكان، فذلك يفرغ الاسم من معناه ويسيء لصورة تونس في الداخل والخارج.

المؤسسات الثقافية والعلمية تبنى بالرمزية وبالهوية قبل أن تشيد بالحجارة، وعندما تهتز هذه الرمزية، يخسر المجتمع جزءا من احترامه لفكرة أن لكل مؤسسة وظيفة، ولكل فضاء رسالة ينبغي أن تصان.

قد تمر هذه الحادثة كما مرت غيرها، لكنني أريد أن أسأل: هل نريد لمدينة العلوم أن تبقى مدينة للعلوم، أم أن تتحول تدريجيا إلى قاعة مناسبات لا يختلف برنامجها عن أي فضاء تجاري آخر؟ هل نريد لتونس أن تظل منارة للعلم والثقافة أم أن صورتها لم تعد مهمة لأبنائها؟